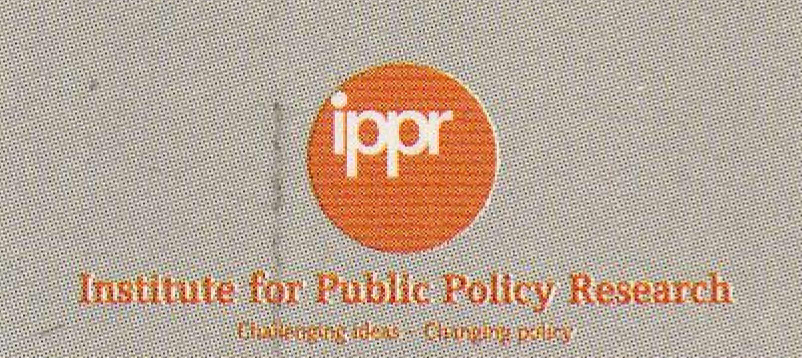


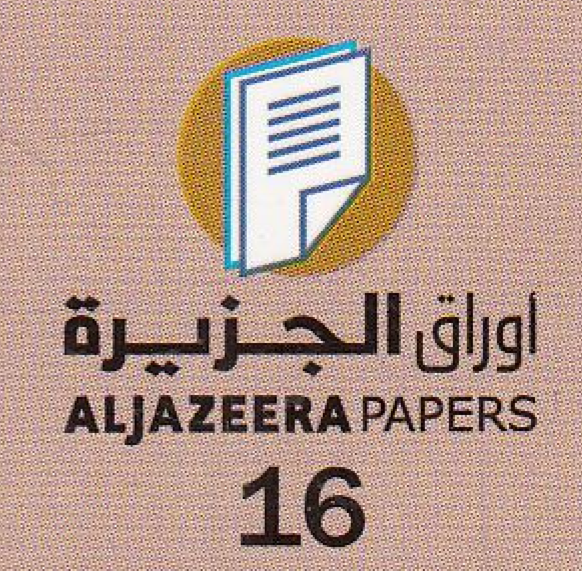




بناء جسور لا جدران

التعاطي مع الإسلاميين السياسيين في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

ألكس غلنّي



بناء جسور لا جدران

التعاطي مع الإسلاميين السياسيين في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

سلسلة أوراق الجزيرة رقم 16

يتضمن هذا الكتاب ترجمة الأصل الإنكليزي

Building Bridges, Not Walls

Engaging with political Islamists in the Middle East and North Africa

بناء جسور لا جدران

التعاطي مع الإسلاميين السياسيين في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

ألكس غلنّي

معهد بحوث السياسات العامة، لندن

ترجمة

مركز الجزيرة للدراسات







الطبعة الأولى

1431 هـ - 2010 م

ردمك 978-9953-87-609-2



مـركـز الجـزيـرة للدراسـات
ALJAZEERA CENTER FOR STUDIES

الدوحة - قطر

هواتف: 4930181 -4930183 -4930218 (974+)

فاكس: 4831346 (974+) - البريد الإلكتروني: E-mail: jcforstudics@aljazeera.net

الدار العربية للعلوم ناشرون
Arab Scientific Publishers, Inc.

عين التينة، شارع المفتي توفيق خالد، بناية الريم

هاتف: 786233 - 785108 - 785107 (1-961+)

ص. ب: 13-5574 شوران - بيروت 2050-1102 - لبنان

فاكس: 786230 (1-961+) - البريد الإلكتروني: asp@asp.com.lb

الموقع على شبكة الإنترنت: http: //www.asp.com.lb

التنضيد وفرز الألوان: أبجد غرافيكس، بيروت - هاتف 785107 (9611+)

الطباعة: مطابع الدار العربية للعلوم، بيروت - هاتف 786233 (9611+)

المحتويات

مقدمة مركز الجزيرة للدراسات

في إطـــار حرص مركز الجزيرة للدراسات على إطلاع القارئ العربـــــي علـــى ما يصدر من مادة بحثية جادة ذات صلة بأوضاع المـــنطقة، وقـــواها الاجتماعـــية والسياسية من طرف بعض المراكز والمؤســـسات البحثـــية الغربية والعالمية، تولى ترجمة هذا التقرير من الإنكليـــزية إلى اللغة العربية، الذي أعدته الزميلة ألكس غلني الباحثة بمعهد بحوث السياسات العامة بالمملكة المتحدة.

وبصرف النظر عن الاتفاق أو الاختلاف مع الباحثة حول ما جاء في هـــذا التقرير من أطروحات ومقاربات، إلا أنه يحسب لهذا العمل ما اتـــسم بـــه مـــن جدية وإرادة في التشخيص والفهم الدقيقين بعيدا عن أشـــكال التشويه والاختزال التي تطغى على أغلب ما ينشر من أدبيات غـــربية علـــى هـــذا الصعيد. كما يحسب له توجيه الأنظار إلى ظاهرة ملموســـة وبالغة التأثير في أوضاع المنطقة واتجاهاتها السياسية المستقبلية، أعـــني ظاهـــرة التـــيارات الإسلامية الكبرى، أو ما بات يوصف اليوم بتـــيارات الإسلام السياسي، في وقت تكاد تتركز كل الأضواء الكاشفة تقـــريبا، علـــى التعـــبيرات العنفية والصاخبة في المنطقة وعموم الساحة العالمية، مثل جماعة القاعدة والسلفيات القتالية، التي أضحت تمثل الشاغل الأكبر لوسائل الإعلام ومؤسسات البحث والرصد الاستخباري.

وتكمـــن أهمية هذا البحث من جهة أخرى في كونه لم يكتف بالتحليل والتشخيص بل بادر إلى تقديم مقترحات وتوجيهات جريئة لــصانع القرار الغربــي باتجاه انتهاج سياسة أكثر توازنا و"عقلانية" في التعامل مع القوى الإسلامية التي باتت تسجل حضورا متزايدا في الرقعة العربية والإسلامية الواسعة.

د. رفيق عبد السلام

رئيس قسم البحوث والدراسات

ملخص التقرير

منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 الإرهابية تفجر الاهتمام بالإسلام السياسي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. فحتى وقت قريب ركز المحللون على تلك الجهات الفاعلة التي تنتمي إلى الفئة الأكثر عنفا في الطيف الإسلامي بما في ذلك القاعدة وطالبان وبعض الجهات الطائفية في العراق والأحزاب السياسية التي لها أجنحة عسكرية مثل حماس في الأراضي الفلسطينية المحتلة وحزب الله في لبنان. بيد أن ذلك قد حجب حقيقة أن السياسة المعاصرة في مختلف أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا توجهها مجموعة متنوعة من الحركات الإسلامية الرئيسة وتشكلها. ونعرف هذه الحركات بـ:

الجماعات التي تنخرط في العمل السياسي القانوني في بلدانها أو تسعى إلى الانخراط فيه والتي تتجنب علنا استخدام العنف لتحقيق أهدافها على الصعيد الوطني حتى وإن كانت تتعرّض للتّمييز والقمع. يشمل هذا التعريف جماعات مثل الإخوان المسلمين في مصر وحزب العدالة والتنمية في المغرب وجبهة العمل الإسلامي في الأردن.

وهذه الحركات الإسلامية غير العنيفة غالبا ما تمثل العنصر الأفضل تنظيما والأكثر شعبية من بين القوى المعارضة للأنظمة

القائمة في كل بلد من بلدان المنطقة. وعلى هذا النحو كان ينبغي أن يتضاعف اهتمام صناع السياسة الغربيين بالدور الذي يمكن أن تلعبه هذه الحركات في تعزيز الديمقراطية في المنطقة. ومع ذلك يبدو أن المناقشات بهذا الشأن قد توقفت على مسألة إذا كان من المناسب التعاطي مع هذه الجماعات على أساس أكثر منهجية ويكتسي طابعا رسميا بدل أن ينتهج كل بلد سياسته الخاصة.

ويرتبط هذا الموقف جزئيا بعدم استعداد له ما يبرره لإضفاء الشرعية على جماعات ربما تتبنى مواقف معادية للديمقراطية بشأن حقوق المرأة والتعددية السياسية وجملة من المسائل الأخرى. كما يعكس اعتبارات نفعية بشأن المصالح الاستراتيجية للقوى الغربية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والتي ينظر إليها على أن الشعبية المتزايدة والتأثير المتصاعد للإسلاميين يمثلان تهديدا لها. ومن جهتها أظهرت الأحزاب والحركات الإسلامية ترددا واضحا لإقامة علاقات أوثق مع تلك القوى الغربية التي تعارضها تلك الأحزاب والحركات بشدة في سياساتها في المنطقة ليس أقلها خوفا من الكيفية التي قد تتفاعل معها أنظمة القيم التي يتحرك داخلها الإسلاميون.

لا ينبغي أن يساء تفسير تركيز هذا المشروع على الحركات الإسلامية السياسية غير العنيفة على أنه تأييد ضمني لأجنداتها السياسية. فالالتزام باستراتيجية تعامل مدروس مع الأحزاب الإسلامية الرئيسة ينطوي على مخاطرَ كبيرة ومفاضلات بالنسبة إلى صناع السياسة الأوروبيين والأمريكيين الشماليين. بيد أننا نؤمن بأن ميل كل من الجانبين إلى النظر إلى العلاقة على أنها معادلة "كل شيء أولا شيء"

محــصلتها صفر لم تفد في شيء وتحتاج إلى أن تتغير إذا كان الحوار حــول الإصلاح في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يراد له أن يكون بناء أكثر.

ملخص التوصيات

ثمة عدد من التوصيات المحددة المنبثقة من هذا التحليل:

1. حاجة صناع السياسة الغربيين إلى إعادة التفكير جذريا في استراتيجيتهم للتعاطي مع الأحزاب والحركات الإسلامية

يجب أن يواجه صناع السياسة الواقع الصعب لتحقيق تقدم في اتجاه الدمقرطة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فلا مناص من حوار مع بعض الحركات الإسلامية الرئيسة القائمة هناك. ولا بد أن يواصل القادة الغربيون التقدميون التعبير عن قلقهم إزاء القضايا السياسية والاجتماعية المختلف حولها جوهريا.

ولكن سيكون عليهم أن يكونوا مستعدين لفتح قنوات اتصال معهم إذا كانوا جادين في دعمهم للإصلاح السياسي وحل النزاعات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

2. ينبغي أن يكون صناع السياسة الغربيون والمؤسسات غير الحكومية أكثر نشاطا في إرساء قنوات اتصال لحوار جاد ومستمر مع الإسلاميين

بإبعاد الحركات الإسلامية الرئيسة من الحوار حول الإصلاح السياسي يفوّت السياسيون الأوروبيون والأمريكيون الشماليون فرصا

هامة لبدء بناء الثقة وتجاوز العداوة وسوء الفهم اللذيْن سادا العلاقات بـين الجانبين في الماضي. ومن دون أن يمنحوا معاملة تفضيلية، هناك مجـال لتشريكهم باستمرار في المؤتمرات والمناقشات حول العلاقات بين الغرب ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا جنبا إلى جنب مع الجهات غير الحكومية الأخرى في المنطقة بما في ذلك السياسيون من المعارضة العلمانية.

3. ينبغي أن يرتبط الحوار مع الأحزاب والحركات الإسلامية بقيمها السياسية والدينية

بـشكل حاسـم ينبغي أن يكف صناع السياسة الغربيون عن "اختـبار" مـدى التزام الحركات الإسلامية بالديمقراطية وعليهم أن يركـزوا بـدلا من ذلك على مناقشة مجموعة من القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تهم هذه الجماعات وتشاركها في كثير مـنها نظيرتها في الغـرب. ولا يعني هذا تجنب الخوض في القضايا الصعبة بل الإقرار بعدم إمكانية بناء أساس متين للتعامل بين الجانبين دون محاولة إيجاد أرضية سياسية مشتركة.

4. ينبغي أن يكون القادة الغربيون عادلين في إدانتهم لجميع انتهاكات حقوق الإنسان في الأنظمة الاستبدادية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بما فيها تلك التي تمارس ضد الإسلاميين

فـشَلُ صناع السياسة الغربيين في موازنة انتقادهم لانتهاكات حقـوق الإنـسان في مـنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أضر بمـصداقيتهم وجعـل عددا من الجماعات السياسية ونشطاء المجتمع المـدني في المنطقة يشتكون من أن الشركاء الدوليين ببساطة يغضون الطـرف عندما يتعلق الأمر بانتهاك الحكومات الدكتاتورية لحقوق

الإنسان. ومن شأن تغير ملحوظ في النهج أن يخفف من حدة التوتر ويدفع شيئا ما نحو ترميم صورة الغرب التي اهتزت في المنطقة. ومرة أخـــرى لا يحتاج الإسلاميون إلى إفرادهم بمعاملة خاصة وإنما يحتاج القـــادة الغربيون إلى أن يفصحوا أكثر عن إدانتهم لجميع انتهاكات حقـــوق الإنـــسان في المـــنطقة بما فيها تلك الموجهة ضد السياسيين والنشطاء الإسلاميين الذين لا يتبنون استخدام العنف.

5. على الحكومات الغربية أن تبدي قدرا أكبر من الثبات في الـــضغط علـــى الحكومات الدكتاتورية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لتحقيق انفتاح في أنظمتها السياسية

إذا اســـتفادت الأحزاب والحركات الإسلامية من الانفتاح في الهياكل السياسية المقيدة للحريات فسيسبب ذلك بالتأكيد معضلات تـــزعج الحكـــومات الغـــربية. بيد أن مقاربة تسعى إلى تجاهل هذه التـــيارات الـــسياسية لا يمكـــن الدفاع عنها أخلاقيا واستراتيجيا. فسنوات من التشدق بفكرة الحريات السياسية في الوقت الذي يسند فـــيه الدعم للقادة السلطويين الذين يفتقرون إلى الشرعية الديمقراطية ســـاعدت على خلق مناخ لا يقود إلى الاستقرار أو التنمية مع أنهما عنـــصران ضـــروريان لكيْ تحمي القوى الغربية مصالحها الكبرى في المنطقة بينما تدعم عمليات الإصلاح الأصلية أيضا.

1
مقدمة

رغم أن الإسلام السياسي قد حظي زمنا طويلا باهتمام الأكاديميين الذين أسهبوا في البحث والكتابة حول البلدان ذات الأغلبية المسلمة فإن أهميته ودلالاته لم تنتشر على نطاق واسع لدى السياسيين وصناع القرار في أوروبا إلا خلال العشرية الماضية. وقد كان هناك شيء من الوعي بهذه الظاهرة قبل ذلك وخاصة على إثر الثورة الإيرانية عام 1979 وأثناء الاعتداءات الإرهابية في تسعينات القرن الماضي التي نفذتها جماعة الجهاد والجماعة الإسلامية اللتان كانتا تتبنيان العنف في مصر.

بيد أن هذه الظاهرة قد استقطبت مزيدا من الاهتمام والتركيز على إثر أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام 2001 عندما لقي ثلاثة آلاف شخص حتفهم في الاعتداءات على مدينة نيويورك وواشنطن التي خطط لها تنظيم القاعدة الإسلامي الراديكالي. ومنذ ذلك الحين أضحت حكومات غربية ومدنيون غربيون، إلى جانب مصالح غربية في كل من المملكة العربية السعودية والأردن وبالي ومصر، هدفاً لعمليات إرهابية عززت الاعتقاد السائد بأن التصدي للإسلام الراديكالي بات يشكل أحد تحديات السياسة الخارجية في القرن الحادي والعشرين (Satloff 2004).

وطبيعة هذا الخطر الإرهابي التي تتسم بدرجة عالية من الصدمة وقدر كبير من الظهور دفعت بالعديد إلى تسليط الضوء بالدرجة الأولى على المنظمات الراديكالية التي تتخذ من العنف منهجا ولكن ذلك أعمى الأنظار في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عن حقيقة أن الفريق الذي يرسم معالم السياسة المعاصرة أكثر تنوعا وفيه حركات إسلامية تتبنى "الإسلام المعتدل". وهؤلاء في نظر عدد كبير من المحللين لا تلك الجماعات الجهادية الراديكالية هم الذين "سيكون لهم أكبر الأثر على مستقبل التنمية السياسية في الشرق الأوسط" (Brown et al 2006: 3).

تصبح التعريفات خطرة عندما يتعلق الأمر بموضوع كهذا. ولذلك حري بنا أن نحدد من البداية ما يعنيه استخدام هذا التقرير لمصطلح "الإسلام السياسي المعتدل".

بين الحركات والأحزاب الإسلامية - وحتى داخل الحركة الواحدة وداخل الحزب الواحد - توجد اختلافات في وجهات النظر حول هذا المفهوم. فأعضاء حزب العدالة والتنمية في المغرب يصفون حركتهم بأنها حزب سياسي في إطار إسلامي أو بمرجعية إسلامية. في حين نرى أن قادة حزب العدالة والتنمية في تركيا غالبا ما يصنفون أنفسهم بأنهم "ديمقراطيون محافظون" (Kristinasen 2003) بينما تقدم أحزاب إسلامية أخرى - بما فيها حركة مجتمع السلم في الجزائر وحزب الوسط في مصر - نفسها على أنها تحمل لواء الدفاع عن القيم الإسلامية والطقوس والممارسات الثقافية داخل مجتمعاتها. وهذه الحركات والأحزاب في تباين مع حركات مثل حماس وحزب الله التي تقترن فيها المعتقدات الإسلامية أكثر بالمقاومة العنيفة ضد العدو الخارجي. يعرّف ميثاق حماس صراحة المنتمين إلى الحركة

بـأنهم مـسلمون "يخشون الله ويحملون لواء الجهاد ضد الطغاة" (Hamas 1988).

كمـا تخـتلف تصنيفات الإسلام السياسي إلى حد كبير لدى المحللين من خارج العالم الإسلامي. إذ يعرّف البعض الإسلاميين بأنهم أفـراد يؤمنون بأن "الإسلام باعتباره منظومة عقائدية مهم في تحديد الـنظم الـسياسية والمجتمعية للعالم الإسلامي المعاصر وقابل للتطبيق بطـريقة ما" (كما عبر عن ذلك غراهام فولر، Fuller 2003). بينما يقترح البعض الآخر وصف الإسلاميين السياسيين بأنهم أولئك الذين ينخـرطون في "تـشكيلة إسلامية من الأصولية السياسية" (كما أتى على لسان بسام الطيبـي، Tibi, 2005: ix). أما عبد الوهاب الأفندي الأستاذ في جامعة وستمنستر فيقدم تعريفا أكثر دقة للإسلاميين بأنهم "ناشـطون في الحقـل السياسي يدعون إلى تطبيق المثل والقوانين في الـشأنين العـام والخـاص" وأنهم "يعارضون حكوماتهم والحركات الـسياسية والاجتماعية التي يرون أنها لا تمتثل لتعاليم الإسلام أو أنها تعارضها" (El-Affendi 2003: 7).

بيد أن توصيف الأفندي لا ينطبق انطباقا تاما وفي كل الأوقات علـى جميع حركات الإسلام السياسي. ففي السنوات الأخيرة اتخذ حزب العدالة والتنمية المغربـي قرارا استراتيجيا بتجنب التصادم مع الحكـومة وذلك بالتخفيف من حدة انتقاداته لسياسات يعتبرها غير إسـلامية مـن ذلك مثلا التعديلات التي أدخلت على مجلة الأحوال الشخـصية المغربية المحافظة عام 2004. في حين أبدت أحزاب أخرى مـثل الحـركة الدستورية ذات التوجه الإسلامي في الكويت وجبهة العمـل الإسـلامي في الأردن اسـتعدادها للتحالف مع الأحزاب السياسية العلمانية التي لا تتفق بالضرورة مع تفسيرها للتعاليم الدينية

وذلك بهدف تشكيل جبهة متحدة في وجه النظم الاستبدادية. وبناء علـــى ذلك تعمد هذا البحث أن ينحى منحى محايدا مستخدما تعبير "الإسلام السياسي المعتدل" في الإشارة إلى:

تلـــك الحـــركات الإســـلامية التي تنخرط في العملية السياسية القانونـــية في بلـــدانها والتي تبرأت علنا من استخدام العنف لتحقيق أهـــدافها الـــسياسية على المستوى الوطني حتى وإن كانت تعاني من الاضطهاد أو التمييز ضدها.

هذا التعريف لا يقدم أي فرضيات بشأن مضمون برنامج هذه الحـــركات السياسي. بيد أنه مفيد في التمييز بين حركات وأحزاب مثل حزب العدالة والتنمية المغربـــي وحزب العدالة والتنمية التركي وجماعة الإخوان المسلمين في مصر من جهة وبين حركات وأحزاب مثل حماس في الأراضي الفلسطينية المحتلة وحزب الله في لبنان[1].

لقـــد أبـــدى صانعو القرار ممانعة واضحة في التعاطي حتى مع الجماعات الإسلامية التي ألزمت نفسها باستراتيجية المشاركة السلمية في الـــسياسة المحلية رغم أن بعض التحولات في المنطقة أوجبت بعض التحولات في هذا الموقف في السنوات الأخيرة. فعلى سبيل المثال ثمة علاقات دبلوماسية عادية تجمع بين الحكومات الغربية وحزب العدالة والتنمية الإسلامي الذي وصل إلى سدة الحكم في تركيا عام 2002. كمـــا هو الحال بالنسبة إلى الولايات المتحدة والمملكة المتحدة ودول

(1) مـــشروع هذه الدراسة وتقريرها النهائي لا يهدفان إلى بحث مسألة السياسة الغربية تجاه حركتي حماس وحزب الله. ورغم تبني التنظيمين أهدافا سياسية بالأساس ومحدودة جغرافيا على عكس الحركة الجهادية العالمية الجديدة التي تجـــسدها مجمـــوعات مـــثل القاعدة. رغم ذلك فإن لجوء هاتين الجماعتين (حماس وحزب الله) لاستعمال العنف ضد المعارضين الداخليين والخارجيين يعني أنهما لا يدخلان في تصنيفنا للخط الأساسي في الإسلام السياسي.

أخرى اتجهت نحو توثيق علاقاتها مع حركات الإسلام السياسي في العراق والأحزاب الشيعية التي تمثل أكبر كتلة برلمانية منتخبة في البرلمان العراقي. ومنذ انتخاب باراك أوباما رئيسا للولايات المتحدة الأمريكية ثمة ما يشير إلى أن الحكومات الغربية تبدي اليوم استجابة لنداءات بالتعامل مع الأجنحة السياسية لمجموعات مسلحة مثل حماس وحزب الله بقدر أكبر من الجدية. وقد تجلى ذلك في إعلان الحكومة البريطانية في مارس عام 2009 نيتها إجراء محادثات مع أعضاء الجناح السياسي لحزب الله.

بيد أن التعاطي الرسمي مع حركات الإسلام السياسي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بأكملها يبقى استثناء وليس قاعدة. وإذا أعدنا صياغة كلام إدوارد دجيرجيان مساعد وزير الخارجية الأمريكية الأسبق لشؤون الشرق الأدنى نقول إننا لا نزال نبني جدرانا أكثر مما نضع جسورا في سياستنا إزاء حركات الإسلام السياسي (Djerjian 1995).

ويعود هذا في جزء منه إلى العلاقات القديمة والممتدة بين الحكومات الغربية وكثير من الأنظمة الحاكمة في المنطقة والتي تتجه نحو رفض باتّ للتدخل الأجنبي في شؤونها الداخلية. ففي محادثات مع نظيرتها الغربية غالبا ما تلجأ تلك الأنظمة إلى فزاعة الإسلاميين وخطورة استيلائهم على الحكم وخاصة عندما تشتد الضغوط عليها من أجل إطلاق الحريات السياسية واتخاذ إجراءات إصلاحية من شأنها الحد من سلطاتها. فعلى سبيل المثال لا الحصر ظل الرئيس المصري حسني مبارك يجادل زمنا طويلا بأن المواقف الدينية لجماعة الإخوان المسلمين المحظورة تشكل خطرا واضحا على أمن البلاد، ويحذّر من أن سيطرة هذه الجماعة على السلطة "ستدفع العديد إلى

سحب أموالهم والفرار من البلاد. وستتوقف عجلة الاستثمار وترتفع نسبة البطالة. والأسوأ من ذلك كله أن مصر ستنعزل نهائيا عن العالم" (Mubarak 2007). وقد حذر قادة آخرون من الخطر ذاته بحجة أن أي حزب إسلامي يصل إلى السلطة سينتهج سياسات محلية وخارجية تضر بمصالح الحكومات الغربية.

فمن الطبيعي أن يفكر الحكام المستبدون وهم يتعللون بهذه الحجة، في التحدي الذي يمكن أن يمثله هؤلاء للحد من سلطاتهم وصلاحياتهم. فالأحزاب السياسية الإسلامية هي في الواقع أفضل الأحزاب من حيث التنظيم وتمثل أكثر الحركات المعارضة شعبية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا برمتها. وإنه لتصور معقول أن أي توسيع لتمثيلها السياسي الرسمي من شأنه أن يسبب صعوبات للحكام الذين لا يحظون بقاعدة شعبية واسعة داخل بلدانهم فيطلقون العنان لأجهزتهم الأمنية التي تقتحم حياة الناس وخصوصياتهم أو يسيطرون بإحكام على أجهزة الدولة التي تسند فيها الوظائف على أساس المحسوبية لا الكفاءة من أجل الحفاظ على مناصبهم. وأيا كانت هذه الدوافع الخفية فإن الفكرة التي يحاولون إيصالها جديرة بأن تحمل على محمل الجد. فهناك مخاوف مشروعة بشأن الأجندة الاجتماعية للأحزاب السياسية وربما أثر اتساع دائرة تأثيرها على المصالح الاقتصادية والأمنية الغربية في المنطقة والمتمثلة في:

- تعزيز التعاون بين أنظمة الحكم في مكافحة الإرهاب.
- منع انتشار الأسلحة النووية في المنطقة.
- حلول للنزاعات القائمة وخاصة فيما يتعلق بالعراق والصراع العربي الإسرائيلي في فلسطين.
- ضمان التوزيع العادل والموثوق به لمصادر الطاقة.

- تعزيز العلاقات التجارية.
- العمل على نشر الديمقراطية والحكم الرشيد من حيث المبدأ، إن لم يكن ذلك ممكنا دائما من حيث التطبيق.

بيد أنه لا توجد أدلة كثيرة على أن استمرار الاستراتيجية الغربية الحالية في المنطقة سينجح في حماية هذه المصالح على المدى البعيد.

فمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تتمتع بقدر هائل من التنوع وتشهد بعض بلدالها تقدما ملحوظا باتجاه تحديث الاقتصاد، غير أن أداءها ضعيف بالنظر إلى المؤشرات العالمية للنمو من حيث الممارسة الديمقراطية واحترامها لحقوق الإنسان كما تعاني من سلطوية متجذرة وعلى نطاق واسع. وقد سلطت الضوء على مخاطر نموذج الحكم هذا سلسلة تقارير هامة حول التنمية البشرية العربية صدرت عن برنامج الأمم المتحدة للتنمية. هذه التقارير تتحدث عن العجز المزمن في مجال الحرية السياسية والحكم الرشيد باعتباره أحد أبرز العوائق أمام بروز "النهضة" التي يرنو إليها العديد داخل المنطقة وخارجها (UNDP 2005).

وفي هذا الإطار يكون لاتجاه الولايات المتحدة وبريطانيا وقوى أوروبية أخرى نحو المطالبة بمزيد من الدمقرطة في المنطقة في الوقت الذي تدعم فيه القادة المستبدين نتيجة عكسية واضحة وقد أدت إلى الهيار النفوذ الغربي في المنطقة في العشرية المنقضية. كما يبين ذلك عدد من استطلاعات الرأي التي تشير إلى تدني عدد المسلمين الذين يؤيدون قيم أهم القوى الغربية وسلوكاتها في المنطقة (انظر Esposito and Mogahed 2008, Pew Global Attitudes Project 2006, 2008).

وتمثل الإدارة الأمريكية التقدمية الجديدة فرصة ثمينة للتغيير. بيد أن الوعود التي قطعت نظريا بشأن تبني أسلوب مبدئي ومختلف في التعاطي مع حكومات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وشعوبها في حاجة إلى المتابعة إذا كان يراد لها أن تنزل إلى أرض الواقع. ولا بد من تغيير في السياسات على ثلاثة أصعدة من حيث:

- الاستراتيجية المتبعة حيال منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا برمتها.
- التعامل مع كل بلد في المنطقة على حدة وحسب ما تقتضيه الظروف السياسة المنتهجة إزاء حركات الإسلام السياسي المعتدل العاملة في المنطقة.

وهذا التحول الأخير في السياسة هو ما توليه هذه الورقة اهتماما خاصا.

هدف التقرير وبنيته

يسجل هذا التقرير ما خلص إليه مشروع بحث قام به معهد أبحاث السياسة العامة واستغرق سنتيْن حول الإسلام السياسي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. اعتمد المشروع أسلوب البحث المكتبي ومراجعة ما كتب من أدبيات حول الموضوع بالإنجليزية والفرنسية والعربية، كما اعتمد نقاشات حول الشرق الأوسط بين خبراء من أوروبا وأمريكا الشمالية إضافة إلى عدد من المقابلات مع أفراد ينتمون إلى أحزاب سياسية معتدلة في المنطقة بالإضافة إلى ندوات ومؤتمرات على أعلى مستوى عقدت في الرباط وعمان وبروكسل ولندن.

تولّـــى معهد أبحاث السياسة العامة دراسة وتحليل نماذج محددة مـــن الجماعـــات الإسلامية وهي جماعة الإخوان المسلمين في مصر وحـــزب العدالـــة والتنمـــية في المغرب وجبهة العمل الإسلامي في الأردن – وتصنف جميعها ضمن حركات الإسلام السياسي المعتدل كما تم تعريفها آنفا (انظر Stacher2008, Glennie and Mepham (2007 and Gleennie 2008

ولأن مـــصر والأردن ليسا بلدين ديمقراطيين ولأن حرية التعبير مقـــيدة في كـــل مـــنهما فإنه من الصعوبة بمكان تحديد مدى شعبية الحـــركتين تحديدا دقيقا. بيد أنه من الواضح أن كلا منهما تمثل أكبر حـــركات المعارضـــة للنظام في البلدين من الناحية التنظيمية. وهذا يطـــرح تساؤلات بالنسبة إلى صناع السياسة الغربيين الذين يطالبون الأنظمـــة الحاكمة في المنطقة – علنيا على الأقل – بالتقدم تجاه مزيد مـــن التعددية السياسية والديمقراطية وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان. تتعلق هذه التساؤلات تحديدا بما يلي:

- ما الأثر الذي سيحدثه حصول حركات الإسلام السياسي على مزيد من المشاركة السياسية والانخراط في الحكم على سياسات هذه البلدان المحلية والخارجية؟
- وكيف يمكن للسياسة الغربية أن تتكيف مع ذلك؟

للإجابة عن هذين السؤالين بني هذا التقرير على الآتي:

يعـــود الفصل الثاني والثالث والرابع لمعالجة الحالات الثلاث قيد الـــدرس وإضـــافة ما جد بشأنها مسلطا الضوء على جماعة الإخوان المـــسلمين وحزب العدالة والتنمية المغربـــي وجبهة العمل الإسلامي والأجـــواء السياسية التي تنشط ضمنها. كما تضع هذه الفصول أمام القـــارئ ملخصا عن مواقفها السياسية حول قضايا جوهرية ثم تقدم

تبـــيانا بـــسلوكياتها باعتـــبارها لاعبا سياسيا في المنطقة في السنوات الأخيرة. يُعنى الفصلان الخامس والسادس بسياسة الغرب مؤخرا تجاه مـــنطقة الـــشرق الأوســـط وشمال أفريقيا بصورة عامة والأحزاب الإســـلامية بصورة خاصة محددين أي نجاحات أو إخفاقات في هذا الإطار بالإضافة إلى بعض المعوقات الحقيقية التي تحول دون الحوار مع هـــذه الأحزاب والتعاطي معها. أما الفصل السابع وهو فصل الختام في هـــذا التقريـــر فـــيؤلف بين مختلف أجزاء التحليل ويقدم بعض التوصـــيات حـــول مـــا يمكن أن تكون عليه إعادة نظر استراتيجية للسياسة الغربية تجاه حركات الإسلام السياسي المعتدل وأحزابه.

2

الإسلام السياسي في مصر

شـهد مسـار الإصـلاح السـياسي في مصر القرن العشرين اضـطرابا كـبيرا. رغم منحها الاستقلال رسميا سنة 1922 واصلت بريطانيا ممارسة نفوذ كبير على شؤون مصر الداخلية على مدى ثلاثة عقود أخرى في ظل صراع قوة بين المسؤولين البريطانيين والملك فؤاد (ثم وريـثه الملـك فاروق) والبرلمان الواقع تحت نفوذ حزب الوفد الليبرالي. وقد حال هذا الصراع دون بروز نظام سياسي أهلي قوي.

خلال عقدي الثلاثينات والأربعينات تكرر لجوء الملك إلى حل البرلمان وحتى إلى تعطيل الدستور في الفترة من سنة 1930 إلى 1936 وقـد اسـتمرت حالة عدم الاستقرار السياسي إلى أعقاب الحرب العالمية الثانية حيث بدأت حركة معارضة عسكرية في التشكل حول شـخص جمال عبد الناصر. وفي سنة 1952 قاد من يسمون بالضباط الأحـرار انقلابـا عـسكريا أطاح بالملكية وأدى إلى جلاء القوات البريطانية النهائي.

لم ينجح تعدد إصدار الدساتير (الأول في سنة 1956 والثاني سنة 1964) في إنشاء نظام سياسي مستقل وديمقراطي (Dunne 2006) فقد تم حل الأحزاب السياسية وتولى جمال عبد الناصر قيادة البلاد بقبضة حديدية وبنظام الحزب الواحد حتى وفاته سنة 1970.

شــهدت البلاد انفتاحا نسبيا خلال عقد السبعينات تحت قيادة الــرئيس أنور السادات الذي دعم الإخوان المسلمين ليوازنوا تصاعد قوى اليسار إلا أن فترة الانفتاح هذه لم تدم طويلا بسبب السياسات الاقتــصادية والخارجــية اللاشعبية التي تسببت في تصاعد التململ والغضب الشعبــي من النظام وأدت في النهاية إلى اغتيال السادات سنة 1981 على يد خلية عسكرية على علاقة بالإسلاميين الراديكاليين.

اســتؤنف الحــراك الــسياسي خــلال عقد الثمانينات وسمح للأحــزاب السياسية بالمشاركة في الانتخابات البرلمانية رغم مبادرة خلــيفة الــسادات الرئيس حسني مبارك بتفعيل قوانين الطوارئ التي حكمت مصر على فترات متقطعة منذ سنوات الخمسينات وفرضت قــيودا شديدة على ممارسة الحريات السياسية والعامة. وخلال عقد التــسعينات لجأ النظام الحاكم إلى إصدار مزيد من القوانين التي تحد من حرية التعبير والتنظيم. لئن كان الهدف من هذه التنظيمات تقوية قبــضة المؤســسة الحاكمــة إلا أنها مثلت أيضا رد فعل على صعود جماعات التطرف الإسلامي مثل الجماعة الإسلامية والجهاد والتكفير والهجــرة التي لجأت إلى الأعمال الإرهابية للتعبير عن رفضها للنظام. وكان لهذا الحراك العنيف تأثير سلبــي على التيار الأساسي لحركات الإسلام السياسي في مصر وبشكل خاص جماعة الإخوان المسلمين.

باســتثناء فتــرة تسامح قصيرة خلال عشرية السبعينات عمل الــنظام المصري بدأب على تصوير الإخوان حركة خطيرة تسعى إلى ربــح الــوقت حتى تصير في وضع يمكّنها من فرض عقائدها المنغلقة علــى باقــي المجتمع. في بداية سنة 2007 صرح الرئيس مبارك بأن أفكار الإخوان الدينية تمثل تهديدا كبيرا لأمن الدولة مؤكدا أن مجيء الإخوان إلى الحكم سيؤدي إلى توقف الاستثمارات الأجنبية في مصر

وارتفاع معدلات البطالة كما سيتسبب في عزلة مصر عن بقية العالم. فإلى أي مدى تصحّ هذه الاتهامات؟

جماعة الإخوان المسلمين

جماعة الإخوان المسلمين هي أقدم حركات الإسلام السياسي التي برزت في القرن العشرين. مثّل تأسيسها على يد حسن البنا سنة 1928 ردا على الظروف السياسية والاقتصادية الصعبة التي كانت تمر بها مصر وقتها. التجأ البنا إلى الدين لملء الفراغ السياسي الذي خلّفته الصراعات بين القوى السياسية الحاكمة مصرية وأجنبية. مع ذلك يبدو جليا من خلال كتاباته أن البنا كان مهتما بمعالجة المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأهلية التي تعاني منها مصر أكثر من اهتمامه بمناقشة سبل توحيد الأمة الإسلامية.

رغم الجذور عالية التسيّس لجماعة الإخوان المسلمين إلا أنهم استغرقوا عشرات السنين ليتحولوا من حركة هلامية التنظيم وفردية القيادة إلى مؤسسة سياسية متماسكة وسلمية. منذ وقت مبكر تولّى البنا تأسيس جملة من المجالس واللجان لتسهيل عملية التسيير الذاتي والتنظيم السياسي السلمي إلا أن بعض القيادات كانت تشعر بالحاجة إلى المحافظة على جناح شبه عسكري سبيلا للتأثير على السياسة الداخلية. وهكذا نشط الجهاز الخاص للإخوان المسلمين خلال سنوات الأربعينات وفي ظل تدهور الوضع السياسي والاقتصادي وقام بعدد من التفجيرات ومحاولات الاغتيال. فقد البنا السيطرة على هذه الفصائل سنة 1948 عندما قتل أحد أعضاء الجماعة رئيس الوزراء النقراشي. رغم الدعوات المتكررة التي أطلقها

البنا للهدوء والاعتدال إلا أن الأوامر صدرت بالهجوم على الجماعة واغتيل البنا نفسه في يناير من سنة 1949.

في الوقت الذي أطاحت فيه حركة الضباط الأحرار بالنظام الملكي كانت جماعة الإخوان تعاني حالة من الانقسامات التنظيمية والركود الحركي. وقد اتسمت علاقتها بالنظام العسكري الجديد بالمسالمة الحذرة حتى أكتوبر من سنة 1954 حيث بدا أن الجماعة قد حاولت اغتيال جمال عبد الناصر. ورغم فشل محاولة الاغتيال إلا أن عبد الناصر استغلّها للشروع في عملية استئصال للجماعة ولكل المجموعات السياسية في البلاد. وقد قضى عدد من القيادات العليا للجماعة قرابة العقدين في سجون ناصر حيث تعرضت دوريا لظروف سجن قاسية ولمعاملة لاإنسانية.

خلال فترة السجن هذه بدأت جملة من الخلافات الإيديولوجية في البروز داخل الحركة ما أدى إلى انسحاب بعض الأعضاء الذين تبنوْا أفكارا متطرفة من الجماعة وكوّنوا مجموعات سياسية مستقلة عنها. أهم هؤلاء المنشقّين كان سيد قطب الذي بلور أفكاره الراديكالية في كتاب أصدره سنة 1964 بعنوان "معالم في الطريق". عكست أفكار سيد قطب وفلسفته ما تعرض له من تنكيل في سجون ناصر. استلهم أفكاره من كتابات ابن تيمية أحد فقهاء القرن الرابع عشر لتبرير اللجوء إلى العنف للإطاحة بالحكومات التي لا تقيم الشريعة الأمر الذي يمكن اعتباره عودة إلى الجاهلية (Qutb 1964). في السياق المصري ونتيجة ما مارسه ناصر من تعذيب على السجناء المسلمين صنّف نظامه باعتباره نظاما جاهليا ما يجعله غير مؤهل لحكم مصر. كان قطب يرى أنه من واجب المسلمين العمل على تحرير أنفسهم من ربقة هذه الأنظمة السياسية اللاإسلامية، عبر

الخطـــاب والدعـــوة عندما يسمح بهما أو عبر القوة المادية والجهاد عندما تسد الطرق السلمية.

رغم أن قطب قد شنق سنة 1966 قبل أن تُتاح له فرصة تحديد الوســائل الــتي على حركة المقاومة انتهاجها إلا أن فلسفته وأفكاره وجـــدت صدى كبيرا في صفوف الجماعات الإسلامية ومثلت إلهاما للتنظيمات التي تستعمل التكتيكات الإرهابية بما فيها القاعدة.

اجـــتهد الإخوان المسلمون منذ السبعينات في أخذ مسافة من كـــتابات سيد قطب حول استعمال العنف وحولوا جماعتهم إلى قوة سياســية بـــراغماتية. فالتنقيحات الدستورية التي اعترفت بالشريعة الإســـلامية مـــصدرا رئيـــسا للتشريع مكنت الإخوان المسلمين من التراجع عن نظرتهم للحكومة المصرية باعتبارها حكومة كافرة. وفي هذا السياق لا يتوانى عدد من القيادات المعتدلة للجماعة مثل د. عبد المنعم أبو الفتوح عن التأكيد على أن الدولة المصرية هي دولة مسلمة وليست كافرة رغم أنها لا تطبق المبادئ الإسلامية في الحرية والعدالة بشكل كامل (Crisis International Group 2004).

في الأثـــناء يبقى ميراث سيد قطب يُلقي بثقله على جماعة الإخوان المعاصـــرة. فقطب يحظى باحترام شديد في صفوفها باعتباره من الرموز الكـــبرى للحـــركة كما أن رؤاه – كما يلاحظ بعض الدارسين – لا تقتصر على تبرير الجهاد المسلح (Leiken and Brooke 2007).

لم تـــنجح تبريرات الإخوان المسلمين القائلة إن آراء سيد قطب حـــول الجهاد يجب أن يُنظر إليها في سياقها، لم تنجح هذه التبريرات في طمأنـــة بعـــض الملاحظين الذين يعتقد الكثير منهم أن الإخوان يتبـــنون الديمقراطية مؤقتا وأنهم يمكن أن يعودوا إلى ممارسة العنف في أي وقـــت(Azarva and Tadros 2007) ولكن الطريقة التي ينخرط

بهـــا الإخوان المسلمون في العمل السياسي خلال العشرينات الأخيرة ليس فيها ما يدعم هذه التوجّسات.

الإخوان المسلمون باعتبارهم فاعلا سياسيا

يتحـــرك الإخوان المسلمون في فضاء سياسي يتّصف بكثير من التضييق الذي تمارسه السلطة. فرغم ما دأب عليه النظامان المغربـــي والأردني مـــن محاولة تهميش الحركات الإسلامية المعارضة وإضعافها ولكـــنهما تجنـــبا اللجوء إلى حظر الأحزاب السياسية الشرعية مثل حـــزب العدالـــة والتنمية أو جبهة العمل الإسلامي. في المقابل تعتبر حركة الإخوان المسلمين جماعة محظورة في نظر القانون المصري الذي يمنع قيام الأحزاب السياسية على أساس ديني.

لقـــد وجـــد الإخـــوان المسلمون طرقا عديدة خلال عشريتيْ الثمانيـــنات والتسعينات للالتفاف حول هذه القوانين. شارك أعضاء مـــنهم في الانـــتخابات الوطنية – بالتحالف مع أحزاب قانونية في الغالب – كما نشطوا في الترشح للمواقع القيادية للاتحادات المهنية. ومـــع ذلـــك حاولـــت الجماعة الحد من حجم انخراطها في النظام السياسي الرسمي تجنبا للصدام مع الحكومة.

في نهايـــة التـــسعينات شهدت شرعية النظام حالة متقدمة من الاهتـــراء أجـــبرته علـــى إجراء جملة من الإصلاحات على هياكله الـــسياسية المتآكلة. من هذه الإصلاحات ما أعلنه الرئيس مبارك سنة 1999 مـــن قـــبول قـــرار أصدرته المحكمة الدستورية العليا وقضى بالإشـــراف القـــضائي على الانتخابات. كما وعد الرئيس بإجراء انـــتخابات برلمانية حرة ونـــزيهة سنة 2000. وقد استفاد الإخوان المـــسلمون من هذه التطورات خاصة أنهم كانوا قد وصلوا إلى قناعة

تقضي بتبني استراتيجية سياسية هجومية إذا أرادوا أن يكون لهم تأثير في توجـــيه السياسة المصرية (el-din Shahin 2007) ولتحقيق هذا الهـــدف قـــدمت الجماعة عددا من المرشحين المستقلين في انتخابات مجلـــس الشعب لسنة 2000 وحصلت على سبعة عشر مقعدا برلمانيا. وقـــد شـــجعها هـــذا النجاح للمضي قدما في التجربة فزادت عدد مرشـــحيها في انتخابات 2005 وحققت نجاحا غير مسبوق بحصولها علـــى 88 مقعـــداً من مجموع 444 هم أعضاء المجلس ما يمثل قرابة العشرين في المائة من الأصوات.

ولم يؤدِّ هذا النجاح إلى زيادة كبيرة في نفوذ جماعة الإخوان الـــسياسي إذ حافظ الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم بأغلبية في المجلس نسبتها 73 في المائة على قبضته على النظام البرلماني ما يمكنه مـــن التحكم في تمرير ما يشاء من تشريعات أو تعطيلها. ونجاح الإخوان المفاجئ في انتخابات 2005 دفع بالسلطة إلى مراجعة جملة مـــن الإجـــراءات الليبرالية التي أقرتها سابقا. وفي سنة 2007 دفع نـــواب الحزب الحاكم بحزمة تنقيحات دستورية منعت أي نشاط سياســـي صادر عن الجماعات التي تتخذ من الدين إطارا مرجعيا لعملـــها. وقـــد مكن هذا التنقيح السلطة من مزيد من الحرية في إيقـــاف أعـــضاء جماعة الإخوان واعتقالهم بتهم الانتماء لجماعة محظورة.

رغـــم هـــذه التضييقات فالمشاركة في العمل البرلماني منذ سنة 2005 مكـــنت الجماعة من تجربة مفيدة في المشاركة السياسية. كما مكـــنت الملاحظين من مزيد التعرف على مواقف الإخوان السياسية وعلى مسلكهم السياسي المحتمل في صورة سيطرتهم - غير المتوقعة - على السلطة التشريعية.

علـــى عكس ما أطلقه مبارك من توقعات قاتمة، لم تجنح الكتلة الـــبرلمانية للإخـــوان إلى تركيز جهودها على تمرير تشريعات دينية محافظـــة بل تمكنت من تنسيق جهودها بطريقة فعالة مع بقية الكتل المعارضة لمعالجة طائفة واسعة من التحديات التي تواجهها مصر. من هـــذه التحديات التي حاول الإخوان معالجتها وجود برلمان ضعيف يـــستمد مـــبرر وجوده فقط من حاجة السلطة التنفيذية إلى المصادقة علـــى قـــراراتها. ومـــنها أيـــضا المشاكل الاقتصادية عميقة الجذور والاســـتقلالية المنقوصة للسلطة القضائية. مثال ذلك ما قام به نواب كـــتلة الإخوان في يونيو 2006 من جهود بالتعاون مع نادي القضاة مـــن أجل تمرير قانون يعزز من استقلالية القضاء في مواجهة السلطة التنفيذية.

مـــنذ ســـنة 2004 دأب الإخـــوان المـــسلمون على إصدار تـــصريحات وبيانات تؤكد التزامهم بالنظام الديمقراطي الدستوري البرلماني الرئاسي في إطار المبادئ الإسلامية كما لم يفتؤوا يؤكدون دعمهـــم لحرية التعبير والتدين ومطالبتهم بانتظام العملية الانتخابية (Society of Muslim Brothers 2004: 12). كما حاول الإخوان الدفـــع بمقتـــرحاتهم في سبل تعزيز الحريات السياسية في مصر ومنها تمكين المواطنين من الحق في التظاهر ورفع القيود عن تكوين الأحزاب الـــسياسية والحـــد من صلاحيات رئيس الجمهورية. وفي الجملة فقد كـــان موقـــف الإخوان من تعزيز الانفتاح السياسي وعملية التحول الديمقراطي أكثر إيجابية من أغلب أحزاب المعارضة العلمانية في مصر.

رغـــم ذلـــك مـــا زال بعض الغموض يشوب مواقف جماعة الإخـــوان من بعض القضايا مثل مسألة تأسيس حزب سياسي رسمي يـــدخل المنافـــسة السياسية والانتخابات بشكل أكثر انفتاحا. يرى

البعض أنه قد يكون من الحكمة الفصل بين النشاط السياسي والنشاط الدعوي للحركة على طريقة الأحزاب الإسلامية السياسية في كل من المغرب والأردن واليمن والكويت. بينما يرى البعض أن هذا الفصل بين القيم السياسية والدينية قد يؤدّي إلى اضمحلال سلطة الحركة المعنوية ومبرر بقائها جملة. وتبقى هذه المعضلة من دون حل رغم إرسال الإخوان المسلمين بعض الإشارات عن استعدادهم ورغبتهم في الانخراط في حوار عام حول المزايا النسبية لمختلف طرق الانخراط في العملية السياسية.

في أغسطس من سنة 2007 أصدرت جماعة الإخوان مسودة لبرنامج سياسي شامل هو الأول من نوعه على مدى ثمانين سنة من تاريخ الجماعة. وقد تم النظر إلى إصدار هذا البرنامج باعتباره ردا على الانتقادات التي كانت توجّه للجماعة متهمة إياها بالاعتماد على جملة من الشعارات الأيديولوجية الفضفاضة. وقد قدمت الوثيقة التي فيها 128 صفحة تفاصيل كثيرة حول أفكار جماعة الإخوان حول التنمية الاقتصادية والإصلاح السياسي وأهمية تعزيز المجتمع المدني وتقويته.

للأسف لم تتمكن الوثيقة من إطلاق ما كان يطمح إليه الإخوان من نقاش واسع حول سياساتهم، بل أعادت إلى السطح جملة التخوفات من مواقف جماعة الإخوان فيما يتعلق بالمساواة وحقوق الإنسان وذلك نتيجة لما تضمنته الوثيقة من التنصيص على عدم أهلية النساء وغير المسلمين لتولي المناصب العليا في الدولة. بدا هذا التنصيص متباينا مع ما دأبت الجماعة على تأكيده من مواقف حول حقوق الأقليات اتسمت بالليبرالية رغم التباسها. ومثال ذلك الورقة التي أصدرتها الجماعة سنة 2004 وجاء فيها أن: "الأقباط جزء

من نسيج المجتمع المصري، وهم شركاء في الوطن والمصير. لهم ما لنا وعلـــيهم ما علينا"[1] (Society of Muslim Brothers 2004: 32)
كمـــا أكـــدت على احترام الجماعة لحرية المعتقد والعبادة وقناعتها بضرورة التعايش والتعاون بين مختلف الأديان للمحافظة على الوحدة الوطنـــية. وقـــد بررت بعض الوجوه المحافظة في الحركة هذا التغيير المفاجئ في السياسات بما يمارس في مجتمعات أخرى من تضييق في من يـــتولى مهمة رئاسة الدولة ومن ذلك منع المواطنين المجنسين من تولي رئاســـة الـــولايات المتحدة الأمريكية مطالبين بأن تتمتع مصر بنفس الحق في تحديد من يمكنه أن يتولى رئاستها. كما يؤكد هؤلاء التزامهم بحماية حقوق الأقلية تحت أحكام الشريعة والارتقاء بوضعية المرأة في المجـــتمع المـــصري. هذه التصريحات لم تنجح في إزالة مخاوف أولئك الـــذين يعـــتقدون أن الجماعـــة ستتخلى عن خطابها التطميني حول المساواة في حقوق المواطنة عند نجاحها في الوصول إلى السلطة.

مـــن الـــنقاط الأخرى التي أثارت جدلا وخلافا في برنامج 2007 اقتـــراحه أن يـــتولى مجلس مكوّن من علماء الدين مراقبة التـــشريعات وأن تكـــون لـــه الكلمة العليا فيما يتعلق بالتشريعات والقرارات التي يصدرها فرعا السلطة التشريعي والتنفيذي في كل ما يـــتعلق بالدين. وقد زاد هذا البند من مخاوف المعلقين الأجانب الذين رأوا فيه دليلا على التراجع الذي تشهده الجماعة في اتجاه الثيوقراطية

---

(1) بيـــنما يعترف الدستور المصري ويضمن حرية الاعتقاد والتدين فإن هذا المبدأ لا يـــتم احترامه دائما، حيث تشكو طائفة المسيحيين الأقباط في مصر بشكل متكرر ممـــا تواجهه من تمييز وإزعاج على يد الدولة والجماعات الإسلامية المتشددة (وليس الإخوان المسلمين بشكل خاص). ويرى المحللون أن الأقباط رغم أنهم يمثلون قرابة عشرة في المائة من تعداد السكان إلا أنهم يعانون من انخفاض تمثيليتهم في القطاعين العام والخاص في مصر (Freedom House 2007).

(Brown and Hamzawy 2008). كما عبرت بعض العناصر الأكثر اعتدالا من أعضاء مكتب الإرشاد عن مفاجأتها بهذه التعديلات التي تم إدخالها على البرنامج في وقت متأخر. وأدى ذلك إلى انطلاق جدل علني شديد بين أجنحة مختلفة من الجماعة حول هاتين النقطتين الأمر الذي لم يكن مألوفا بالنسبة إلى جماعة تفتخر بمحافظتها على واجهة موحدة أمام العالم الخارجي حتى في الأوقات التي كانت الاختلافات في الآراء تتفاعل في الركح الخلفي.

يبدو اليوم أن الجماعة قد تراجعت بشكل أو بآخر عن هذه المواقف المثيرة للجدل التي صدرت في برنامج 2007. كما يبدو أن الجناح المحافظ في الجماعة قد سلّم أنّ أي مجلس للعلماء قد يتم تأسيسه في المستقبل لن تكون له سلطة إلزامية في مسألة قوانين الشريعة. كما يبدو أنهم قد خففوا موقفهم في مسألة المساواة في الحقوق السياسية قاصرين معارضتهم لتولي النساء وغير المسلمين للمناصب العليا في الدولة على منصب رئيس الجمهورية فقط. ولكن هذا لا يمنع أن خروج الخلاف حول هذه المسائل إلى العلن قد أثر سلبا على التماسك الداخلي للجماعة وأضر بسمعتها باعتبارها جماعة ديمقراطية تؤمن بالتداول.

ساهم الغموض المستمر الذي يحيط بمواقف جماعة الإخوان السياسية في توفير المبررات لتشديد قبضة السلطة في محاولاتها لقمع الحركة. وفي هذا السياق اعتقلت قوات الأمن قرابة الألف من أعضاء الجماعة عشية انتخابات المجالس المحلية التي جرت سنة 2008 كما تم منع الآلاف حتى من تقديم أوراق ترشحهم. دفعت هذه الإجراءات بالجماعة إلى إعلان مقاطعتها للانتخابات ولكن ذلك لم يحقق الأثر المرجو في تعزيز شرعيتها في عيون الرأي العام: بل

قد يكون نبّه السلطة إلى أنها تستطيع إخضاع أكثر الحركات المعارضة تنظيما من خلال استعمال العنف والاضطهاد السياسي (Herzallah and Hamzaoui 2008). وتحمل هذه المقاربة التي تنتهجها السلطة مخاطر جمة ليس أقلها أن عدم تحقيق جماعة الإخوان المسلمين لمكاسبَ من العملية السياسية قد يؤدي إلى إضعاف العناصر المعتدلة داخلها والتي تدافع عن المشاركة السلمية لصالح أولئك الذين لا يروْن ذلك خطّا مناسبا للجماعة.

الحركات الإسلامية الأخرى في مصر

رغم أن جماعة الإخوان المسلمين تمثل القطاع الأوسع من الشعب المصري ممّن يمكن تصنيفهم متعاطفين مع الإسلاميين إلا أن ذلك لا يمنع وجود عدد من الجماعات الإسلامية المسيّسة تحاول تقديم رؤية أخرى للإصلاح. ففي أحد جانبي الإخوان توجد مجموعات وسطية معتدلة مثل حزب الوسط غير المعترف به بينما يوجد على الجانب الآخر جماعات راديكالية على استعداد للانخراط في العنف من أجل تحقيق أهدافها.

تأسس حزب الوسط سنة 1995 – وفي فترة اشتد فيها قمع السلطة لجماعة الإخوان – على يد مجموعة من الأعضاء السابقين للجماعة منهم أبو العلاء ماضي وصلاح عبد الكريم وعصام سلطان. وفيما يشكل مفارقة يبدو أن مناخ القمع السياسي أدى بالعناصر الأكثر ليبرالية في صفوف الجماعة إلى إدخال مزيد من الاعتدال على أجندتهم ليس فقط لاستغلال فرص سياسية ولكن لتجنب مزيد من التضييقات السياسية (Rosefky-Wickham 2004: 213). شكل بروز حزب الوسط تعبيرا عن استياء وغضب بعض العناصر الرازحة تحت

قيادة محافظة والطامحة إلى تسريع عملية إنشاء حزب سياسي رسمي.

يمثل الوسط أحد أكثر المجموعات الإسلامية تقدمية في المنطقة وقد تبنى مقاربة ليبرالية نسبيا في ما يخص الكثير من المسائل. ومن أمثلة ذلك سماحه للنساء بالانخراط في الحزب وتبنيه لموقف منفتح في ما يخص العمل مع غير المسلمين إلى الحد الذي سمح لأحد المسيحيين من الطائفة الإنجيلية بعضوية الهيئة القيادية المكونة من خمسة أشخاص. في برنامجه السياسي يدافع الحزب عن إنشاء ديمقراطية مصرية تتأسس على المساواة في المواطنة ودعم المجتمع المدني وترقيته وإصلاحات اقتصادية نيوليبرالية في إطار التراث والمبادئ الإسلامية. من هذه الناحية يتشابه حزب الوسط مع الأحزاب الإسلامية الأساسية في المنطقة مثل حزب العدالة والتنمية في المغرب الذي يقدم نفسه باعتباره حزبا سياسيا ذا مرجعية إسلامية وليس حزبا دينيا. وبالفعل فقد كرر أبو العلاء ماضي التأكيد على أن الوسط يقدم خطابا مدنيا ولا يتبنى فكرة الدولة الدينية ولا يبشر بها ولا يسعى لإقامتها (International Crisis Group 2004: 17).

لسوء الحظ لم ينجح حزب الوسط في إثارة الحماس والتفاعل المطلوب مع برنامجه ناهيك أنه لم يحصل على أكثر من 100 توقيع على وثائقه التأسيسية في آخر مرة قدم فيها طلبا للحصول على تأشيرة العمل القانوني سنة 2006. في المقابل تواصل السلطة مرّة بعد أخرى رفض طلبات تقنين الحزب بدعوى أن برنامجه لا يقدم أية إضافة للحياة السياسية في مصر. ويبدو مفاجئا أن الوسط لم ينجح في استقطاب كثير من الأتباع رغم ابتعاده عن جماعة الإخوان المسلمين ومنهجه التجميعي والمنفتح على غير المسلمين وعلى المسيحيين

وكـــذلك رغم تطويره لبرنامج سياسي واقتصادي واضح. قد يكون أحـــد أســـباب هذا القصور افتقار تجربة الوسط على مدى الإحدى عشرة سنة لتلك البنية التحتية المؤسسية التي تمكن جماعة الإخوان من العمل بسلاسة في أوقات القمع السياسي واستغلال الفرص في أوقات أخـــرى تبدي فيها السلطة نوعا من التسامح. وفي الوقت الحاضر لا يـــبدو واضـــحا هل سيستمر حزب الوسط في محاولة الحصول على الاعتـــراف القانوني عبْر تقديم مطلب رابع للجنة الأحزاب أم يتحول إلى جمعية أو منظمة ذات أهداف اجتماعية وليست سياسية.

الجماعات الإسلامية الراديكالية في مصر

شـــهدت مـــصر في الفترة بين سنوات السبعينات والتسعينات موجة من العنف قامت بها جماعات إسلامية راديكالية تستلهم أفكار وتعلـــيمات سيد قطب الذي توفي قبل أن يبلور نظرية شاملة توجه المسلمين "الحقيقيين" إلى الطريقة المثلى لمواجهة الدولة المصرية الفاقدة للـــشرعية. ورغم ذلك فقد التقط جيل كامل من الشباب الإسلامي أفكـــار قطـــب في تكفـــير الأفراد والأنظمة السياسية كما ساهمت أحداث أخرى في دفع هؤلاء الشباب إلى مزيد من التشدد من ذلك القضية الفلسطينية ومبادرة السادات بالتقارب مع إسرائيل في النصف الثاني من سنوات السبعينات (International Crisis Group 2004).

وقـــد تجلى هذا التشدد في نشاط ثلاث جماعات رئيسة: جماعة الـــتكفير والهجرة المتطرفة وغير المسيّسة ابتداء وجماعة الجهاد الأكثر نـــضالية وفـــرعها الجماعة الإسلامية المتفرعة عنها[1]. وقد نشطت

---

(1) لمـــزيد مـــن المعلـــومات حـــول بروز هذه الجماعات وأيديولوجياتها انظر (International Crisis Group 2004).

الجماعة الإسلامية خاصة في أواخر الثمانينات وبداية التسعينات عبر انخـــراطها في مواجهات مسلحة مع قوات الأمن المصرية وجماعات تنتمـــي إلى الأقلية القبطية المسيحية ومحاولة اغتيال شخصيات كبيرة مـــثل عملية اغتيال المثقف العلماني المعروف فرج فودة سنة 1992. كمـــا اختارت الجماعة استهداف السياحة وسيلة للإضرار بالاقتصاد المصري وبقطاع السياحة خصوصا. وقد بلغ هذا الاستهداف أوجَه في المجـــزرة الـــتي أودت بحياة خمسة وثمانين سائحا وأربعة مواطنين مـــصريين في مدينة الأقصر في نوفمبر 1997 تلك المجزرة التي أطلقت حملة قمع حكومية ضخمة.

مـــثلت تلـــك المجزرة نقطة تحول انخفضت بعدها وتيرة العنف خاصـــة بعد أن نبذت مجموعات من الجهاديين المعتقلين في السجون أفكارهـــا القديمـــة وأعلنت عن ندمها واعتذارها عن جرائمها. رغم ذلـــك مـــا زالت مصر تعتبر هدفا مفضلا للجماعات الإرهابية كما يتبين من عدد الهجمات الخطيرة في الخمس سنوات الأخيرة. وتشمل هذه الهجمات التفجيرات التي استهدفت ثلاثة نـــزل في شبه جزيرة ســـيناء عام 2004 وسلسلة الهجمات المتزامنة التي استهدفت منتجع شرم الشيخ المصري عامَ 2005 والتي أسفرت عن مقتل ثمانية وثمانين شخـــصا وجرح مائة وخمسين آخرين. وتمثل هذه الهجمات مؤشرا علـــى استمرار جاذبية الإيديولوجيات الراديكالية في صفوف بعض قطاعات الشعب المصري.

3

الإسلام السياسي في المغرب الأقصى

مقارنة مع نظرائه يمكن القول إن النظام السياسي في المغرب الأقصى أكثر انفتاحا من بقية دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. منذ اعتلائه العرش سنة 1999 بدأ الملك محمد السادس تنفيذ جملة من الإصلاحات التحديثية على المستوى السياسي ومستوى حقوق الإنسان. أطلق الملك أعدادا كبيرة من السجناء السياسيين ونقّح المجلة الجنائية في اتجاه إلغاء التعذيب وعزز من مكانة المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان الذي بعثه والده الملك الحسن الثاني للتحقيق في دعاوى انتهاكات أعوان الدولة لحقوق الإنسان. كما قام بخطوة غير معهودة من خلال اعترافه بمسؤولية الحكومة عن حالات الاختفاء القسري والتعذيب في فترتيْ حكم أبيه وجده. وقد تم كشف تفاصيل دقيقة حول هذه الانتهاكات خلال جلسات استماع هيئة الإنصاف والمصالحة. على صعيد آخر أدخل الملك محمد السادس جملة من الإصلاحات التقدمية على مدونة الأحوال الشخصية المغربية ذات الطابع الأبوي كما خفّف القيود على الصحافة وحرية الأحزاب السياسية.

رغم نجاحها النسبي في جعل المغرب الأقصى أكثر انفتاحا وأقل استبدادا لم تنجح هذه التدابير في تفكيك هياكل السلطة

الرئيسة التي استمرت في الحكم منذ استقلال البلاد سنة 1956. ينظر إلى الحاكم المغربي باعتباره ينحدر من سلالة الرسول وباعتباره أميرا للمؤمنين والسلطة الدينية العليا في البلاد. ويمارس الملك نفوذه وسلطته عبْر شبكة من المؤسسات التقليدية تسمى المخزن[1]. وتحظى هذه الشبكات الغامضة بنفوذ وسلطة يتجاوزان ما يحظى به البرلمان المنتخب الذي يشكو من التضييق الشديد على عمله. ففي سنة 2002 عاد الملك محمد السادس إلى عادة تعيين رؤساء الوزارات دون الأخذ بعين الاعتبار نسبة الأصوات المتحصل عليها فأصبح ممكنا أن نرى رئيسا للوزراء لا ينتمي إلى الحزب الحاصل على الأغلبية البرلمانية بل يختار من فئة التكنوقراط اللاّمنتمين سياسيا.

يختلف المغرب الأقصى عن جيرانه بفضل ما تميز به تاريخه منذ الأربعينات من استقرار نسبي لنظام التعددية الحزبية. صحيح أن القصر ومنذ الاستقلال عمد في بعض الفترات إلى ممارسة القمع ضد الأحزاب السياسية ولكن على خلاف الحكومات الاستبدادية في المنطقة لم يصل الأمر إلى منعها من النشاط أو محاولة إرساء نظام الحزب الواحد (Ottaway and Hamzawy 2007). ورغم أن عددا من الأحزاب المغربية أصبح مترسخا في المشهد السياسي وخاصة حزب الاستقلال والاتحاد الاشتراكي للقوى الشعبية إلا أنها لا تمثل تحدّيا جديا ومنظما للنظام الحاكم. وقد ضمنت هذه الأحزاب وجودا مستمرا داخل الحكومات عبْر اصطفافها مع المؤسسة الملكية

(1) هذا مصطلح غير دقيق يطلق عادة لوصف أعضاء الحاشية الملكية وقادة الجهاز الإداري في المحافظات والأرياف وضباط الجيش الخاضعين للرعاية الملكية (Ottaway and Riley 2006: 4).

وكـــان الثمن الذي دفعته مقابل ذلك الاصطفاف انخفاضا معتبرا في شرعيتها الشعبية وتحول التأييد الشعبـــي إلى الأحزاب الإسلامية التي أصـــبح ينظـــر إليها باعتبارها أحزابا معارضة أكثر مصداقية وأكثر فاعلية في تقديم الخدمات الاجتماعية على المستوى المحلي على الأقل.

بدأت الأحزاب الإسلامية تشهد تناميا في شعبيتها منذ الستينات باعتبارها بديلا للأحزاب الوطنية واليسارية والعلمانية ورد فعل على فشل سياسات السلطة في إنجاز التنمية وتوفير مواطن الشغل والعدالة للشعب. وقد وفرت هذه الأجواء أرضية خصبة لاستقطاب الأنصار للجماعـــات الـــتي تقـــدم حلولا دينية لمشاكل البلاد على حساب العلمانيين. ومن أجل تعزيز موقفه ولإضعاف معارضيه من العلمانيين عمـــد الملـــك الحسن الثاني في عشرية الستينات إلى انتهاج سياسة تشجيع نمو حركات الإسلام السياسي. مثل نظرائه في منطقة الشرق الأوســـط وشمـــال أفريقيا اعتقد الحسن الثاني أن التعامل مع القوى الإسلامية سيكون أسهل وأنها ستلعب دور الموازن للأحزاب الناصرية واليسارية. وقد ساهمت هذه العوامل مجتمعة في نمو الإسلام السياسي في المغـــرب الأقـــصى خلال العقود الأخيرة رغم أن تداعيات هذه التطورات لم تصبح ظاهرة للعيان بالكامل إلا في سنوات التسعينات.

حزب العدالة والتنمية

مثلت حركة الشبيبة الإسلامية أول تنظيمات الإسلام السياسي في المغـــرب وقد تأسست سنة 1969 على يد عبد الكريم مطيع أحد قـــادة النقابة الوطنية للتعليم. اكتسبت هذه الحركة شعبية كبيرة في الـــسبعينات خاصـــة في صـــفوف الطلاب ورجال التعليم. حددت الحركة أهدافها في إعادة الاعتبار للجانب الخلقي في المجتمع وتعريب

التعليم وتطبيق الشريعة الإسلامية (Howe 2005). ولكن الحركة شهدت انقساما مع منتصف السبعينات بعد تورط زعيمها في اغتيال شخصية سياسية كبيرة واضطراره إلى مغادرة البلاد.

مثل خروج مطيع وحملة القمع الحكومي والخلافات الداخلية التي شهدتها حركة الشبيبة إلى انقسامها إلى أكثر من فصيل. ومنذ الثمانينات اختارت أكبر هذه الفصائل نهجا أقل صدامية مع السلطة. وحاول هذا الفصيل الذي تَسمّى باسم الجماعة الإسلامية (مختلفة تماما عن تسمية الجماعة الإسلامية في مصر) الاندراج في العمل السياسي المغربي بشكل قانوني. وقد استغرق الأمر عشر سنوات كاملة واستلزم تغييرا في اسم المنظمة أسقط كل إشارة إلى الإسلام حتى قرر الملك الاعتراف بالإصلاح والتجديد جمعية قانونية. وقد قامت الحركة بمحاولات عدة للاندراج في المسار السياسي ومنها محاولتها التي منيت بالفشل في الالتحاق بصفوف حزب الاستقلال العلماني.

شهدت سنة 1996 التحاق الإصلاح والتجديد بحزب صغير هو الحركة الشعبية الديمقراطية الدستورية.

وبذلك تمكنت الإصلاح والتجديد من السيطرة على الحزب وترشيح بعض عناصرها في انتخابات 1997 التشريعية ما أدى إلى حصولها على تسعة مقاعد في البرلمان. وفي سنة 1998 غيرت الحركة الشعبية الديمقراطية الدستورية اسمها لتصبح حزب العدالة والتنمية كما غيرت الإصلاح والتجديد اسمها بعد اندماجها مع جماعة إسلامية أخرى لتصبح حركة التوحيد والإصلاح.

تستمر هذه التسميات وهذا التمايز إلى يومنا هذا فحزب العدالة والتنمية يعمل باعتباره حزبا سياسيا يشارك في المناسبات

الانتخابــية المحلية والوطنية بينما تعمل التوحيد والإصلاح باعتبارها حــركة دينــية تعــنى بالإصــلاح الاجتماعي والنشاطات الدعوية (Tamam 2007). من خلال تأكيده على إنجاز التغيير عبر المشاركة الــسياسية يخــتلف حزب العدالة والتنمية عن حركة إسلامية مغربية أخرى هي العدل والإحسان.

جماعة العدل والإحسان

يقــدر عــدد الأعضاء المسجلين في جماعة العدل والإحسان بحــوالي 30000 عــضو يضافون إلى قرابة 140000 من الأتباع. ورغــم شــعبيتها تــستمر السلطة في منعها من النشاط القانوني كحــزب سياســي. اقترن تأسيس الشيخ عبد السلام ياسين ذي الشخــصية الجذابــة للحركة سنة 1974 بإرساله رسالة للملك الحسن الثاني اعترض فيها على احتكاره للسلطة الدينية في المغرب الأقــصى وقــد مثل ذلك نقطة البداية لمسار طويل من المعارضة الــسلمية للــنظام الملكي قاده الشيخ ياسين الذي لم تثنه فترات السجن والإقامة الجبرية عن المضي قدما. ورغم إطلاق الملك محمد الــسادس لسراحه سنة 2000 إلا أن الشيخ ياسين واصل انتقاده للملــك ودعوته لإصلاحات جذرية في المجتمع المغربــي. وتلعب ابنــته نادــة ياسين دور الناطق غير الرسمي باسم الحركة وتطلق التصريحات سواء في التجمعات المحلية أو في المؤتمرات الدولية حول عدم شرعية النظام السياسي المغربــي.

ورغــم اشــتراكهما أحــيانا في مسمى المعارضة الإسلامية في المغرب الأقصى فإن جماعة العدل والإحسان وحزب العدالة والتنمية يتمايزان تنظيميا وإيديولوجيا.

أولا: بيـــنما عبّـــرت العدالة والتنمية عن قبولها بالملك باعتباره صـــاحب الـــسلطة الروحية والزمنية ورأس السلطة في المغرب شرطا لانخـــراطها في العمـــل السياسي، ما زالت جماعة العدل والإحسان تـــرفض ذلـــك إذْ يؤكد زعيمها أن الإسلام هو الذي يجب أن يحدد صـــلاحيات الملـــك وسلطاته ومن هنا رفضت حركته المشاركة في الانـــتخابات أو في الحكـــومة كمـــا انتقدت الملك بشدة لاستعماله الإســـلام لخدمـــة أغراضه الشخصية والمحافظة على هيمنة المؤسسة الملكية وليس لصالح الشعب المغربـــي.

ثانـــيا: كما أثبت النقاش حول الإصلاحات التي أدخلها الملك علـــى مدوّنة الأحوال الشخصية يبدي حزب العدالة والتنمية مرونة واســـتعدادا للتفاهم حول المسائل السياسية التي قد تبدو متناقضة مع تأويله للمبادئ الإسلامية. في المقابل تدين العدل والإحسان أية محاولة علمانـــية لفـــصل الـــدين عن السياسة وتدعو إلى إنشاء "ديمقراطية إسلامية".

ثالـــثا: بيـــنما يتـــبنى حزب العدالة والتنمية من ناحية الشكل الهيكلـــي والمـــضمون الخطابـــي نموذج الأحزاب السياسية الحديثة تتهـــيكل جماعة العدل والإحسان حول الشخصية المركزية لشيخها عبد السلام ياسين وتنهج في أفكارها منهج الطرق الصوفية ما يجعل الملاحظ الخارجي يجد صعوبة في فهْم ما تدعو إليه الجماعة وما تصبو إلى تحقيقه من أهداف.

حزب العدالة والتنمية فاعلا سياسيا

يؤكد حزب العدالة والتنمية في وثائقه السياسية قبوله بالشرعية الدستورية والفقهية للسلطة الدينية التي تمارسها المؤسسة الملكية. ولا

يدعو الحزب إلى إقامة دولة إسلامية بل يقدم نفسه حزبا سياسيا وطنيا يعمل في إطار المرجعية الإسلامية. وتثير هذه المصطلحات الفضفاضة خشية النقاد الذين يجادلون أن كثيرا من الأحزاب الإسلامية تبنّت خطاب الديمقراطية من أجل اكتساب الشرعية في الوقت الذي حافظت فيه على مواقفها الإيديولوجية التي لا تتوافق مع الممارسة الديمقراطية (Pipes 2000).

وبالفعل فقد أعطى حزب العدالة والتنمية أولوية للمسائل الإسلامية المحافظة في نشاطه العام. ففي سنة 2004 سير الحزب حملة لمعارضة التغييرات التي قرر الملك محمد السادس إدخالها على مدوّنة الأحوال الشخصية مثل تحوير سن الزواج من خمس عشرة سنة إلى ثماني عشرة سنة وإعطاء المرأة حق طلب الطلاق بالتوافق بين الزوجين والتضييق على ممارسة تعدد الزوجات والحد من صلاحية الأزواج في طلب الطلاق بشكل فردي وتعويض واجب الطاعة بالنسبة إلى الزوجة بمفهوم المسؤولية المشتركة (Ottaway and Riley 2006). وقد أبدى الأعضاء المتشددون في الحزب عدم رضاهم عن هذه الإصلاحات التي رأوْا أنها من شأنها أن تضر بالقيم التقليدية للحياة العائلية. ولكن في الأخير لم يجد حزبُ العدالة والتنمية بدًّا من قبول الإصلاحات على المدوّنة باعتبارها حصيلة مسار ديمقراطي في إشارة واضحة إلى استعداده لقبول الوفاقات التي قد تبدو متناقضة مع مبادئه باعتباره حركة إسلامية.

وقد أثبت حزب العدالة والتنمية في أكثر من مناسبة التزامه بالإجراءات الديمقراطية في طريقة عمله باعتباره حزبا سياسيا. فعلى عكس شركائه من الأحزاب السياسية العلمانية ذات الحظوة لدى النظام الحاكم والمستفيدة من نظام المحسوبية القائم في المغرب لا

يعتمد حزب العدالة والتنمية إلا على رسالته الإيديولوجية وبرنامجه السياسي لجلب أصوات الناخبين. ونتيجة لذلك أعطى الحزب أولوية للمحاسبة والفاعلية الداخلية كما أرسى الحزب دليل سلوك داخلي لنوابه يُلزِمهم بالمشاركة في الجلسات العامة للبرلمان وجلسات اللجان البرلمانية وتقديم تعديلات على القوانين واقتراح تشريعات جديدة ودعم دور البرلمان في المحاسبة عبْر مساءلة المسؤولين. وقد مكنت هذه المقاربة حزب العدالة والتنمية من بناء قاعدة تنظيمية قوية ودعم شعبي واسع في جميع أنحاء البلاد. وقد استفاد الحزب كذلك من قراره التركيز على المسائل ذات الشعبية منها محاربة الفساد وإصلاح القضاء والتجديد السياسي على حساب المسائل ذات الطابع الديني الصرف (Hamzawy 2008).

وقد أعطت هذه الاستراتيجية ثمارها خلال الانتخابات البرلمانية التي جرت 2002 عندما حدّد حزب العدالة والتنمية عدد المناطق التي ترشّح فيها بضغط من القصر. ورغم ذلك استطاع الحزب الفوز باثنين وأربعين مقعدا من مجموع ثلاثمائة وخمسة وعشرين ليصبح بذلك ثالث أهم الأحزاب الوطنية بعد حزب الاستقلال والاتحاد الاشتراكي للقوى الشعبية.

وقد رفعت هذه النتائج مستوى التوقعات في انتخابات 2007 حيث كان هناك اعتقاد واسع بأن حزب العدالة والتنمية سيحقق فوزا كبيرا قد يصل حسب بعض الملاحظين إلى السيطرة الفعلية على البرلمان. ولكن شيئا من ذلك لم يحصلْ فقد اكتفى الحزب بزيادة أربعة مقاعد ليحصل على 46 مقابل 52 لحزب الاستقلال.

العدل والإحسان التي طالما انتقدت قرار حزب العدالة والتنمية بالمشاركة في النظام السياسي رغم الخلل الذي يشوبه فسَّر فشل

الحزب في الحصول على نسبة أعلى من الأصوات بنقص الشرعية التي يعـاني مـنها في أوسـاط الدوائـر الانتخابية المحرومة وذات الثقل الإسـلامي. وهو ادعاء له نصيب من الصحة (Hamzawy 2008). ويمكـن القول إن الخسارة المفاجئة لحزب العدالة والتنمية تمثل حكما علـى الحالة العامة للسياسة المغربية. فرغم وعود الملك محمد السادس المبكرة بالعمل على تحقيق مزيد من دمقرطة الحياة السياسية وإدخال إصـلاحات اجتماعـية واقتصادية ما زال المغرب الأقصى يعاني من انخفـاض نـسب التشغيل وانتشار الفقر. ويبدو الجمهور المغربـي المـصاب بخيـبة أمل بسبب الفشل المتواصل للحكومات المتعاقبة في الـتأثير علـى توجهات السياسات المغربية أو مضامينها، يبدو هذا الجمهور يائسا من صناديق الاقتراع سبيلا للتغيير السياسي. ومن هنا لم تـتجاوز نسبة التصويت في انتخابات 2007 الـ 37% مقارنة مع 51% سنة 2002 و58% سنة 1997.

ويبقى من دواعي الأمل نجاح حزب العدالة والتنمية في المحافظة على استراتيجيته في خيار المشاركة السياسية رغم خسارته. أكثر من ذلك صعّد الحزب مطالباته بإصلاحات دستورية حقيقية وإنهاء الفساد الذي يشوب العملية الانتخابية (Al-Khalfi 2008). وفي شهر يوليو/ تمـوز مـن سنة 2008 انتخب عبد الإله بن كيران أمينا عاما جديدا للحزب عوضا عن سعد الدّين العثماني الذي كان متوقعا أن يواصل قيادة الحزب في دورة قيادية أخرى. وهذا المستوى العالي من الشفافية في التداول السلس على القيادة مثل تحدّيا لأولئك الذين يعتقدون أن الإسـلاميين يتظاهـرون بالديمقراطية للوصول إلى السلطة كما مثل تعـبيرا عن طموح حزب العدالة والتنمية لتقديم نموذج "لنمط محترم من الإسلامية" (Economist Intelligence Unit 2008).

الجماعات الإسلامية الراديكالية في المغرب الأقصى

تـوجد في المغـرب الأقـصى قوى إسلامية مسيّسة أخرى: الإسـلاميون الراديكاليون الذين يمارسون العنف والإرهاب ويدعون إلى ممارسـتهما. منذ أوائل سنوات التسعينات استغلت مجموعة من الأئمـة الـراديكاليين مناخ الانفتاح في البلاد لتبنّي أفكار متشددة ومعاديـة للـسامية. وقد أصدر هؤلاء فتوى شديدة العدوانية بعد أسـبوع واحد من الهجوم على مركز التجارة الدولي والبنتاغون في سبتمبر 2001.

في هـذه الفتـرة وقعـت جملة من الهجمات العنيفة ارتبطت بالمتطـرفين دينيا. ففي سنة 2002 اكتشفت قوات الأمن المغربية في مدينة الدار البيضاء شبكة مرتبطة بالقاعدة. وقد زُعم أن هذه الشبكة كانـت تخطط للقيام بهجمات تستهدف قطاع البحرية الأمريكية في مـضيق جـبل طـارق وبعض المرافق السياحية المعروفة في المغرب الأقصى.

لم تمـض إلا أسابيع حتى أعلنت السلطات عن اكتشاف شبكة أخرى للإسلاميين المتطرفين تورطوا في العنف والقتل.

كانـت أحداث 16 مايو/أيار 2003 هي التي حطمت أسطورة أن المغـرب يتمتع بمناعة ضد العنف الذي انتشر في بلدان أخرى في المـنطقة: هاجمـت مجمـوعة من أربعة عشر مفجرا انتحاريا مغربيا أهـدافا يهودية وأجنبية في مدينة الدار البيضاء ليقتلوا خمسة وأربعين شخـصا. ومـثلت هذه التّجربة صدمة شديدة للمواطن المغربـي العادي. وتضاعفت الصدمة بعد سنة عندما وقعت هجمات إرهابية ضـخمة في مديـنة مدريـد أدّت إلى قتل 191 مواطنا وجرح 1800 آخـرين. قـادت التحريات التي أجرتها الشرطة الإسبانية ووكالات

الاســتخبارات إلى أن المــورّطين الأساسيين في التخطيط للتفجيرات وتنفيذها هم من المغاربة (How 2005).

ورغم حملات القمع التي قامت بها السلطات المغربية غداة هذه الأحــداث ما زالت المجموعات الإسلامية الراديكالية تجد لها موطئ قدم في المغرب الأقصى. ففي شهر مارس 2007 فجّر انتحاري نفسه في مقهى إنترنت في الدار البيضاء فيما يبدو أنه حادث معزول. ومع ذلك اكتشفت السلطات مخططا إرهابيا واسعا كان يستهدف مواقعَ ســياحية في مناطقَ مختلفة من البلاد. وفي شهر أبريل/نيسان من نفس الــسنة وقعــت مواجهة بين الشرطة وأربعة من المشتبه بهم في هذا المخطــط. في حــين تمكن رجال الأمن من قتل أحدهم فجّر الثلاثة الآخــرون أحزمة ناسفة كانوا يرتدونها ليتجنبوا الاعتقال ما نتج عنه مقــتل رجل شرطة وجرح 21 مدنيا. بعد أسبوعين من هذا الحادث فجّــر شخــصان آخــران نفسيهما خارج مقر القنصلية الأمريكية والمركز اللغوي الأمريكي في مدينة الدار البيضاء.

أثّــرت هــذه الهجمات الإرهابية المتفرقة سلبا على الجماعات الإســلامية المعــتدلة مثل حزب العدالة والتنمية التي خشيت أن يتم الــتعامل معهــا بنفس الطريقة التي يتم التعامل بها مع الراديكاليين. وبالفعل تم اعتقال آلاف من الإسلاميين غداة تفجيرات الدار البيضاء وارتفعــت أصوات في صفوف السياسيين المنتمين للأحزاب الموالية للحكومة تدعو إلى حل حزب العدالة والتنمية (Hamzawy 2008). ورغــم أن الحــزب مــر بــسلام من حملة التشهير والتحريض التي اســتهدفته إلا أنه أُرغم على التخفيف من خطابه الإسلامي والقبول بتمرير القوانين المناهضة للإرهاب شديدة القسوة والتي مثلت تراجعا كبيرا في مجال الحريات المدنية والسياسية.

4

الإسلام السياسي في الأردن

كـثيرا مـا ينظر للأردن في أوساط الزعماء الغربيين باعتباره نمـوذجا لبلد من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يتقدم بنجاح نحـو الإصـلاح الديمقراطي. ولكن رغم أن الملك عبد الله الثاني قد أظهـر حماسا للتحديث إلا أنه على خطى أبيه يعطي أولوية للانفتاح الاقتصادي على التغيير السياسي العميق. وفي هذا الإطار اتخذت جملة من الإجراءات الخجولة منها - سنة 2002 - تأسيس المركز الوطني لحقـوق الإنـسان المستقل تماما وبعث وزارة التنمية السياسية سنة 2003. ولكـن هذه الإجراءات تم الحدّ من فاعليتها بمساعدة سلسلة مـن القوانين والمراسيم التي قلّصت من مساحة الفضاء السياسي التي كانـت تتحـرّك فـيها أحزاب المعارضة والصحافة والمنظمات غير الحكومية والنقابات المهنية.

مـنذ سـنة 1947 والأردن يتمتع بنظام برلماني ذي غرفتين الأولى تفـرز بالانتخاب المباشر وهي مجلس النواب والثانية - مجلس الأعيان - يعين الملك أعضاءها. ولكن لم تفعل هذه الهياكل شيئا يذكر في الحدّ من سـلطة الملـك المطلقة. لقد منح دستور 1952 الملك حصانة من المتابعة القـضائية ومن المساءلة كما أعطاه صلاحيات مطلقة في إصدار القوانين والمـصادقة عليها وتعيين رئيس الوزراء وأعضاء الحكومة ومجلس الأعيان

وعزلهم. كما سمح للملك بحلّ البرلمان ونقض التشريعات وإصدار "قوانين مؤقتة" في حالات الطوارئ دون موافقة الحكومة.

استعمل الملك حسين هذه الصّلاحيات بطريقة ليبرالية على مدى فترة حكمه التي امتدت من سنة 1952 إلى سنة 1999. فلم يلتجئ إلى إعلان حالة الطوارئ إلا لمواجهة الإضرابات الشعبية العنيفة وللمحافظة على استقرار النظام السياسي الأردني الهش. من سنة 1957 إلى سنة 1992 تم حظر الأحزاب السياسية وتعطيل الانتخابات والحدّ الكبير من صلاحيات مجلس النواب التشريعية وتتالت الحكومات المعيّنة التي كان الغرض الأساسي من وجودها إعطاء صبغة من الشرعية الديمقراطية لقرارات الملك.

منذ بداية التسعينات تم تنظيم الانتخابات بشكل غير منتظم ولم تتّصفْ عموما بالحرية والنزاهة الكافيتين. وقد أثار قانون الانتخابات الصادر سنة 1993 والمعروف بقانون "الصوت الواحد للشخص الواحد" جدلا شديدا. فقبل ذلك كان يمكن للناخبين أن يصوّتوا بعدد المرشّحين في دائرتهم ما يسمح لهم بالتصويت حسب الولاءات القبلية والعشائرية كما يسمح بالتصويت في نفس الوقت للمرشحين الأيديولوجيين مثل الإسلاميين (George 2005). ولكن في ظل القانون الجديد لا يمكن لأي ناخب أن يصوّت إلا لشخص واحد. ورغم أنه لا يمكن وصف هذا القانون باللاديمقراطي إلا أنه يمكّن المرشحين العشائريين الموالين تقليديا للنظام من تحقيق مكاسب انتخابية تتجاوز حجمهم الحقيقي وذلك على حساب الإسلاميين وبقية الأحزاب العلمانية ذات القاعدة الحضرية.

تم إنشاء أكثر من ثلاثين حزبا منذ رفع الملك حسين القيود عن تكوين الأحزاب سنة 1992 ولكن أغلبها بقيت غير قادرة على

استقطاب التأييد الشعبي وقليلة النشاط وعاجزة عن التأثير في السياسات. ويمثل الإسلاميون استثناء في هذا المشهد العام بقدرتهم التنظيمية مقارنة بنظرائهم من العلمانيين. ومن بين هذه المجموعات تعتبر جماعة الإخوان المسلمين في الأردن وجناحها السياسي جبهة العمل الإسلامي مثالا للإسلام السياسي غير العنيف.

جماعة الإخوان المسلمين

يعتبر الإخوان المسلمون أول جماعة إسلامية منظمة في الأردن وهم فرع من جماعة الإخوان المسلمين التي تأسست في مصر أواخر العشرينات تحت قيادة حسن البنا. وسريعا ما امتد تأثير هذه الجماعة السياسي خارج الحدود المصرية بعد تأسيس فروع لها في البلاد الإسلامية بما في ذلك الأردن وسوريا والمملكة السعودية والكويت. ورغم تشابه هذه المجموعات من حيث الفكرة إلا أنها مستقلة عن بعضها تنظيميا وتتبع مقاربات متباينة لمسائل الإصلاح السياسي والاجتماعي.

في الأردن اتسمت العلاقة بين النظام وجماعة الإخوان المسلمين بالمهادنة النسبية بسبب وعي الطرفين واعترافهما بإيجابيات هذه العلاقة المبنية على التعاون. ورغم استهداف النظام لبعض أعضاء جماعة الإخوان بشكل فردي إلا أنه لم يحاول في أية مناسبة حظر الجماعة كليا كما وقع في مصر وسوريا لتقديره أن وجود الجماعة يقطع الطريق أمام بروز جماعات أكثر راديكالية وميلا للمواجهة. الإخوان المسلمون من جهتهم ورغم اختلافهم في كثير من الأحيان مع السياسات الحكومية إلا أنهم تجنبوا التشكيك في شرعية المؤسسة الملكية الهاشمية واختاروا التعبير عن عدم رضاهم بالعمل السياسي المعارض عوضا عن النضال العنيف.

ومـــنذ حصولها على ترخيص العمل القانوني جمعية خيرية سنة 1945 لعـــبت جماعـــة الإخوان دورا هاما في عملية التنمية السياسية والاجتماعـــية في الأردن. وقـــد اســـتدعي عدد من أعضائها لشغل مناصـــبَ وزاريـــة في أول حكومة بعد الاستقلال. وفي سنة 1953 نجحت الجماعة في الحصول على ترخيص للعمل هيئة إسلامية شاملة ذات غـــرض سياسي (Wictorowicz 2001: 96). وقد مكن ذلك الجماعة من التوسع في تبليغ رسالتها في التجديد الإسلامي والإصلاح الاجتماعي والأخلاقي في المساجد والأماكن العامة دون تدخل يذكر مـــن الـــسلطات حتى في الفترة التي شهدت قمعا للنشاط السياسي خلال عشريتيْ الخمسينات والستينات.

ونجحت جماعة الإخوان أثناء هذه الفترة في تعزيز مكانتها عبْر جملة النشاطات الاجتماعية والخيرية وخصوصا بتأسيس شبكة واسعة مـــن الجمعـــيات الأهلـــية غير الحكومية على رأسها جمعية المركز الإســـلامي الـــتي تم تأسيسها سنة 1965 ومنذ ذلك الحين نشطت الجمعية باعتبارها أهم الأذرع الخيرية لجماعة الإخوان المسلمين.

لم تقصر جماعة الإخوان نشاطها على الجانب الإغاثي بل خلال فتـــرة الانفـــتاح السياسي القصيرة التي شهدها الأردن في الثمانينات عمدت إلى الانخراط المباشر في العمل السياسي. وفي انتخابات 1989 ترشـــح بعض أعضاء الجماعة وقاموا بحملتهم الانتخابية تحت شعار "الإســـلام هو الحل". وشهدت نتائج الانتخابات فوز عشرين عضوا من الجماعة واثنيْ عشر من المرشحين الإسلاميين المستقلين ما مكنهم مـــن الحصول على ما يقارب نصف مقاعد مجلس النواب. وقد أطلق تـــوجّه الجماعـــة للعمل على المسرح السياسي الرسمي جدلا داخليا واســـعا حول ماهية النشاطات التي على الجماعة ممارستها والأهداف

التي يجب أن تسعى لتحقيقها. وقد أبدى بعض أعضاء الجماعة خشية من أن تضطر مشاركتهم في العمل السياسي الإخوان إلى تقديم تنازلات في مبادئهم وأهدافهم الإسلامية. وأسفر الجدل عن انتصار الشق الذي يرى في تأسيس حزب سياسي فرصة للإخوان لتوسيع تأثيرهم في المجتمع بشكل واسع. وقد قاد ذلك إلى تأسيس جبهة العمل الإسلامي عام 1992.

جبهة العمل الإسلامي

رغم أن الفكرة الأصلية وراء تأسيس جبهة العمل الإسلامي كانت تعتمد على تصور أن تلعب دور المظلة السياسية للإسلاميين سواء كانوا أعضاء في جماعة الإخوان أم مستقلين إلا أنها تحولت مع الزمن لتكون الجناح السياسي لجماعة الإخوان. فالغالبية العظمى من مؤسسي جبهة العمل الإسلامي كانوا أعضاء في الجماعة وقد أثروا بأفكارهم تأثيرا عميقا في هيكلة الجماعة وفي مسلكيتها. وحتى اليوم ما زالت جماعة الإخوان تتدخل بشكل غير رسمي في تحديد من يتولى قيادة جبهة العمل الإسلامي التي كثيرا ما ترجع إلى الجماعة الأم في المسائل السياسية المهمة.

وتختلف جبهة العمل الإسلامي عن أمثالها من الأحزاب الإسلامية في المنطقة بتعدد الأصوات المعبرة عنها واختلافها رغم احترام أعضائها عموما لقرارات القيادة. كما يسود اتفاق واسع صفوف جبهة العمل الإسلامي حول هدفها الأساسي والمتمثل في أسلمة المجتمع الأردني. ولا ينفي ذلك وجود اختلافات بين مختلف الشقوق الإيديولوجية في الجبهة حول سبل تحقيق هذا الهدف. كما لا ينفي وجود مجموعة لا تزال مترددة في موضوع المشاركة في

العملية السياسية جملة مفضّلة أن تركز جبهة العمل الإسلامي جهودها على مسائل التربية الدينية والدفع باتجاه مزيد من تطبيق الشريعة.

يتركز الاختلاف في الآراء داخل حزب جبهة العمل الإسلامي على ثلاث مسائل: العلاقة مع النظام الأردني ومكانة الإسلام في السياسة والقضية الفلسطينية. رغم ما درج من تقسيم لشقي الحزب إلى حمائم وصقور إلا أن ناثان براون يلاحظ أن تصنيف الحزب إلى فريقيْن متباينين ليس من السهولة بمكان. ففي كل فريق يوجد طيف من الآراء المتباينة والمواقف الوسيطة وتزيد هذه التباينات أو تنقص حسب القضية محل الاختلاف (Brown 2006: 8). فأولئك الذين هم على الطرف الأكثر اعتدالا من الطيف يحبذون العمل بروح براغماتية جنبا إلى جنب مع السلطة أو حتى من داخلها للدفع برؤيتهم في الإصلاح السياسي حتى لو أدى ذلك إلى أن تسير عملية التغيير ببطء. كما يبدي جناح الحمائم استعدادا للقبول بالمرحلية في إرساء القيم الإسلامية داخل المجتمع الأردني. في المقابل يواجه هؤلاء مجموعات متصلبة ترفض تقديم أي تنازلات في أي من مبادئها الإسلامية مقابل بناء علاقة جيدة مع السلطة.

وبسبب التمثيلية العالية للأردنيين من أصل فلسطيني في الحزب يتفق معظم أعضاء جبهة العمل الإسلامي في مساندتهم للقضية الفلسطينية وفي رفض اتفاقية السلام مع إسرائيل. مع أن هذا لا ينفي وجود اختلافات بين المعتدلين والمحافظين حول كيفية التعامل مع هذه القضية. فمثلا صرّح زكي بني أرشيد سعيد أحد قادة جبهة العمل الإسلامي السابقين أنه رغم اعتقاده أن اتفاقية السلام مع إسرائيل لا تخدم المصالح الأردنية إلا أنه لا ينتظر أن تعمد الجبهة في حالة

حصولها على الأغلبية في الحكومة إلى إلغاء هذه الاتفاقية جملة بل ستتعامل مع المسألة برويّة وحذر وستضع المسألة أمام الاستفتاء الشعبي (Williams 2006) في المقابل يبدي قادة آخرون للجبهة موقفا متصلبا من المسألة. ويعمل هؤلاء بتنسيق كبير مع حركة حماس ويدعمون أشكالا متطرفة من مقاومة الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية. وتجدر الإشارة هنا إلى أن جبهة العمل الإسلامي عبّرت دائما عن رفضها للعنف سبيلا لتحقيق أهدافها المحلية رغم أن بعض النقاد يبدون خشية من أن يتغير هذا الموقف في المستقبل تحت ضغط الجناح الراديكالي في الحزب.

جبهة العمل الإسلامي فاعلا سياسيا

حدّت الخلافات الإيديولوجية والاستراتيجية التي تشق جبهة العمل الإسلامي إلى مدى معين من قابلية الحزب لبلورة برنامج سياسي متناسق وجاذب لأوسع فئات المجتمع الأردني. ولكن ليست الخلافات الداخلية فقط هي التي تمنع جبهة العمل الإسلامي من زيادة تمثيليتها في النظام السياسي الأردني بل تلعب القوانين الانتخابية في الأردن – كما أسلفنا – دورا في الحد من مكاسب الجبهة في الانتخابات البرلمانية. الملك عبد الله الثاني من ناحيته لم يخف قناعته في أن الإسلاميين لا يشاطرونه منهجه في تنمية الأردن وتردده في إفساح مكان أكبر لهم في صناعة القرار الأردني. وقد مثل ذلك مثبطا لجبهة العمل الإسلامي في توضيح نقاط الغموض في برنامجها السياسي.

شاركت الجبهة بقية الأحزاب في مقاطعة الانتخابات البرلمانية سنة 1997 احتجاجا على نظام الانتخابات المعروف بنظام "الصوت الواحد للشخص الواحد" وعلى حزمة "القوانين المؤقتة"

التي أصدرتها الحكومة في منتصف التسعينات. وبعد هذه التجربة يبدو أن معظـم أعضاء الجبهة قد وصلوا إلى خلاصة مفادها أن مكاسب المـشاركة السياسية تفوق مغارمها. وقد تطلب الأمر من الجبهة أن تكـون على مستوى عال من البراغماتية وإتقان الحسابات السياسية حـتى تتجـنب مزيدا من حملات القمع على يد النظام. ومن ذلك القـرار الذي اتخذته تلقائيا في الحد من عدد مرشّحيها في الانتخابات الـبلدية والبرلمانية على أمل أن تساهم هذه الاستراتيجية في حصولها علـى بعض المقاعد لإثبات شعبيتها بعد الحيْلولة دون تفرُّق الصوت الانتخابـي للجـبهة ودون استفزاز السّلطة. في انتخابات مجلس الـنواب عـامَ 2003 قدمت جبهة العمل الإسلامي ثلاثين مرشّحا فتحصلت على سبعةَ عشر مقعدا برلمانيا من 110.

ورغم عجزها عن التأثير في مؤسسات صناعة القرار في الأردن اسـتطاعت الجـبهة توظيف مكانتها باعتبارها أكبر كتلة برلمانية في الدفـع ببعض القضايا التي قدرت الجبهة أنها مهمة إلى دائرة الضوء. وأخـذا بعين الاعتبار للعلاقة الحميمة التي تربط الكثير من أعضائها بحـركة حماس لم يكن هناك بد من أن تحتل القضية الفلسطينية موقعا مـتقدما في أجـندة الجـبهة السياسية. كما وجدت القضايا الدينية والثقافـية مـوقعا متميزا في خطاب الجبهة دون أن يمنع ذلك نوّاب الجـبهة في البرلمان من تحدي الحكومة ومواجهتها حول قضايا أكثر التصاقا بالشأن العام المحلي والوطني منها قضايا الفساد والفقر وانتشار الـبطالة والحاجـة إلى جعـل الـنظام السياسي أكثر تمثيلية وقابلية للمحاسبة (Brown 2006).

وقـد مثل تلكّؤ النظام الأردني في تحقيق تقدم في هذه القضايا مصدرا كبيرا لإحباط جبهة العمل الإسلامي ما دفعها في يوليو 2007

إلى إعلان انسحابها في آخر لحظة من المنافسة على الانتخابات البلدية متهمة الحكومة بتزييف الانتخابات وتزوير النتائج. وقد كان يعتقد على نطاق واسع أنّ الجبهة ستستمرّ في هذا النهج عبْرَ مقاطعة الانتخابات البرلمانية التي كانت مقررة في نوفمبر من نفس السنة إلا أن نقاشا داخليا حاميا انتهى بقرار الجبهة تقديم 22 مرشحا لم يتمكن غير ستة منهم من الفوز بمقاعدَ برلمانية ما مثّل أسوأ النتائج التي تحصلت عليها الجبهة منذ دخولها الحياة السياسية في بداية التسعينات. وقد أدّت هذه النتائج إلى إعادة ترتيب البيت الداخلي عامَ 2008 لينتخب همام سعيد أحد الوجوه المتشددة في الحركة مراقبا عاما للإخوان المسلمين في الأردن.

و لم يؤدِّ ذلك إلى تدهور في العلاقات بين جبهة العمل الإسلامي والحكومة. بل حصل العكس فقد أبدى همام سعيد رغبة في تخفيض النبرة العالية التي اتسمت بها بيانات الجبهة وفي العمل المشترك مع الحكومة على مجموعة من الملفات التي تهم السياسة الداخلية.

ولوحظ تقارب بين موقفيْ جبهة العمل الإسلامي والحكومة حتى فيما يخص مسألة العلاقة مع حركة حماس حيث ساهمت الجبهة في المساعدة على إعادة الاتصالات بين الحكومة الأردنية وحركة المقاومة الإسلامية في غزة (Hamid 2008).

لا يستبعد أن يكون هذا التقارب الذي حصل في المدة الأخيرة زواج مصلحة لا غير فالحكومة ما زالت حريصة على استبعاد جبهة العمل الإسلامي من أية مشاركة طويلة المدى في الحكومة أو في العمل الحكومي. ويبقى أن الحكومة قد تحسن صنعا بمضاعفة إفساح مجال المشاركة السياسية أمام الأحزاب الإسلامية الأساسية التي تمثل

أكثـر القـوى المنظمة شعبية في الأردن، لأنها إن لم تفعل فستدفع بقطاعات من الأردنيين الغاضبين من السياسات الحكومية والظروف الاقتـصادية والأزمات في المنطقة، إلى أحضان أفراد وجماعات تتبنى حلـولا أكثر راديكالية لمشاكل الأردن وتتزايد جاذبيتها يوما بعد يوم.

الإسلاميون الراديكاليون في الأردن

في حـين مـا فتـئت جبهة العمل الإسلامي وبقية الأحزاب الإسلامية التي ترفض العنف مثل حزب الوسط الأردني تؤكد التزامها بالعمل من داخل المؤسسات القائمة لتحقيق أهدافها، ما زالت بعض القـوى الإسلامية المسيسة في الأردن غير مستعدة للانخراط في هذه المقاربة التوافقية. ويندرج في هذا التصنيف الناشطون السلفيون الذين يرفـضون المـشاركة في العمل السياسي القانوني والجهاديون الأكثر راديكالـية الذين عبروا عن إدانتهم لجبهة العمل الإسلامي من أجل اسـتعدادها للتوافق مع النظام الكافر. ولا يخفي هؤلاء تبنيهم للعنف لتحقيق أهدافهم (Brown 2006).

شهدت السنوات الماضية تصاعدا في معارضة توجهات المؤسسة الملكية نحو تطبيع العلاقات مع إسرائيل وعلاقاتها الحميمية مع الغرب وقـد تزايد الغضب من هذه السياسة بسبب الوضع المتدهور في كل مـن العراق وفلسطين. إلى غاية عام 2005 بقي الأردن في مأمن من النـشاطات الجهادية والتفجيرات التي كانت تشهدها دول أخرى في المنطقة مثل مصر. ولكن جاءت التفجيرات الانتحارية التي استهدفت ثلاثـة نـزل في عمان في نوفمبر 2005 لتثبت أن الأردن ليست له مـناعة خاصـة ضد التطرف والتفجيرات التي يبدو أنها كانت من

تخطيط أبـــي مصعب الزرقاوي الأردني المولْد الذي تولى قيادة تنظيم القاعدة في العراق إلى حدود عام 2006 تاريخ مقتله.

من أجل قطع الطريق أمام نموّ مثل هذه الإيديولوجيات المتطرفة تبنى الأردن مقاربة تعتمد أكثر فأكثر على المعالجة الأمنية للمعارضة. ناهـــيك أنـــه بعد هجمات 11 سبتمبر الإرهابية واندلاع الحرب في العـــراق اعتقل جهاز المخابرات العامة الآلاف من الإسلاميين المشتبه في تعاونهم مع القاعدة. وقد نقل عدد من الذين تم اعتقالهم شهادات عـــن تعرضهم للتعذيب والضرب في محلات المخابرات. وقد أطلقت تفجيرات النـــزل أيضا حملة اعتقالات مشابهة. وليس من المنتظر أن تؤدّيَ سياسة القبضة الحديديّة هذه إلى تثبيط الاحتجاج الشعبـــي بل قـــد تـــؤدّي فقـــط إلى الحد من جاذبية القوى الإسلامية المعتدلة في الأردن.

5

السياسة الغربية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

قبل الوصول إلى أية استنتاجات حول ما يمثله تزايد شعبية الأحزاب الإسلامية غير العنيفة وتأثيرها بالنسبة إلى صانع القرار الغربي، قد يكون من الضروري تقويم تداعيات السياسات التي انتهجت إزاء الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. مجال هذه الورقة لا يسمح بتحليل شامل لكل السياسات الغربية تجاه هذه المنطقة بل هي تبحث في إلقاء الضوء على أهم المبادرات بما فيها سياسات دعم الإصلاحات السياسية والتنمية الاقتصادية ومسار السلام في الشرق الأوسط. كما ستلامس باختصار السياسات الأوروبية والأمريكية تجاه إيران والعراق باعتبارها قد ساهمت مساهمة كبيرة في تشكيل السياق السياسي الحالي في المنطقة. هذا الفصل سيهتم عموما بالاستراتيجية التي ينتهجها الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بينما سيتناول الفصل السادس المدى الذي وصلته هذه القوى في التعامل مع الإسلاميين سواء بشكل رسمي أو غير رسمي.

سياسة الاتحاد الأوروبي

لا يخفى ما للاتحاد الأوروبي من مصلحة في المساعدة على إرساء الأمن والازدهار في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. الصراعات في هذه المنطقة لها انعكاسات كثيرة مباشرة على الدول والمجتمعات الأوروبية وليس أقل هذه الانعكاسات تصاعد موجات اللجوء السياسي وانتشار شبكات الجريمة المنظمة وارتفاع مخاطر الهجمات الإرهابية وتعطل إمدادات الطاقة. وهذا ما يجعل من التنسيق بين أوروبا وبلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا – إذا أخذ بجدية – خادما لمصلحة الطرفين على المستوى الاجتماعي والاقتصادي. والوعي بذلك في السنوات الأخيرة جعل الاتحاد الأوروبي يعمل من أجل مزيد من تنسيق سياساته تجاه الشرق الأوسط.

ففي جبهة الأمن ساهمت مفوضية السياسة الخارجية المشتركة والأمن في مبادرات بناء السلام في المنطقة ومن أمثلة ذلك بعثة قوات اليونيفيل في لبنان وبعثة الاتحاد الأوروبي للشرطة (يوبول كوبس) في الأراضي الفلسطينية (انظر Council of the European Union 2009). كما يعمل الاتحاد الأوروبي بالتعاون مع منظمات دولية أخرى على بعض القضايا منها مشاركتُه في أشغال اللجنة الرباعية حول الشرق الأوسط التي تضم كلا من الاتحاد الأوروبي وروسيا والولايات المتحدة الأمريكية والتي تتعامل مع الصراع الإسرائيلي الفلسطيني. من ناحية أخرى شهدت التنمية الاقتصادية والسياسية والتعاون في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا دفعا قويا من خلال تأسيس "الاتحاد من أجل المتوسط" (رسميا الشراكة الأورو – متوسطية) وسياسة الجوار الأوروبية.

وقد ساهمت عوامل كثيرة في ضعف أداء الاتحاد الأوروبي على العديد من هذه الجبهات. أول هذه العوامل يتمثل في صعوبة الوصول إلى توافق بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي حول المسائل السياسية الخلافية. فأعضاء الاتحاد الأوروبي الذي تم توسيع عضويته مؤخرا ليشمل سبعا وعشرين دولة لها مصالح ومواقفُ مختلفة ومتنافسة من قضايا الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وقد أدى ذلك في أغلب الأحيان إلى انتهاج سياسة تعتمد على الحد الأدنى المشترك الذي يمكن الاتفاق عليه. مما ساهم أيضا في تعقيد الجهود المبذولة لتشكيل سياسة متناسقة للاتحاد الأوروبي تجاه المنطقة، هيكلية الاتحاد التي تعتمد على التداول على الرئاسة كل ستة أشهر. فالتحديات التي تمثلها منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والفرص التي توفرها تحتل مكانة على رأس أولويات أغلب بلدان الاتحاد الأوروبي. ولا يمنع ذلك وجود خلافات في طريقة مقاربة قضايا التعاون وحل النزاعات والتنمية السياسية والاقتصادية. ويقدم الجدل الدائر حول الدعوة إلى استبدال الشراكة الأورو - متوسطية بمنظمة جديدة هي الاتحاد المتوسطي نموذجا لهذه الخلافات التي تشق الاتحاد الأوروبي (The Economist 2008).

الشراكة الأورو - متوسطية

ولدت الشراكة الأورو - متوسطية أو ما يعرف بميثاق برشلونة من رحم مشروع طموح يهدف إلى إحداث تحول في منطقة حوض المتوسط من خلال بعث جملة من الشراكات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتطويرها. بعد انتهاء الحرب الباردة تركز

الاهتمام الأوروبي أساسا على دول وسط أوروبا وشرقها المحررة حديثا. وقد أثار ذلك قلق فرنسا وإسبانيا الحريصتين خاصة على إحداث توازن في العلاقات الأوروبية في اتجاه مزيد من الاندماج في منطقة حوض المتوسط التي تمثل مجالا حيويا لمصالحهما الاقتصادية والاستراتيجية. من ناحية أخرى أبدت دول شمال أفريقيا والشرق الأوسط المطلة على المتوسط رغبة كبيرة في عقد اتفاقيات تمنحها وضعا تفاضليا للوصول إلى الأسواق الأوروبية المرغوب فيها. وقد تلاقت الرغبتان فأطلقت الشراكة الأوروبية المتوسطية في اجتماع انعقد في مدينة برشلونة الأسبانية عام 1995[1] وجمع وزراء خارجية الدول المطلة على المتوسط من الضفتين وحدد هذا الاجتماع ثلاثة أهداف:

- تعزيز الحوار حول قضايا الأمن والسياسة من أجل إرساء مجال مشترك ينعم بالأمن والاستقرار.
- توسيع التعاون الاقتصادي والمالي والعمل على بعث منطقة تجارة حرة.
- تقوية أواصر الحوار والتبادل من أجل تعزيز التفاهم بين مختلف الثقافات (European Union 1995).

هذه الأهداف كان يفترض إنجازها من خلال مزيج من القمم الإقليمية والبرامج العملية والاتفاقيات الثنائية بين الاتحاد الأوروبي وشركائه المتوسطيين. ورغم ما صاحَب تأسيسه من نوايا حسنة في

---

(1) في البداية جمعت الشراكة الأورو – متوسطية أعضاء الاتحاد الأوروبي الخمسة عشر (قبل التوسعة) والجزائر وقبرص ومصر وإسرائيل والأردن ولبنان ومالطا والمغرب الأقصى والسلطة الفلسطينية وسوريا وتونس وتركيا.

إصلاح المنطقة وإعادة إحيائها إلا أن الملاحظين يتفقون عموما على أن الشراكة الأورو – متوسطية ما زالت تعرج في محاولة تحقيق وعودها. ويعود السبب في جزء كبير إلى العوامل الاستراتيجية التي تتجاوز نفوذ الاتحاد الأوروبي. لقد تم بعث الشراكة الأورو – متوسطية في لحظة استثنائية من حيث طغيان روح من التفاؤل السياسي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مباشرة بعد المصادقة على اتفاق أوسلو بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية ومن هنا يمكن فهم ما أصاب هذه الشراكة من تدهور شديد نتيجة ركود مسار التسوية السلمية في الشرق الأوسط وانهياره في أواخر التسعينات (Edwards 2008). كما كان لأحداث سبتمبر 2001 والهجمات الإرهابية في مدريد ولندن تأثير سلبي تمثل في استئثار قضايا الأمن بعلاقات أوروبا بجيرانها ما حدا بالاتحاد الأوروبي إلى الدعوة إلى مزيد من الانفتاح والتعاون بالتوازي مع محاولة تثبيت حدوده وحماية نفسه من الإرهاب.

يعكس الفشل في الدفع بالتعاون بين بلدان الضفة الشمالية والضفة الجنوبية لحوض المتوسط خلافات جذرية في الرؤية بين الدول الأعضاء وداخلها حول الهدف الحقيقي للشراكة الأورو – متوسطية. وقد كان هذا الجدل حاضرا منذ لحظات التأسيس الأولى. صممت المبادرة منذ تأسيسها على أنها شراكة بين أنداد. إلا أن بعض دول الاتحاد الأوروبي أبدت منذ البداية رغبة في لعب دور قيادي مستقل. فعلى سبيل المثال صرح الرئيس الفرنسي – وقتها – جاك شيراك – بأن فرنسا لا ترغب في التخلي عن قيادة الشراكة الأورو – متوسطية وتركها بين يديْ أوروبا ككل مؤكدا رغبة بلاده في أن تكون بمثابة "المهندس

الأساسـي لهذا الجسر الذي سيربط بين ضفتيْ المتوسط المتقابلتين (Referenced in Edwards 2008: 57). المملكـة المتحدة أيضا بروابطها التاريخية الطويلة مع المنطقة أبدت عدم استعداد للتخلي عـن سياساتها المستقلة فيما يخص بعض دول منطقة شمال أفريقيا والشرق الأوسط لصالح مقاربة أوروبية مشتركة. إلى ذلك ساهم موقـف بعض الأنظمة الأشد استبدادا في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال العشرية الماضية في تقويض مصداقية الشراكة الأورو – متوسـطية وفاعليـتها. فقد ضربت هذه الدول عرض الحـائط بما أوصى به ميثاق برشلونة من ضرورة أن تعمل الدول الأعـضاء علـى تعزيـز حكم القانون والديمقراطية في أنظمتها السياسية وأن تحترم حقوق الإنسان والحريات الأساسية. لم تكتف بعض هذه الدول بالتقصير في تنفيذ توصيات برشلونة بل عمدت إلى انتهاز فرصة تدهور الوضع الأمني في المنطقة لقمع المعارضات الداخلـية مطالـبة في الـوقت ذاته بمزيد من الدعم من الاتحاد الأوروبـي. فـدول مثل تونس ومصر واصلت التمتع بمعونات كبيرة في إطار برنامج "ميدا" للمعونات[1] خلال النصف الثاني من التسعينات رَغم أن السلطات في البلدين واصلت العمل على إلغاء أي مجال للحريات السياسية (Young 2005).

رغـم هـذه الـصعوبات لا يجب النظر إلى مشروع الشراكة الأورو – متوسـطية باعتباره فشلا مدويا. فقد حققت هذه الشراكة تقـدما علـى صعيد الكثير من التزاماتها خاصة فيما يتعلق بالتفاهم الثقافي بين دول الاتحاد الأوروبـي وبقية الدول المتوسطية من ذلك

(1) بـرنامج "مـيدا" هـو أهـم الوسائل الأوروبية لإنجاز الشراكة الأورو – متوسطية.

بعث مؤسسة آنا ليند المتوسطية وحوار الثقافات والحوارات. يبقى أنه بعـــد عشر سنوات من تأسيس الشراكة الأورو – متوسطية في عام 2005 أصـــبح واضحا أن هذه النشاطات والمقاربات "اللينة" الهادفة لخلـــق مـــناخ يساعد على نشر الديمقراطية والنمو الاقتصادي في المـــنطقة لم تحقـــق المطلوب وأنه بات ضروريا البحث عن مقاربات جديدة.

الاتحاد من أجل المتوسط

في عـــام 2008 أعيد إطلاق الشراكة الأورو – متوسطية والتي كانـــت تعـــرف باســـم عملية برشلونة تحت اسم "الاتحاد من أجل المتوســـط"، في قمة باريس لمنطقة البحر المتوسط في 13 يوليو 2008. جاء هذا التطور نتيجة للجهود الدبلوماسية الحثيثة التي بذلتها فرنسا في ســـنتيْ 2007 و2008 والـــتي كـــان دافعها الأساسي قناعة لدى الـــرئيس نيكولا ساركوزي أن منطقة المتوسط هي المنطقة التي يقرر فـــيها مصير العالم ومن هنا وجب بذل الجهد لتجاوز كل العداوات والخلافـــات مـــن أجل توفير المناخ الملائم لتحقيق حلم البشرية في السلام والحضارة (Benhold 2007). هذا الكلام المنمق يخفي طبعا – كمـــا يرى البعض – اعتبارات سياسية انتهازية من الرئيس الفرنسي الجديـــد الـــذي عـــارض باســـتمرار فكـــرة انضمام تركيا للاتحاد الأوروبـــــي عضوا كامل الحقوق إذ يبدو أن حسابات ساركوزي قادتـــه إلى أن إعطاء تركيا مكانة متميزة في الاتحاد من أجل المتوسط قد يعوض عن إدماجها في الاتحاد الأوروبـــي.

في الـــبداية ووفقـــا لرؤية ساركوزي كان من المنتظر أن يضم الاتحـــاد الـــدول المطلـــة على المتوسط فقط وهي البرتغال، إسبانيا،

فرنسا، إيطاليا، اليونان، قبرص، مالطا، تركيا، لبنان، إسرائيل، مصر، ليبيا، تونس، الجزائر والمغرب. ويجتمع مجلس الاتحاد المكون من الدول الأعضاء بانتظام على مستوى القمة تحت رئاسة دورية ويتركز نشاطه على تعزيز آليات التعاون الإقليمي في مجالات الأمن والطاقة ومحاربة الإرهاب والهجرة بالاعتماد على اتفاقية تجارية جديدة وبعث بنك الاستثمار المتوسطي.

عبر أكثر أعضاء الاتحاد الأوروبي وكثير من شركائهم المتوسطيين عن توافق كبير حول الأهداف التي رسمت للاتحاد وحول المنطق الذي دفع لتأسيس مثل هذه المنظمة. ولم يمنع ذلك بروز معارضة شديدة من الذين كانوا يخشون أن تمثل هذه الشراكة المتوسطية التي يتم إخراجها في ثوب جديد وسيلة لخدمة المصالح الفرنسية ودفعها على حساب تنمية الأواصر بين الاتحاد الأوروبي وجيرانه المتوسطيين. وقد كان أكثر الأصوات ارتفاعا صوت المستشارة الألمانية أنجيلا مركيل التي عبرت بصراحة عن انتقاداتها معتبرة أن أي تجمع لا يضم كل دول الاتحاد الأوروبي سيحمل خطر تعطيل تحقيق الهدف الأوروبي في إرساء سياسة خارجية موحدة. ويمكن ترجمة المعارضة الألمانية رفضا صريحا لفكرة استعمال صندوق الاتحاد الأوروبي الذي تساهم فيه ألمانيا بقسط وافر من أجل تمويل مشاريع سيستفيد منها في الأخير بعض أعضاء الاتحاد فقط. وزير الخارجية التركي عبد الله غل من جهته أبدى تحفظا على مخططات ساركوزي مؤكدا أن انخراط تركيا في مشروع الاتحاد من أجل المتوسط لن يكون بديلا عن استمرار المحادثات من أجل الانضمام للاتحاد الأوروبي.

ساهمت هذه التجاذبات في تقليص طموحات صانعي الاتحاد من أجل المتوسط ومجال تحركه[1] صحيح أن هيكليته بما فيها الرئاسة الدورية والأمانة الدائمة المكونة من موظفين من مختلف الدول الأعضاء تميزه عن سلفه الشراكة الأورو - متوسطية (انظر European Commission 2008). ولكن يبقى من غير الواضح إن كان يفوقها من حيث الفعالية أم لا خصوصا أن المجالات التي تم تحديدها باعتبارها ذات أولوية لعمل الاتحاد تبدو ذات طبيعة فنية بحتة.

وتشمل هذه المشاريع:

- تنقية مياه البحر المتوسط.
- إنشاء الطرق البرية والبحرية السريعة.
- التعاون في الوقاية من الكوارث الطبيعية ومن صنع الإنسان.
- خطة المتوسط للطاقة الشمسية.
- إقامة جامعة أورو - متوسطية يكون مقرها في سلوفينيا.
- إقامة هيئة لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة عبر المساعدة الفنية وتوفير الأدوات المالية باستخدام المساهمات الطوعية من الدول الأعضاء (European Commission 2009a).

رغم أهمية هذه المشاريع فإنها لا ترتقي أن تمثل حافزا حقيقيا لدفع عجلة الإصلاح السياسي في المنطقة. وقد تسببت الحرب بين إسرائيل وغزة خلال شهري ديسمبر 2008 ويناير 2009 في وضع تماسك الاتحاد

(1) يضم الاتحاد من أجل المتوسط اليوم الدول الـ 27 الأعضاء في الاتحاد الأوروبي إضافة إلى دول الضفة الجنوبية للمتوسط والشرق الأوسط (ألبانيا الجزائر البوسنة والهرسك كرواتيا مصر إسرائيل الأردن لبنان موريتانيا موناكو جمهورية الجبل الأسود المغرب الأقصى السلطة الفلسطينية سوريا تونس وتركيا والجماهيرية الليبية بصفة ملاحظ.

موضـــع تساؤل حقيقي. ومباشرة بعد توقف القتال طالبت مصر بتعليق كـــل اللقاءات المرتقبة للاتحاد بدعوى الرفض الواسع الذي أبدته أنظمة الـــشرق الأوســـط وشمـــال أفريقيا للمشاركة في أي اجتماع تحضره إسرائيل. وقد نجحت الدبلوماسية الفرنسية في تهدئة الأجواء شيئا ما إلا أن هذه الواقعة أشارت بوضوح إلى القضايا العالقة التي ستبقى تعرقل أي جهـــود للتلاقـــي بـــين الاتحاد الأوروبـــي وشركائه في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ما لم تتم معالجتها عاجلا.

سياسة الجوار الأوروبية

تم إرســـاء سياسة الجوار الأوروبية مكملا لعملية برشلونة بعد توســـيع الاتحاد الأوروبـــي عام 2004. لئن هدفت هذه السياسة إلى تمتين العلاقات السياسية والاقتصادية بين الاتحاد الأوروبـــي وجيرانه الجـــدد فقـــد جـــاءت أيضا لتلبـــي حاجة ماسة لدى بعض الدول الأعـــضاء لجملـــة من التفاهمات التي من شأنها تأمين حدود الاتحاد الأوروبـــي الممتدة حديثا.

لـــئن اشـــتركت سياسة الجوار الأوروبية في مبادئها التوجيهية وأهدافها مع الشراكة الأورو – متوسطية فإن الأولى تميزت بعرضها – على البلدان الشريكة للاتحاد الأوروبـــي – جملة من الحوافز الملائمة لأوضـــاعها الخاصـــة مـــن أجل دفعها لإنجاز الإصلاحات السياسية والاقتـــصادية والاجتماعـــية بالتفاوض حول اتفاقات شراكة ثنائية وخطـــط عمل. وحسب المفوضة الأوروبية للعلاقات الخارجية بينيتا فرّيرو والدنر فإن سياسة الجوار الأوروبية ستوفر لكل بلد من البلدان المجـــاورة للاتحاد الأوروبـــي فرصة اختيار سياقه الخاص للتعامل مع أوروبا (European Commission 2009b).

منذ عام 2004 أنجز الاتحاد الأوروبـــي اثنيْ عشر اتفاقا حول خطـــة عمل في إطار سياسة الجوار الأوروبية مع جيرانه المرشحين للعـــضوية الكاملـــة وهـــي: أرمينيا وأذربيجان ومصر وجورجيا وإسرائيل والأردن ولبنان ومولدوفا والمغرب والأراضي الفلسطينية المحتلة وتونس وأوكرانيا. خصصت المفوضية الأوروبية مبلغا يصل إلى 12 بليون يورو لتمويل خطط العمل هذه في الفترة بين 2007 و2013. وتـــنص كل خطة عمل على جملة من الإصلاحات التي توافـــق الدولة الشريكة على العمل من أجل تحقيقها مقابل التمتع بمجمـــوعة مـــن الحوافـــز منها المعونات الفنية والمالية وإمكانية المـــشاركة بقدر أكبر في جملة من مؤسسات الاتحاد الأوروبـــي وبـــرامجه إضـــافة إلى تحسين سبل الوصول إلى السوق الأوروبية الموحدة. ويختلف برنامج الإصلاحات من دولة إلى أخرى بما يجيب عـــن التحديات الخاصة التي تواجهها تلك الدولة. ولكن ذلك لا يمنع وجود مجموعة من المحاور المشتركة بين كل خطط العمل ومن ذلـــك الـــتعاون في مجال الحرب ضد الإرهاب والعمل على منع انتشار أسلحة الدمار الشامل وتكتيل الجهود لمقاومة سيل الهجرة السرية.

تمثل الدمقرطة والإصلاح السياسي أيضا أهدافا مشتركة بين كـــل خطط العمل وذلك رغم الغموض الذي يكتنف الصياغات المتعلقة بها. فعلى سبيل المثال وفي حالة الأردن تستلزم خطة العمل لسياسة الجوار الأوروبية من هذه الدولة أن "تمضي قدما في حوار وطـــني حول الديمقراطية والحياة السياسية في إطار المخطط الوطني للتنمـــية السياسية" دون أن تقدم شرحا واضحا للمقصود بذلك عمليا (European Commission 2005). كما لوحظ أن المبالغ

المخصصة للمشاريع المتعلقة بالحكم الرشيد والديمقراطية تمثل نسبة مائـــوية ضئيلة من معونات سياسة الجوار الأوروبية مقارنة بتلك المـــبالغ المخصـــصة لـــبرامج لهـــا علاقـــة بمشاريع البنية التحتية والمؤسسات الاقتصادية.

وما زال الاتحاد الأوروبـــي إلى حد اليوم يبدي ترددا في إيقاف المعـــونات عن الدول التي تتراجع عن التزاماتها فيما يخص الإصلاح الـــسياسي مفـــضلا الاعـــتماد علـــى نظام "الاشتراط الإيجابـــي" والترغيب. وهذا ما يفسر كون مصر والمغرب الأقصى يمثلان اثنين من أكبر المنتفعين من التمويل الذي توفره سياسة الجوار الأوروبية رغـــم ما يواجهه البلَدان من تحديات بالنظر إلى مستويات الحرية الـــسياسية في كلـــيهما والوضع المتدني لحقوق الإنسان (للاطلاع أكثـــر على طرق توزيع المعونات في إطار سياسة الجوار الأوروبية، انظر European Commission 2007a).

ولا يـــبدو إلى حد الآن أن هذه المقاربة تحقق نجاحا يذكر في تحقيق الأهداف المنشودة. فمن دون آفاق حقيقية للعضوية الكاملة في الاتحـــاد الأوروبـــي أو تعويضات مالية كبيرة، لا تبدي دول الـــشرق الأوسط وشمال أفريقيا المنخرطة في برنامج سياسة الجوار الأوروبية حماسا كبيرا لإجراء إصلاحات ذات معنى على أنظمتها السياسية.

وقد اعترف الاتحاد الأوروبـــي ببعض القصور في عمل سياسة الجـــوار الأوروبية على هذه الجبهة. ففي شهر أبريل من عام 2008 ســـجلت التقارير التي تم إعدادها حول أداء سياسة الجوار الأوروبية تواضـــعا في الإنجـــازات المسجلة في ميدان الحكم الرشيد وتم إصدار توصـــية بوضع ذلك على رأس الأولويات في المرحلة القادمة. ورغم

ذلــك مــا زال عديــد المعلقــين يشكّكون في مدى التزام الاتحاد الأوروبــــي بتشجيع الديمقراطية في الدول المجاورة له مسجلين أن توســيع العلاقــات الاقتــصادية والأمنــية ما زال يتقدم على دعم الإصلاحات السياسية الحقيقية (Young 2008).

الاتحاد الأوروبي وعملية السلام في الشرق الأوسط

شهدت السنوات الأخيرة مزيدا من انخراط الدول الأوروبية في جهــود حل النــزاعات التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط ومــساعيها ويأتي ذلك نتيجة لما أصبحت تتركه هذه النــزاعات في هذه المنطقة من العالم من تأثيرات اقتصادية وأمنية على أوروبا. ما زالت أوروبا إلى حد الآن تركز جهودها على تسوية للنــزاع الفلــسطيني الإسرائيلي تعتمد حل الدولتين ويمثل ذلك في نظرها شــرطا ضــروريا لاستقرار منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عمــوما. ولتحقــيق هــذا الهدف قدّم الاتحاد الأوروبــي الدعم للمؤســسات الفلــسطينية ومــشاريع بــناء الدولة كما حاول معالجــة الــصراع الأوســع نطاقا بين إسرائيل وجيرانها وخلْقَ مناخ إقليمــي ينعم بالسلام والازدهار وذلك من خلال ما سبق الحديث عــنه مــن الشراكة الأورو - متوسطية وسياسة الجوار الأوروبية (Asseburg 2009). لقد لعبت أوروبا في هذه المنطقة دائما دور الــشريك الأصغر للولايات المتحدة الأمريكية و لم تستطع مغادرة هذا الدور إلا حديثا.

بعــد محادثــات السلام في مدريد عامَ 1991 أصبحت أوروبا منخرطة بشكل واسع في عملية السلام الشرق أوسطية. وكان ذلك مــن خلال حجم المعونات المالية والتقنية الكبير الذي تقدمه مجموعة

العمـــل الإقليمية للتنمية الاقتصادية[1] ووكالة الغوث الدولية لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأنروا). كما دعم الاتحاد الأوروبـــي تشكيلة من مبادرات المجتمع المدني لبناء الثقة بين المواطـــنين الفلـــسطينيين والإسرائيليين. تتخذ أكثر نشاطات الاتحاد الأوروبـــــي في المنطقة طابعا سياسيا وتنبني على هدف معلن يتمثل في تأســـيس دولة فلسطينية قابلة للحياة وقادرة على احتلال مكانتها في المجمـــوعة الدولية جنبا إلى جنب مع إسرائيل. من هنا يبدو التردد الأوروبـــــي في لعب دور أكثر فاعلية في مفاوضات السلام مفاجئا للكـــثيرين ناهـــيك عـــن ترك هذا الدور للولايات المتحدة الأمريكية (Asseburg 2009).

ويبدو هذا الموقف أكثر وضوحا في السلوك الأوروبـــي فيما يـــتعلق بمـــشاركة الاتحـــاد في ما يسمى باللجنة الرباعية للشرق الأوســـط الـــتي تقوم على تنسيق مواقف الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبـــــي والـــولايات المـــتحدة وروســـيا من عملية السلام والمسؤولة عن مشروع خارطة الطريق الذي رأى النور عام 2003 ويعتـــبر بمثابة خطة لتحقيق السيادة الفلسطينية. ومنذ عام 2007 جعلت الرباعية على رأس أهدافها دعم ما يسمى بعملية أنابوليس التي تسعى لوضع الأسس لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي على أســـاس دولتين وذلك بالحوار السياسي والدعم الاقتصادي لجهود بناء الدولة الفلسطينية.

---

(1) مجموعة العمل الإقليمية للتنمية الاقتصادية وقع تأسيسها عام 1992 لمعالجة قـــضايا البنية التحتية والتجارة والتمويل وتنمية السياحة في الشرق الأوسط بمـــا فـــي ذلك الضفة الغربية وقطاع غزة (Israeli Ministry of Foreign Affairs 2000).

وينشط الاتحاد الأوروبي خصوصا على الجبهة المالية ففي ديسمبر عام 2007 شاركت المفوضية الأوروبية في رئاسة مؤتمر للمانحين في باريس نجح في إنتاج وعود بتوفير خمسة بلايين يورو من المعونات لدعم مخططات التنمية والإصلاح الفلسطيني التي تقوم عليها السلطة الفلسطينية. وقد مثل النصيب الأوروبي خمس هذا المبلغ توزع على مساهمات المفوضية الأوروبية ومساهمات الدول الأعضاء بشكل فردي. وغداة الإعلان عن انتهاء الهدنة بين حماس وإسرائيل أواخر عام 2008 وما تلا ذلك من حرب في غزة أعلن الاتحاد الأوروبي عن وعد بتوفير مبلغ 440 مليون يورو زيادة لدعم الاقتصاد الفلسطيني ومساهمة في جهود إعمار غزة. وقد كان ذلك خلال انعقاد قمة شرم الشيخ في مارس 2009 (European Commission2009c).

نظريا يوفر هذا الحضور الاقتصادي للاتحاد الأوروبي مجالا كبيرا للتأثير في عملية السلام. ولكن عمليا لم يستعمل الاتحاد هذا النفوذ مفضلا السير وراء الاستراتيجية السياسية الأمريكية الطموحة والقاصرة في نفس الوقت. وقد كشفت الحرب في غزة خلال شهريْ ديسمبر 2008 ويناير 2009 قصورا حقيقيا في إطار أنابوليس باعتبارها أداة لتحقيق التسوية السلمية في المنطقة (Hanelt 2008). لقد تم منذ البداية استبعاد كثير من اللاعبين الرئيسين من الحوار السياسي بينما عجزت المعونة الاقتصادية الموجهة للضفة الغربية عبر السلطة الفلسطينية في معالجة الظروف المعيشية الصعبة التي يمر بها الفلسطينيون في غزة. ومن هنا تأتي الحاجة الملحة إلى مقاربة جديدة تأخذ بعين الاعتبار الواقع وهيكلية السلطة في المنطقة. وفر التغيير الحاصل في أعلى هرم

السلطة في الولايات المتحدة فرصة ثمينة لإحداث تغيير جذري في السياسات يعززها الأمل في أن يقرر الاتحاد الأوروبي، من خلال الرباعية وبقية آليات التعاون الإقليمية، لعب دور أكثر فاعلية وانتهاج استراتيجية سياسية استباقية توظف إمكانياته الدبلوماسية والاقتصادية أحسن توظيف.

سياسة المملكة المتحدة

يساهم عاملان أساسيان في صياغة سياسات المملكة المتحدة تجاه الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. العامل الأول هو تاريخها الاستعماري والثاني هو علاقتها الخاصة بالولايات المتحدة. العامل الأول يساهم في توطيد العلاقة بين حكومة المملكة المتحدة وعدد من الأنظمة الاستبدادية في المنطقة بينما يساهم العامل الثاني أساسا في جرّ القوات العسكرية البريطانية إلى المشاركة في عمليات التحالف التي تقودها الولايات المتحدة في العراق. وإلى وقت قريب مثل هذا الصراع نقطة ارتكاز لسياسة المملكة المتحدة واهتمامها في منطقة الشرق الأوسط[1]. ولا يمنع ذلك وجود أولويات استراتيجية أخرى في المنطقة للحكومة البريطانية منها ما تقدمه من دعم لمشاريع التنمية السياسية والاقتصادية والمساهمة في حل النزاع الإسرائيلي الفلسطيني.

لا تزال المملكة المتحدة، باعتبارها من أكبر المانحين في العالم، نصيرا وداعما لمشاريع التنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من خلال حجم التمويل الذي تقدمه لهذه المنطقة بمساعدة وزارة التعاون

(1) سحبت المملكة المتحدة قواتها من العراق رسميا في مايو 2009 واستمرت في تقديم الدعم والتدريب لقوات الأمن العراقية في البصرة.

الـــدولي وبقـــية المؤسسات الحكومية وبفضل المساهمات التي تقدمها للمـــنظمات الدولية مثل منظمة الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبـــي. ويـــبين الجدول رقم 1 المعونات الخارجية التي قدمتها المملكة المتحدة معـــونات للتنمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على مدى الخمس سنوات الماضية.

استهلكت مجهودات إعادة البناء في العراق جزءا كبيرا من هذه المبالغ خاصة في السنوات من 2004 إلى 2006. و لم يمنع ذلك وزارة التنمية الدولية من العمل الواسع في اليمن حيث تم التوقيع أخيرا على اتفاقـــية شـــراكة من أجل التنمية وهي أول اتفاقية شراكة من أجل التنمية في الشرق الأوسط وستستمر عشر سنوات. وتتركز أكثر من نصف تمويلات برامج وزارة التنمية الدولية في منطقة الشرق الأوسط وشمـــال أفريقيا على الأراضي الفلسطينية المحتلة حيث تعمل جنبا إلى جنب مع السلطة الفلسطينية من أجل تحسين مستوى الخدمات العامة وتقـــديم العـــون للاّجـــئين وتحسين أداء القطاع الأمني وزيادة النمو الاقتصادي (DFID 2009).

وتـــسير المـــساعدة من أجل التنمية الإنسانية جنبا لجنب مع المجهودات الحكومية لدعم المسار السياسي في عملية السلام الذي يقـــوم على موقف المملكة المتحدة في تفضيل تسوية للصراع تقوم على الدولتين وتعتمد حدود 1967 والقدس بمثابة عاصمة مشتركة لكل من: إسرائيل آمنة من الهجمات ومعترف بها من جيرانها الذين يعيـــشون معهـــا بسلام، ودولة فلسطينية ديمقراطية وقابلة للحياة وذات أراضٍ متـــصلة ببعضها وملتزمة بالعيش بسلام مع إسرائيل (Foreign and Commonwealth Office 2009).

جدول رقم 1. الإعانات الخارجية التي صرفتها المملكة المتحدة لدعم التنمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من 2003 إلى 2008

السنة	المعونات من مصادر رسمية أخرى في المملكة المتحدة	المعونات المقدمة من وزارة التعاون الخارجي	مجموع المعونات التي تقدمها المملكة المتحدة في مجال التعاون
2003/04_	39,760_	241,187_	280,947_
2004/05_	384,010_	84,113_	468,123_
2005/06_	355,436_	118,896_	474,332_
2006/07_	42,536_	104,638_	147,174_
2007/08_	5,724_	100,196_	105,920_

ملاحظـــة: هذه المبالغ تمثل مجموع ما قدمته المملكة المتحدة من معونات (بآلاف الجنيهات) لكل من الجزائر ومصر وليبيا والمغرب الأقصى وتونس وإيران والعراق والأردن ولبـــنان وعمـــان والمملكة العربية السعودية وسوريا والإمارات العربية المتحدة والضفة الغربية وغزة (المناطق الفلسطينية المحتلة) واليمن.

المصدر: وزارة التنمية الدولية 2008.

لم يمنع هذا الموقف من توجيه تهمة الانحياز للحكومة البريطانية فـــيما يخـــص مقاربـــتها للـــصراع الفلسطيني الإسرائيلي فكثير من الأصوات المنتقدة ترى أنه كان على قادة المملكة المتحدة أن يكونوا أكثـــر صراحة وجرأة في انتقادهم لإسرائيل خلال حربها على لبنان صيف 2006 وخلال هجومها على غزة أواخر 2008 وأوائل 2009 (King 2006, Rayner 2009).

تعرضت الحكومة للهجوم أيضا بسبب وقوفها الوثيق إلى جانب السياسة الأمريكية اللاشعبية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وذلـــك مـــنذ عـــام 2003 ورفضها القبول بوجود علاقة سببية بين

سياســات المملكــة المتحدة الخارجية في الشرق الأوسط والتشدد والإرهــاب على المستوى الداخلي والخارجي. وفي هذه السياق تأتي محاولة توني بلير إقناع الحضور خلال ندوة نظمها مجلس لوس أنجلوس للــشؤون الخارجــية بوجود قوس للتطرف يمتد على طول الشرق الأوســط ويضرب بقوة في بلدان بعيدة عن المنطقة ولكن بلير رفض الاســتماع إلى التفسيرات التي تقول إن هذا المستجد على علاقة بما يفعله الغرب في العراق (Blair 2006).

هناك مؤشرات مشجعة على أن هذا الموقف الرسمي بسبيله إلى التغيير حيث جاء في الاستراتيجية البريطانية الجديدة لمواجهة الإرهاب اعتراف صريح بأن النظرة للسياسة الخارجية البريطانية تمثل عاملا من العوامل التي تغذي التطرف العنيف (Home Office 2009b). ويبقى أن هــناك كما كبيرا من الجهود التي يجب أن تبذل لإصلاح صورة المملكة الكالحة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

سياسة الولايات المتحدة الأمريكية

علـــى مدى سنوات الحرب الباردة مثّل الدعم لإسرائيل وحماية اســتقرار إمدادات الطاقة والحفاظ على علاقات متميزة مع الأنظمة الاســتبدادية الصديقة للغرب والمعادية للاتحاد السوفيتي، أهدافا ذات أولــوية لــسياسة الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفــريقيا. لم يتأثر الهدفان الأوّلان بسقوط الاتحاد السوفيتي في أواخر ســنوات الثمانيــنات. وقد وفر تغير السياق السياسي في الإقليم في أجــواء ما بعد الحرب الباردة مجالا أوسع لمبادرات الولايات المتحدة الهادفة إلى معالجة الصراع العربــي الإسرائيلي. وقد تحققت في هذه الفتــرة جملة من الإنجازات منها عملية مدريد للسلام التي بدأت عام

1991 واتفاقيات أوسلو عام 1993 التي أرست إطارا للمفاوضات المباشرة بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية (م.ت.ف).

لم تشهد مصالح الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تغييرا يذكر خلال فترة رئاسة جورج بوش الابن. ما تغير هو السياسات المرسومة لتنفيذ هذه الأهداف والخطاب السياسي المصاحب لهذه السياسات هو الذي شهد تحولا جذريا خصوصا بعد أحداث 11 سبتمبر 2001. لئن نظر كل من الرئيس جورج بوش الأب وبيل كلينتون إلى حل الصراع العربي الإسرائيلي باعتباره مدخلا رئيسا لشرق أوسط يسوده الاستقرار والسلام، فإن الكثيرين من المسؤولين في إدارة بوش الابن الذي استمرت رئاسته من 2001 إلى 2008 لم ينظروا إلى هذه المقاربة باعتبارها قادرة على إنجاز المهمة بمفردها. لقد شهدت الفترة التي تلت أحداث 11 سبتمبر ارتفاع أصوات نافذة داخل الإدارة تدعو إلى بذل الجهد من أجل تعطيل نشاط الدول "المارقة" مثل العراق وإيران وسوريا. وقد وجدت هذه الأصوات آذانا صاغية.

وقد كان من نتائج هذا التحول إصدار استراتيجية جديدة للأمن القومي أعطت مكانة خاصة للعمل العسكري الاستباقي ضد الإرهابيين والدول المارقة التي يعتقد أنها تمتلك أسلحة دمار شامل (Dunne 2008). ومن أجل التخفيف من وقع هذا التغيير في السياسة الأمريكية تم ربطه بخطة تعزيز نشر الديمقراطية والحرية حول العالم وخصوصا في منطقة الشرق الأوسط.

لقد انتقدت "أجندة الحرية" كما عرفت بعد ذلك، جنوح القوى الغربية إلى تجاهل ثقافة الاستبداد والقمع التي تسود الشرق الأوسط، وألزمت الولايات المتحدة بإيلاء مكانة متقدمة لنشر

الديمقـــراطية في كل أنشطتها في المنطقة. وليس خافيا أن هذا التبرير الإيديولوجـــي قـــد كان يهدف إلى جعل عملية احتلال العراق التي قادها الولايات المتحدة أكثر قبولا لدى شركائها في التحالف وأكثر قابلية للهضم لدى دول المنطقة خاصة بعد الفشل الذريع في الحصول على أدلة حول وجود برنامج عراقي لأسلحة الدمار الشامل. ولكن هـــذا لا ينفـــي أن برنامج أجندة الحرية قد أدى إلى تكثيف الجهود الأمريكية في نشر الديمقراطية في المنطقة خاصة في الفترة بين 2003 و 2006 ومـــن ذلـــك تمديد العمل ببرامج دعم الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية(1) وبعث برنامجين آخرين جديدين: مبادرة الـــشراكة الـــشرق أوسطية ومبادرة الشرق الأوسط الموسع وشمال أفريقيا.

تم بعـــث مبادرة الشراكة الشرق أوسطية في عام 2002 بديلا لـــسياسات المعونة ذات الصبغة الحكومية والموجهة لجهات حكومية أيضا. آخذة بعين الاعتبار توصيات تقرير التنمية البشرية العربية لتلك السنة وجهت المبادرة دعمها للهيئات غير الحكومية من أكاديميين ومجمـــوعات مـــستقلة تعمل على ترقية الحرية السياسية والتنمية الاقتـــصادية ونـــشر المعرفة وبناء القدرات وتمكين المرأة. صرفت مـــبادرة الشراكة الشرق أوسطية منذ تأسيسها 530 مليون دولار لأكثر من 600 مشروع. ورغم بدايتها المترددة إلا أنها تعتبر إحدى قـــصص نجـــاح التعهد الأمريكي بترقية الديمقراطية. لقد ركزت

---

(1) تمـــثل وكالة التنمية الدولية الذراع الأساسية التي تستعملها الإدارة الأمريكية لتوفير الدعم لتشجيع عملية الدمقرطة. والوكالة هي منظمة حكومية فدرالية مستقلة تتلقى توجيهات عامة في السياسة الخارجية من وزير الخارجية وهي تعمـــل إلـــى جانب منظمات أخرى مستقلة بالكامل وغير ربحية مثل الوقف الوطني للديمقراطية والمعهد الجمهوري الدولي.

المبادرة على توثيق الصلات بين السفارات الأمريكية والمجتمع المدني كما أبدت مستوى من الاستجابة إلى حاجيات المواطنين في المنطقة ومصالحهم عبْر برنامج لتوفير المنح. إضافة إلى إدماجها في آليات تخطيط السياسات في واشنطن، فقد جعل منها ذلك أداة فعالة للمعونات الخارجية والدبلوماسية الأمريكية في المنطقة (انظر Wittes and Maslovski 2009).

وبالمقارنة لم يكن لمبادرة الشرق الأوسط الموسع وشمال أفريقيا نفس التأثير. لقد تم بعث هذه المبادرة تحت إشراف مجموعة الثمانية الكبار عام 2004 بمبادرة من الولايات المتحدة وكان مقررا لها أن تلعب دور آلية لمد الجسور من أجل تعاون أوثق بين ضفتيْ الأطلسي في مسألة الإصلاحات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وقد لاقت هذه المبادرة منذ البداية معارضة شديدة من حكام الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ما تسبب في ضعف أدائها. وتنبع هذه المعارضة من اعتقاد قادة المنطقة أن المبادرة تهدف إلى فرض نماذجَ سياسية غربية على المنطقة بالقوة. من ناحية أخرى كان لغياب التوافق بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة حول هيكلية مبادرة الشرق الأوسط الموسع وشمال أفريقيا وأهدافها، نصيب وافر في الحد من فاعليتها وتأثيرها ما جعلها اليوم أقرب إلى نادي تعارف أكثر منها عملية حوار قادرة على التقدم بعملية التنسيق بين الشركاء الغربيين من أجل ترقية الديمقراطية.

سياسة الولايات المتحدة في فترة ما بعد بوش

المتأمل في السياسة الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يجدها حافلة بخطاب نشر الديمقراطية والرفاهية. أما المتأمل في

نتائج هذه السياسة فيجدها لا تكاد تتجاوز التعبير عن النوايا. ويرجع ذلك إلى اهتزاز شديد لصورة الولايات المتحدة في المنطقة وتضررها بسبب تواصل الحرب على العراق وما أثارته من صراعات عميقة وكذلك الطبيعة العدوانية للحرب على الإرهاب إضافة إلى الانتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان التي اقترفها الجنود الأمريكان ضد المعتقلين في سجن أبو غريب وغوانتنامو. مستقوية بسقوط العراق، أصبحت إيران قاب قوسين أو أدنى من تحقيق أهدافها في الهيمنة على المنطقة من خلال توسيع برنامجها النووي وتقديم الدعم لحماس وحزب الله وطالبان والحركات الشيعية المقاومة في العراق. في الأثناء شهد الصراع الفلسطيني الإسرائيلي تدهورا شديدا رغم المحاولات التي بذلت لإحياء المفاوضات من خلال عملية أنابوليس. هذا إلى جانب غياب أي مؤشرات على عملية دمقرطة حقيقية في المنطقة.

حمل التغيير الأخير في القيادة الأمريكية آمالا بتحسن الأوضاع. وبينما يبدو من المبكر إصدار أحكام وتقويم التأثيرات طويلة المدى التي سيتركها عمل الرئيس أوباما على منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فإن تحولا واضحا في الاستراتيجية بدا ملاحظا. فخلال زيارة وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون إلى المنطقة في مارس 2009 حرصت على التذكير بأن علاقة حكومتها بدولة إسرائيل وتأييدها لها ثابتان ودائمان وأساسيان مؤكدة في نفس الوقت على أن السياسة التقليدية للولايات المتحدة في دعمها اللامشروط لإسرائيل لن تتغير (Clinton 2009).

وهذا لا يمنع أن تصريحات أوباما أظهرت استعدادا وتصميما لديه على التخلي عن سياسة التأييد غير المشروط لإسرائيل. ففي خطابه المهم الذي ألقاه في القاهرة خلال شهر حزيران أكد الرئيس

علـــى تأييده لحل الدولتين للصراع الإسرائيلي الفلسطيني مطالبا جميع الأطـــراف بما فيها الولايات المتحدة بالوفاء بالتزاماها في تحقيق سلام دائم. و لم يُنتظَر أن يعبّر أوباما بوضوح عن معارضته لمسار الاستيطان الإســـرائيلي المـــثير للجدل في الضفة الغربية ودعا إسرائيل إلى الوفاء بالتزاماها في ضمان أن يتمكن الفلسطينيون من العيش والعمل وتنمية مجتمعهم (BBC 2009d).

لقد كان الهدف من هذا الخطاب على وجه العموم إعادة تقويم العلاقـــات بـــين الولايات المتحدة والعالم الإسلامي وتبديد النظرية القائلـــة بوجـــود نـــوع من الصراع المانوي بين الحضارتين الغربية والإسلامية. وقد بنى أوباما على تأكيداته السابقة بضرورة الحاجة إلى الحـــديث إلى كـــل زعماء المنطقة سواء أكانوا أصدقاء أم خصوما. وبالفعـــل قدم أوباما غصن الزيتون لكل من إيران وسوريا من خلال التأكـــيد علـــى أنه "إذا أراد البلَدان إرخاء قبضتيهما فسيجدان يدا ممدوة" من الولايات المتحدة (BBC 2009b). تضاعفت الاتصالات الدبلوماسية مع سوريا بشكل ملحوظ وفي مارس 2009 فاجأ أوباما كـــثيرا من الملاحظين ببث رسالة مسجلة إلى الشعب الإيراني وقيادته تدعـــو إلى "بداية جديدة" في العلاقات بين الولايات المتحدة وإيران زاعما في نفس الوقت أن الإدارة الأمريكية أصبحت ملتزمة بالمسلك الدبلوماسي للتعاطي مع كل القضايا المطروحة أمامها (Reid 2009).

لم تكـــن الاضطرابات التي شهدها إيران نتيجة للخلاف حول نـــتائج الانتخابات الرئاسية في حزيران عاملا مساعدا لهذا النوع من الحوار. كما بدا واضحا أن مؤسسة صنع القرار في الولايات المتحدة مـــا زالـــت في صفوفها عدة عناصر تتبنى مقاربة المحافظين الجدد في الـــتعامل مـــع النظامَيْن في كل من طهران ودمشق. ورغم كل ذلك

يجـــب النظـــر إلى التركيز على تحسين علاقات الولايات المتحدة مع خـــصومها التقليديين من خلال التعاطي الدبلوماسي باعتباره تطورا إيجابيا لا يجب إهماله. يتناول الفصل القادم آفاق تغير مماثل في سياسة التعاطي مع حركات المعارضة الإسلامية في المنطقة.

6

التعاطي الغربي مع الحركات الإسلامية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

يتعرض صناع القرار الأوروبيون والأمريكان لانتقادات متواصلة بسبب ميلهم لمعاملة الإسلام السياسي باعتباره كتلة واحدة سلبية بإطلاق وبسبب فشلهم في التفطن إلى ما يمكن أن تلعبه الأحزاب الإسلامية غير العنيفة من دور في معالجة الركود السياسي في المنطقة. ولكن يبدو اليوم أن هذه الاتهامات لم تعد منصفة. فكمّ الدراسات والبحوث الجادة التي يتم إنجازها على ضفتيْ الأطلسي وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بدأت تسفر عن اعتراف متصاعد بحقيقة أن الإسلام السياسي ليس أيديولوجيا جامدة بمبادئ وأهداف واضحة بل هو أميل إلى الظاهرة المتحركة التي تشمل طيفا واسعا من الحركات ذات الفلسفات والمبادئ والبرامج المختلفة.

هذا التحسن في فهم هذه المجموعات لم ينتج إلى حد الآن مشروعا متماسكا في كيفية تعامل صناع القرار الغربيين معها سياسيا. كما ذكرنا في الفصل السابق دفعت المصالح الأمنية والاقتصادية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الحكومات الغربية إلى إعطاء أولوية عالية للاستقرار الإقليمي ما يعني توفير دعمٍ غير

مشروط للأنظمة الاستبدادية والفشل في بناء علاقات استراتيجية مع بقـــية الفاعلين الذين يمكن أن يلعبوا دورا في إصلاح الأوضاع بما في ذلك الحركات الإسلامية غير العنيفة. وفي هذا الفصل سنتناول بالدرس سياســـات كل من الاتحاد الأوروبـــي والمملكة المتحدة والولايات المـــتحدة الأمـــريكية تجاه أطياف الحركات والأحزاب الإسلامية في المـــنطقة معـــتمدين على السياسات والتصريحات الرسمية إن وجدت وعلى المحاولات غير الرسمية للانخراط في حوارات مع هذه الجهات.

سياسة الاتحاد الأوروبي

تعترف السياسات والتصريحات الرسمية للاتحاد الأوروبـــي بالأهمية الضمنية للأحزاب الإسلامية غير العنيفة باعتبارها قوة تغيير. لقد سجلت الـــورقة الاستراتيجية للجوار الأوروبـــي والشراكة التي وافقت عليها المفوضـــية الأوروبـــية أخـــيرا، "الصعود السريع لحركات الإسلام السياسي المعتدلة والإصلاحية" ووصفتها باعتبارها عاملا ضاغطا على الأنظمة السياسية في المنطقة (European Commission 2007b: 7). في غـــضون ذلـــك نـــصت استراتيجية الاتحاد الأوروبـــي لمواجهة التطـــرف والاســـتقطاب للإرهاب على حاجة الاتحاد الأوروبـــي لـــتمكين الأصـــوات المعـــتدلة عبْر التعاطي مع المنظمات الإسلامية والجماعات العقائدية التي ترفض الصيغة المشوهة للإسلام التي تقدمها القاعدة وغيرها والحرص على أن لا تساهم هذه السياسات في تفاقم التوترات القائمة (Council of the European Council 2005: 4). كـــان مـــن المنتظر أن تدفع هذه الخلاصات بالاتحاد الأوروبـــي إلى تطوير خطط استراتيجية لجذب الإسلاميين الذين يرفضون العنف إلى أطر للحوار والتعاون ولكن هذا لم يتحقق بعد.

كـــان البرلمان الأوروبـــي الذي لا يحتاج إلى مستوى عال من الإجمـــاع أكثـــر مباشـــرة في بـــياناته التي دعا فيها إلى التعاطي مع الإســـلاميين. فقد جاء في ورقة بعنوان "التصميم والإصلاح في العالم العربـــــي" أعدها ميشال روكار رئيس الوزراء الفرنسي الأسبق في شـــهر مايـــو 2007 دعوة مجموعة من البرلمانيين الأوروبيين بصراحة لأوروبـــا أن توفر دعما سياسيا واضحا للمنظمات السياسية التي تدعـــو إلى الديمقـــراطية بوســـائل ســـلمية وتستثني الدعوة تلك الجماعـــات الطائفية والأصولية والقومية المتطرفة بينما تدعو إلى إدراج الفـــاعلين العلمانـــيين والإسلاميين المعتدلين كلما كان ذلك مناسبا (European Parliament 2007).

كانت أصوات البرلمانيين الأوروبيين أكثر ارتفاعا أيضا في تنديدها بحكـــومات الـــشرق الأوســـط وشمال أفريقيا التي تلتجئ إلى الاعتقال التعـــسفي والقوة للحد من حرية حركات المعارضة الشرعية التي تشمل فـــيما تـــشمل الحركات الإسلامية غير العنيفة. فعلى سبيل المثال وافق البرلمان الأوروبـــي في يناير 2008 على قرار يدعو مصر إلى "وضع حد لكـــل أشكال المضايقة بما فيها الإجراءات القضائية واعتقال الإعلاميين والمـــدافعين عن حقوق الإنسان والناشطين عموما". كما دعا البرلمان الأوروبـــــي إلى تغيير القانون المنظم للمحاكم العسكرية التي يقول بعـــض المنـــتقدين إنهـــا تـــستعمل أحيانا ضد المعارضين السياسيين (European Parliament 2008). يبقـــى أن هذه المقاربة الإيجابية لمسألة العلاقة بين الحكومات الغربية والإسلاميين السياسيين قد بقيت من دون صدى لدى الطبقة الواسعة لصناع القرار الأوروبيين (Kausch 2009).

وتعـــود حالـــة الشلل في صناعة القرار الأوروبـــي جزئيا إلى الخلافـــات الداخلية بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبـــي حول

هذه المسألة. فبعض الدبلوماسيين في الاتحاد الأوروبي يروْن أنه من الضروري بعث سياسة خاصة للتعاطي مع الإسلاميين معتقدين أن إدراجهم في الحوار إلى جانب ممثلين آخرين للمجتمع المدني أفضل من عزلهم. يعتقد آخرون أن هذه المسألة يجب أن تعالج في إطار العلاقات الدبلوماسية الثنائية مع دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وبالفعل فقد تولّت كثير من الدول الأوروبية بعثَ إدارات أو مواقعَ خاصة تتمثل مهمتها في تحسين العلاقات مع العالم الإسلامي .(Kausch 2009)

ويشمل ذلك وحدة العالم الإسلامي في وزارة الخارجية في الفدرالية الألمانية ومستشار العلاقات مع العالم الإسلامي في وزارة الخارجية الهولندية. ويبقى من غير المتوقع أن ترتقي هذه الخطوات التي تم اتخاذها على مستوى فردي لدول الاتحاد الأوروبي لتتحول إلى سياسات جماعية بسبب غياب رؤية أوروبية مشتركة حول مسألة الدفع بالتعاطي المباشر مع تيارات الإسلام السياسي الأساسية مثل حزب العدالة والتنمية المغربي أو جبهة العمل الإسلامي في الأردن فما بالك بجماعات مثل حماس وحزب الله التي تتمتع بمستوى أعلى من الشرعية الانتخابية والشعبية وتتمسك بوجود أجنحة عسكرية.

هذا التردد الذي يكتنف مسألة التعاطي مع الإسلام السياسي ليس خاصا بصناع القرار في الاتحاد الأوروبي. فكما تثبت الاستطلاعات التي أُجريَت سواء بمناسبة إعداد هذا المشروع البحثي أو دراسات أخرى أن كثيرا من الإسلاميين ما زالوا يبدون توجسا وعدم تفهم للأهداف التي تسعى لتحقيقها الشراكة الأورو – متوسطية وسياسة الجوار الأوروبية وعلاقة هذه الأهداف بمشاغل الأحزاب الإسلامية السياسية وأعمالها. انظر (Emerson and Youngs 2007).

أحـــد أعـــضاء جـــبهة العمـــل الإسلامي في الأردن الذين تم استـــجوابهم في إطار دراسة حالة لمعهد أبحاث السياسات العامة عبّر عـــن ارتـــيابه من اللقاءات التي تنظم تحت عنوان التعاون المتوسطي، والـــتي يرى فيها وسيلة خفية لتطبيع العلاقات بين إسرائيل والبلدان العربية (Glennie 2007: 15). البعض الآخر ينتقد ازدواجية الموازين الـــسافرة الـــتي تمارســـها أوروبـــا من خلال إعلاناتها في دعم نشر الديمقـــراطية في المـــنطقة في نفـــس الـــوقت الذي رفض فيه الاتحاد الأوروبـــــي وأغلبـــية الدول الأعضاء بدء حوار مع حركة المقاومة الإسلامية حماس عندما وصلت إلى الحكم بعد انتخابات اعتبرت حرة ونـــــزيهة بـــشكل عـــام. وقـــد يعكس ذلك تقصيرا من الساسة الإســـلاميين في بـــذل جهود متظافرة لفهم الاختلافات في السياسة الخارجـــية الأوروبـــية ويكـــشف من ناحية أخرى عن أن الاتحاد الأوروبـــي أمامه طريق طويلة إن أراد أن يوضح موقفه من التعاطي مع قوى المعارضة السياسية في المنطقة بما فيها الحركات الإسلامية غير العنيفة.

سياسة المملكة المتحدة

تمتاز المملكة المتحدة على كثير من نظرائها الأوروبيين بتجربتها في مـــسألة التعاطي مع الإسلاميين. ولكن هذه التجربة لم تترجم بعد إلى صـــياغة موقف ثابت من القضية. لم تمثل الاتصالات الممتدة مع الحـــركات الإســـلامية التي نتناولها في هذا المشروع وخاصة حزب العدالة والتنمية المغربـــي وجبهة العمل الإسلامي في الأردن، مشكلة تذكر. ومن ذلك أن ممثلين عن هذه الحركات قد مكنوا باستمرار من تأشيرات الدخول إلى بريطانيا لحضور الندوات والمؤتمرات التي كانت

تعقــد في المملكة المتحدة (ومنها ندوة معهد أبحاث السياسات العامة حول الإسلام السياسي التي انعقدت في لندن في نوفمبر 2008). كما تــتم بعــض الاتصالات في المنطقة بين أعضاء السلك الدبلوماسي الــبريطاني المــشاركين في مناســبات يحــضرها برلمانيون من هذه الحركات.

ورغــم ذلك ما زالت حكومة المملكة المتحدة ترسل إشارات متضاربة حول موقفها من التعاطي مع حركات الإسلام السياسي من خــلال سياســتها الرسمية. ففي عام 2004 أنشأت وزارة الخارجية والكومنولث مجموعة التعاطي مع العالم الإسلامي (EIWG) لتمكين المملكــة المــتحدة من تعزيز فهمها وعلاقتها مع البلدان والجماعات الإســلامية (FCO 2006). وقد اشتملت هذه المبادرة في البداية على توفير الدعم والتمويل لمشاريعَ تهدف إلى تعزيز الحكم الرشيد وحكم القانــون والمــساواة بين الجنسين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفــريقيا. وقد تغيرت بؤرة التركيز لهذا البرنامج بعد تفجيرات يوليو 2005 في لــندن لإيــلاء اهــتمام أكثر للتعامل مع جذور التطرف ومقاومة الخطاب الإرهابــي في المملكة المتحدة وخارجها.

وقــد تمت بلورة أولويات الحكومة الجديدة على هذه الجبهة في ديــسمبر 2007 عندما تم دمج مجموعة التعاطي مع العالم الإسلامي (EIWG) مــع قسم سياسات مكافحة الإرهاب في وزارة الخارجية لــيكونا معــا قــسما جديــدا لمكافحة الإرهاب (CTD). ويزعم المسؤولون أن القسم الجديد سيواصل البناء على ما تم إنجازه في اتجاه مــواجهة الإحــباطات التي تجعل لدى الجماعات والأفراد المسلمين قابلــية للاســتجابة لنداء الإيديولوجيات العنيفة. ورغم أن ذلك قد يكــون صحيحا إلا أن قرار دمج مبادرات لتعزيز العلاقات مع العالم

الإســـلامي مـــع بـــرامج مقاومة الإرهاب لا يرسل إشارات إيجابية للحـــركات الإســـلامية ذات الشعبية الكبيرة والرافضة للعنف والتي يمكـــن أن تلعـــب دور الشريك في التعاطي مع العجز الديمقراطي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA).

في عـــام 2006 ســـرّب موظـــف حكومي في وزارة الخارجية مجمـــوعة من الوثائق الداخلية تم نشرها في مجلة نيو ستيتسمان. وقد كـــشف هـــذا التسريب عن حجم الخلاف الذي يشق كبار صناع القـــرار في المملكـــة المتحدة حول المنافع والتكاليف المحتملة لتوثيق العلاقات مع الأحزاب الإسلامية الرئيسة. وقد دافعت هذه المذكرات الـــتي تم تسريبها بوجه خاص عن تمتين الصلات بين المملكة المتحدة وجماعـــة الإخـــوان المسلمين في مصر باعتبار أن ذلك قد يساعد في إيجاد سبل للتأثير في هذه الجماعة التي تتمتع بحضور شعبـــي كبير في مصر. وقد جادل البعض لاحقا أن التعاطي مع الإخوان المسلمين قد يوفـــر فرصة لمساءلة رؤيتهم للغرب بما فيه المملكة المتحدة وكذلك رؤيـــتهم لمـــواجهة التحديات التي تتعرض لها مصر والمنطقة عموما (Bright 2006).

هـــذه القراءة المتفائلة للتيارات المحلية في منطقة الشرق الأوسط وشمـــال أفريقيا لا يشترك فيها الجميع. فقد كان سفير سابق لبريطانيا في مـــصر قاسيا في نقده على نحو خاص للوبـــي المؤيد للتعاطي مع الجماعة مجادلا بأنه لا ينبغي الخلط بين "التعاطي مع العالم الإسلامي" و"التعاطي مع الإسلاموية" ومحذرا من التقليل من "السلبيات الحقيقية لـــذلك علـــى المملكـــة المـــتحدة مـــن حيث السياسات الخارجية والاجتماعية المحتملة للإسلاميين في حال وصولهم فعليا إلى السلطة في بلد مثل مصر" (نفس المصدر).

يبدو أن إخراج المناقشات الداخلية إلى العلن قد استنزف الحماس الرسمي للتعاطي مع الجماعات الإسلامية رغم التصريحات العرضية بعكس ذلك من أفراد نافذين. ففي عام 2008 على سبيل المثال اقترح دي براون الذي كان يشغل خطة وزير الدفاع آنذاك أنه قد يكون من الضروري التحدث مع بعض عناصر طالبان وحزب الله بهدف التوصل إلى تسويات سياسية في أفغانستان ولبنان (Sylvester 2005). وفي رسالة نشرتها صحيفة التايمز في فبراير من عام 2009 ناشد عدد كبير من المحللين المرموقين صناع السياسة الغربيين تشريك حماس في محادثات السلام حول الشرق الأوسط – التايمز (The Times). وفي سياق تشبيههما للوضع بإيرلندا الشمالية ذهب كل من جونثن باول رئيس هيئة الأركان السابق لدى توني بلير والسيد هيوغ اردي القائد العام لقطاع الشرطة في إيرلندا الشمالية أبعد من ذلك بتأكيدهما على أنه ربما يجدر فتح قنوات اتصال مع تنظيم القاعدة (Katz 2008, BBC 2008). بيد أن هذا النوع من الحجج لا يجد صدى كبيرا لدى الفئة الأوسع لصناع القرارفيما يخص السياسة الخارجية في بريطانيا.

في مارس عام 2009 أعلنت وزارة الخارجية عن نيتها بدء الدخول في حوار مع أعضاء في الجناح السياسي لحزب الله في بيان للجنة الشؤون الخارجية (Black 2009). وقد عزا الوزير في الخارجية وشؤون الكمنولث بيل رمال هذا القرار إلى "التطورات الإيجابية في لبنان لا سيما تشكيل حكومة وحدة وطنية يشارك فيها حزب الله". وبيّن أن المملكة المتحدة ستعمل على استكشاف إمكانية توسيع بعض الاتصالات على المستوى الرسمي (Foreign Affairs Select Committee 2009) وأعقب هذا البيان دعوة لنائب عن حزب الله

للمـــشاركة في اجـــتماع للبرلمانيين نظم لمناقشة قضايا إقليمية. هذا التحول في السياسة الذي طرأ على السياسة الخارجية البريطانية بشأن هـــذه المسألة هو خطوة مثيرة للجدل. بيد أنها خطوة من شأنها البدء في إعـــادة توجيه استراتيجي أوسع للمقاربة البريطانية في التعاطي مع الإســـلاميين السياسيين في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

سياسة الولايات المتحدة

لقد قطعت الولايات المتحدة الأمريكية أشواطا أكبر مقارنة مع المملكـــة المتحدة ودول أوروبية أخرى من حيث تعاطيها مع أحزاب الإســـلام الـــسياسي وحـــركاته. فقد تم جرها إلى مستنقع الطائفية الـــسياسية في العراق بعد غزوها لهذا البلد عام 2003 وتتعامل بشكل مكـــثف مـــع عدد من الأحزاب السياسية الإسلامية التي تتنافس من أجل النفوذ هناك خاصة الأحزاب الشيعية منها.

وكان للولايات المتحدة إضافة إلى ذلك اتصالات غير رسمية مـــع بعـــض الأحـــزاب السياسية الإسلامية التي تنبذ العنف وقد وصـــفتها هذه الورقة من خلال جهود تعزيز الديمقراطية للهيئات شـــبه الحكومـــية مـــثل المعهد القومي الديمقراطي (NDI) بيد أن الخارجـــية الأمـــريكية تستمر في وضع قيود على الاتصالات الرسمية بالحـــركات الإســـلامية المعارضة وترفض باستمرار التعاطي علنا مع حـــركة حماس أو حزب الله اللذين تضعهما ضمن لائحة المنظمات الإرهابية الأجنبية (US Department of State 2005)

وقـــد حالـــت الاختلافات الإيديولوجية والسياسية الفعلية بين الجماعـــات الإســـلامية المتعددة في منطقة الشرق الأوسط وشمال

أفـــريقيا دون الإدارة الأمـــريكية وتكريس مقاربة تعتمد على مبدأ "مقـــاس واحـــد للجميع" في التعاطي مع تلك الأحزاب والحركات (Assburg and Brumberg 2007). ونتيجة لذلك اختلف مستوى العلاقـــات الأمريكية بأحزاب الإسلام السياسي المعتدل من بلد إلى آخـــر علـــى نحـــو لافـــت خلال الثماني سنوات الماضية وتغير تبعا للـــتحولات السياسية التي شهدتها المنطقة. فعلى سبيل المثال قلصت رغـــبة الـــولايات المتحدة في الحفاظ على علاقات جيدة مع نظامي الحكم في كل من مصر والأردن من استعدادها للتعاطي مع الأحزاب السياسية الإسلامية في البلدين. لقد قررت الإدارة الأمريكية في الواقع عـــدم التعاطي رسميا مع أعضاء حركة الإخوان المسلمين على أساس أنهـــا حـــركة محظورة بمقتضى القانون في مصر. بيد أن هذا لم يمنع مـــسؤولين أمـــريكيين من حضور اجتماعات شارك فيها أعضاء من الجماعـــة أو مـــن الكتلة البرلمانية للإخوان المسلمين أو جبهة العمل الإسلامي (Sharp 2006). إلا أن الأمر مختلف تماما في الدول الأخرى حيث أن الحوار مع الجماعات الإسلامية المعارضة لا يشكل مشكلا ذا بال.

في الـــيمن كان للمعهد الوطني للديمقراطية محادثات مكثفة مع ممثلين معتدلين لحزب الإصلاح تم تشريكهم في برامجَ سياسية تدريبية بمعية جماعات أخرى معارضة (Yacoubian 2007). وفي المغرب كان لحـــزب العدالـــة والتنمية لقاءات منتظمة مع مسؤولين في السفارة الأمريكية ولا يواجه أعضاء الحزب صعوبات تذكر في الحصول على تأشـــيرات لدخول الولايات المتحدة (Ottaway and Riley 2006). في مايو من عام 2006 تحدث الأمين العام للعدالة والتنمية آنذاك سعد الدين العثماني في مناسبة عامة نظمها وقف كارنيجي للسلام العالمي.

جاء ذلك بعد مؤتمر للعدالة والتنمية في الرباط في مارس 2006 حول صــنع القرار في أمريكا وأثره في العلاقات المغربية الأمريكية ودعيت لها الحكومة الأمريكية وممثلين عن الساحة الأكاديمية الأمريكية. هذه الرغبة الظاهرة للعدالة والتنمية في التعاطي مع الولايات المتحدة أصابها الفتور خلال الفترة مابين عامي 2007 و2008 بسبب دعم الولايات المتحدة لإسرائيل في حربها على لبنان في صيف 2006.

بـــيد أن تلـــك الـــرغبة قد تتجدد مع تغير القيادة في البيت الأبيض.

وكما أسهبنا في الفصل السابق يبدو باراك أوباما أكثر استعدادا من سابقه للتعاطي سواء مع بعض الدول أو مع الجماعات السياسية المعارضـــة الـــتي تتـــناقض مـــصالحها مع مصالح الولايات المتحدة. فالخطـــوات الأولـــية نحو إعادة بدء الحوار مع إيران وسوريا تشكل بوادر سياسة أمريكية جديدة في الشرق الأوسط، سياسة تؤكد علنا على ضرورة الحوار والمصالحة وتقلل من أهمية استخدام القوة. بيد أن هـــذا لا يعـــني أن الشروط السابقة للتعاطي مع الجماعات الإسلامية المعارضة قد أسقطت تماما.

في حديـــثه عن حماس وحزب الله في حوار أُجري معه في بداية عام 2008 استنكر أوباما استخدامهما للعنف وسيلة للتغيير السياسي رغم اعترافه "بقضاياهما المشروعة". وتأكيده على أنه إذا ما قررا "أن يحـــدثا تغـــييرا في مـــوقفهما فـــإن الولايات المتحدة ستقدّر ذلك" (Brooks 2008).

غير أن مسؤولين في السياسة الخارجية الأمريكية كانت لهم ردة فعل غاضبة على قرار المملكة المتحدة بإعادة فتح قنوات الاتصال مع الجـــناح السياسي لحزب الله. ففي زيارة حديثة أصدر نائب الرئيس

الأمريكــي جون بايدن تحذيرا ضمنيا لمن ينوون التصويت لحزب الله في الانتخابات البرلمانية في يونيو/حزيران (BBC 2009c).

وغــير بعــيد عن ذلك يبدو أن الحوار مع حماس لن يتم إلا إذا امتثلت الحركة الإسلامية لشروط سياسية مسبقة وصعبة. ففي سياق انــتقاده لقرار الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر لقاء ممثلين عن حمــاس عام 2008 قال باراك أوباما آنذاك إن الولايات المتحدة "لا ينبغــي أن تــتفاوض مع جماعة إرهابية تستهدف تدمير إسرائيل ولا ينبغــي أن تجلــس مــع حماس إلا إذا نبذت هذه الجماعة الإرهاب واعتــرفت بحــق إسرائيل في الوجود والتزمت بالاتفاقيات السابقة" (Wulfhorst 2008). ومع أن تقاريرَ صدرت عام 2009 تفيد بأن مستشارين قريبين من الرئيس الجديد كانوا يحثونه على بدء اتصالات على مستوى منخفض مع حماس فثمة بعض الدلالات العامة على أن موقــف أوباما قد تغير تغيرا هائلا خلال السنة الماضية. ولذلك يبقى أن نرى ما إذا كانت التطورات الميدانية ستدفع نحو إعادة بلورة هذا الموقف.

ثمــة في الولايات المتحدة وأوروبا عدد كبير من المحللين من ذوي الــتأثير الذين يؤمنون بأن التعامل مع أي حركة إسلامية في الــشرق الأوسط وشمال أفريقيا سيمثل خطوة كارثية غير موفقة (Maher and Frampton 2009 and Simon and Takeyh 2007). بيد أنه ما لم يتم دفع هذه المجموعات التي تلعب دورا كبيرا في المنطقة في حــوار حول الإصلاح وإرساء السلام فإنه من المستبعد أن يكون هناك حــراك يذكر من حيث معالجة العديد من التحديات السياسية الكبرى التي تواجه المنطقة. يطرح الفصل التالي والأخير ما يمكن أن يعنيَه هذا في السياسة ويقدم توصيات للمملكة المتحدة ودول أوروبية أخرى.

7

خاتمة وتوصيات

كمـــا بيّنا في هذه الورقة وفي الحالات الثلاث موضوع الدراسة الـــتي أجراها معهد بحوث السياسة العامة في كل من مصر والمغرب والأردن تلعب الأحزاب السياسية الإسلامية التي لا تتبنى العنف حاليا دورا هامـــا في العديـــد من الدول في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. فبتبوئها موقعا وسطا بين الأنظمة المستبدة والجهاديين الذين يتبـــنون العـــنف تشكل هذه الأحزاب قوة سياسية لم تعد الولايات المـــتحدة ولا الحكومات الأوروبية تملك تجاهلها. بيد أنه بينما توجد دلائـــل علـــى أن هذه المسألة تجري مناقشتها بعمق ودقة في دوائر السياسة الغربية يظل البَوْن شاسعا بين الخطاب والممارسة السياسية. فبدل التساؤل عمّا يمكن فعله كي يصبح التعاطي مع هذه الحركات أكثر فاعلية لا يزال البعض يتساءلون عما إذا كان هذا التعاطي ممكنا أو مرغوبا فيه.

ويـــرتبط هـــذا الموقـــف في جـــزء منه بمخاوفَ حول المواقف الإيديولوجية للأحزاب أو الحركات السياسية والإحجام عن منح صفة الـــشرعية لجماعـــات ربما تتبنّى آراء غير ديمقراطية فيما يتصل بحقوق المـــرأة والتعددية السياسية وجملة من القضايا الأخرى. إلا أنه يعكس أيـــضا اعتـــبارات نفعية بشأن الأمن الاستراتيجي والمصالح الاقتصادية

للقـوى الغربية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والتي يعتقد أن تـصاعد شـعبية الإسـلاميين ونفوذهم يمثل تهديدا لها. وقد أظهرت الجماعات الإسلامية من جهتها ممانعة واضحة بشأن الدخول في حوار مع تلك القوى الغربية التي يعترضون على سياساتها في المنطقة لا سيما الـولايات المتحدة وبريطانيا. وفي حين تبدو مخاوف الطرفين مشروعة فيما يتعلق بمعاني توطيد العلاقة بينهما فإن الفشل حتى في مناقشة هذه القضايا التي تفرق بينهما لن يفيد أبدا في الدفع بالنقاش قدما.

كخطـوة أولى في الاتجاه الصحيح لا بد أن يكون السياسيون وصناع القرار اليوم أكثر وضوحا فيما يتصل بمواصفات التعاطي مع الإسـلاميين وأكثر صراحة حول دوافعهم من وراء ذلك. وهذا لا يعـني أن ثمـة نـوعا مـن "الاختبار" الموضوعي الذي ينبغي على الإسـلاميين أن ينجحوا فيه قبل أن يصبحوا مؤهلين ليكونوا شركاء في الحـوار. فالأحـزاب والحركات السياسية نادرا ما تعمل في نظم سياسية ديمقراطية ولن يكون من الإنصاف ولا من المفيد الحكم عليها مـن خـلال مقاييس لا نطبّقها دائما على الأنظمة الحاكمة أو بقية اللاعـبين السياسيين في المنطقة. بيد أنه في غياب نظرة أكثر مبدئية للتعاطـي معها يبدو أن حالة العطالة السياسية الراهنة في هذا الشأن مرشـحة للاسـتمرار وسوف تمنع الحكومات الأوروبية والأمريكية الشمالية من تطوير استراتيجية ثابتة تجاه الإسلاميين السياسيين.

قضايا جوهرية ينبغي على صناع السياسة أخذها في الحسبان

قـبل تقـديم بعض التوصيات حول كيفية إمكانية تحقيق هذه الاستراتيجية يقوّم هذا الفصل بعض القضايا الصعبة والمقايضات التي

سيحتاج صناع السياسة إلى أخذها بعين الاعتبار في اختيارهم التعاطي مع الأحزاب والحركات الإسلامية وفي تحديد الصيغ الممكنة لهذا التعاطي.

- التعددية السياسية

عندما يواجه صناع السياسة انتقادا حول عدم رغبتهم في إرساء مزيد من التواصل على المستوى الرسمي مع الأحزاب والحركات السياسية يجادل العديد منهم بأن فتح باب المشاركة السياسية أمام الإسلاميين قد يؤدي إلى وضعية "شخص واحد، صوت واحد، مرة واحدة". ويذهب البعض إلى أنه بينما يعلن الإسلاميون المعتدلون قبولهم بمبدأ المشاركة الديمقراطية فإن موقفهم هذا قد يتغير سريعا ما إن يفوزوا بالحكم (Pipes and Fuller 2003).

بالنظر إلى الأوضاع السياسية السائدة في معظم بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يصعب التكهن بمدى التزام الأحزاب الإسلامية بمبدأ التعددية السياسية. فغالبية هذه الجماعات تشكل هدفا للقمع المنهجي ولن تحصل في الغالب على أي أغلبيات برلمانية عبر المسارات السياسية القانونية على المدى القريب. ويمكن أن يعطي سلوك حزب العدالة والتنمية في تركيا فكرة مفيدة حول الطريقة التي تتصرف بها الأحزاب السياسية عندما تواجه السباق الانتخابي رغم أنه على صناع السياسة أن يحذروا من المبالغة في استقراء مثال واحد.

ينبغي على الحكومات الأوروبية والأمريكية الشمالية بطبيعة الحال وهي تحدد مع من ستتعامل من الأحزاب الإسلامية أن تبحث عن تلك الحركات التي تؤمن بمفاهيم الانتخابات الحرة والنزيهة وبالتداول على السلطة. ولكن ينبغي أن تحذر هذه الحكومات من الوقوع في فرضية أن

الإســـلاميين ينتظرون الفرصة الملائمة لفرض نظام الحزب الواحد. وهذا يـــتجاهل حقـــيقة أن الأحـــزاب الإسلامية تعبّر باستمرار عن تأييدها للديمقراطية أكثر مما تفعل نظيرتها الأحزاب العلمانية.

فعلـــى سبيل المثال وكما تم تسليط الضوء على ذلك في الفصل الـــثالث فإن حزب العدالة والتنمية الإسلامي المغربـــي شهد تراجعا غير متوقع في الانتخابات البرلمانية لعام 2007 بفشله في الحصول على عـــدد كاف من المقاعد لدخول الحكومة. كثرت التخمينات آنذاك حـــول مـــا إذا كان ذلك سيؤدي بالحزب إلى مقاطعة الانتخابات والانـــسحاب من العملية السياسية برمّتها أو حتى يلجأ لأساليبَ أقل ســـلمية لإحداث تغيير سياسي. بيد أنّ ما حصل هو العكس تماما. فقد أعاد الحزب تأكيده على التزامه باتّباع طريق الديمقراطية وانكفأ علـــى عملية حوار داخلي لمراجعة بعض مواقفه من القضايا السياسية التي هي محلّ خلاف بين عدة أطراف في المغرب. (al-Khalfi 2008)

حتى الحركات السياسية التي لا تحظى باعتراف قانوني كالحركة الإســـلامية الدستورية في الكويت وجماعة الإخوان المسلمين في مصر وافقت ضمنيا على العمل في ظلّ القوانين التعسّفية التي تفرضها النّظم الديكتاتورية على المشاركة السياسية وحاولت باستمرار اغتنام جميع الفـــرص المتاحة لها للمشاركة في التشريعات الوطنية والمحلية. في حين أبدت جماعات إسلامية أخرى بما في ذلك جبهة العمل الإسلامي في الأردن وحزب الإصلاح في اليمن استعدادا لاقتسام السلطة السياسية بالدخـــول في تحالفـــات مـــع أحزاب معارضة أخرى – في الغالب علمانـــية – من أجل تحقيق أهدافها. وينبغي أن يأخذ صنّاع السياسة الغـــربيون هـــذا بعين الاعتبار وهم يقررون أي الجماعات الإسلامية يشعرون أنهم قادرون على التعاطي معها.

- النوع (الجندر) وحقوق الأقليات

بيـــنما يعلـــن أعضاء الأحزاب الإسلامية باستمرار مساندهم لفكـــرة المواطـــنة العالمـــية يبقى هناك بعض التضارب بين الخطاب والممارســـة. فحزب العدالة والتنمية في المغرب مثلا عارض في البداية الـــتعديلات المقترحة بشأن مدونة (قانون) الأحوال الشخصية بهدف مـــراجعة أكثر الهياكل المنظمة لحياة الأسرة المغربية محافظة. في حين تـــصرح جماعـــة الإخوان المسلمين بإيمانها بالمساواة في الحقوق بين الرجال النساء والأقلية المسيحية من أقباط مصر فإنها دائما ما تتراجع عن ذلك بإضافة تعبير مبهم مفاده أن تلك الحقوق ستمارس "ضمن إطار إسلامي". وفي وثيقة حديثة حول سياساتها بينت الجماعة علاوة على ذلك أنها لن تقبل بانتخاب امرأة أو قبطي لمنصب رئيس الدولة.

ربمـــا وجد صناع السياسة التقدميون ومنظمات المجتمع المعنيون بتعزيـــز المـــساواة وحقوق الإنسان في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفـــريقيا في هذا الغموض ما يصعب الانسجام معه. بيد أن هذا يجعل الحاجـــة إلى الحـــوار أقـــوى باعتبار أن التعاطي مع هذه الأحزاب والحركات من شأنه إثراء النقاش حول الكيفية التي يمكن بها إصلاح بعـــض الـــبنى السياسية والاجتماعية في المنطقة ومن أجل فهم أكثر للتـــيارات الفكـــرية المتعددة داخل الحركات الإسلامية حول هذه القضايا.

مـــثال ذلك أن الحوارات التي أجريت لهذا المشروع مع أعضاء مـــن جبهة العمل الإسلامي الأردنية كشفت عن اختلافات هامة في الـــرأي داخل الحزب حول قضية حقوق المرأة. فقد أكد ممثلون عن الجـــبهة أن وضـــعية المـــرأة في المجتمع ليست في حاجة إلى مزيد من التطويـــر. واضح أن هذا الاعتقاد لا يستقيم بالنظر إلى واقع التمييز

الـــذي يعـــاني مـــنه عدد كبير من النساء على المستويين السياسي والتشريعي فى الأردن. كما أكد من وافقوا على إجراء الحوار معهم مـــن المحـــافظين على حاجة المرأة إلى مزيد من الوعي بحقوقها وواجباتها كمـــا جاءت في الشريعة. وجادل أحدهم بأنه لا بد من "ضمان حقوق المـــرأة في اعتلاء مناصبَ عامة في مختلف مؤسسات الدولة بما في ذلك قطاعات التربية والتعليم والصحة والقضاء" (Glennie 2007: 13).

هـــذا التنوع في الآراء يبين أن ثمة مساحة لمزيد من النقاش البنّاء بـــين صناع السياسة الغربيين والإسلاميين حول هذه القضايا. فكثير من الأحزاب موضوع الدرس في هذا التقرير لا تزال تتلمس طريقها نحو تطوير برامجَ سياسية واضحة وثابتة وتفعل ذلك داخل مجتمعات أبوية وغير متكافئة إلى أبعد حد. وبينما تظل الحساسية تجاه القواعد السلوكية الثقافية ضرورية فإن الحوار بشأن تعزيز حقوق الإنسان قد يكون طريقا مثمرا للتعاطي مع الإسلاميين.

– العلاقة بين الدين والدولة

أكثر ما يعيبه صناع السياسة الغربيون على الأحزاب الإسلامية المعارضـــة هو عدم الوضوح بشأن العلاقة بين الدين والسياسة. فعلى مـــدى عقود كانت عبارة "الإسلام هو الحل" شعارا انتخابيا للعديد من الجماعات الإسلامية في المنطقة بما في ذلك جبهة العمل الإسلامي في الأردن وجماعة الإخوان المسلمين في مصر. وفي حالة مشابهة فإن حـــزب العدالة والتنمية المغربـــي وهو من أكثر الحركات الإسلامية اعـــتدالا في المـــنطقة يقـــدم نفسه على أنه حزب سياسي "بمرجعية إسلامية". بيد أن أيا من هذه التصريحات لا يسلط الضوء كثيرا على الطـــريقة الـــتي يمكن بها لهذه الأحزاب تطبيق القيم الإسلامية على

المشكلات السياسية الملموسة العملية في حال حصلت على أغلبية سياسية في بلدانها.

ثمة بعض الاستثناءات الجديرة بالذكر فيما يتصل بالعزوف الواسع عن مناقشة القضايا المتعلقة بالتطبيق السياسي للقيم الإسلامية. فعلى سبيل المثال ينكبّ فريق من العلماء الإصلاحيين في جامعة أنقرة في تركيا بدعم كل من حزب العدالة والتنمية الحاكم و"ديانت" (مديرية الشؤون الدينية التابعة للحكومة المكلفة بالإشراف على مساجد البلاد البالغ عددها خمسة آلاف وبتعيين الأئمة) على دراسة مشروع طموح يهدف إلى إعادة تأويل أجزاء من الحديث الشريف باعتباره أحد أهم مصادر التشريع الإسلامي. وفي حين لم يصدر "مشروع الحديث" تقريرا نهائيا بعد فالغرض منه هو ملاءمة الحديث للواقع وإزالة بعض المظاهر الإسلامية الأكثر إثارة للجدل وتوفير مقاربة منقّحة لقضايا من قبيل معاملة المرأة وتطبيق عقوبة الإعدام (Traynor 2008). وإذا تحققت هذه المبادرة فيمكن أن تستخدم نموذجا للكيفية التي يمكن بها تفسير عصري وتقدمي للإسلام يستطيع أن يندمج في الحقل السياسي العام.

مع الأسف يبدو أن هناك قوى مضادة تعمل حاليا في مصر وقد برز ذلك مع نشر جماعة الإخوان المسلمين في مصر لبرنامجها الانتخابي في أغسطس/آب عام 2007 الذي دعا إلى تأسيس مجلس للعلماء فيه علماء دين تخوّل لهم سلطة فسخ التشريعات التي تراها غير إسلامية بما يكفي في روحها. كما بينت الوثيقة أن الإخوان لن يقبلوا بترشيح امرأة أو مسيحي لمنصب رئيس الدولة.

وفي استعراض نادر لانقسام حركة تفتخر بكونها تقدم جبهة موحدة للعالم الخارجي فقد كانت هذه الخطوة محل انتقاد من أجنحة

ضـــمت أعضاء معتدلين داخل جماعة الإخوان المسلمين نفسها الذين قالـــوا إنهم لم يستشاروا مسبقا حول هذه الأفكار. وقد جادلت هذه المجموعة بأن المحكمة الدستورية العليا هي الهيئة التي يخول لها أكثر من أيـــة هيـــئة أخرى أن تبت في مسائل التشريع وأن الإخوان مطالبون بالتقيد بالضمانات الدستورية بالمساواة بشأن حقوق المرأة والأقليات.

كـــان المقصود من إطلاق هذا البرنامج الانتخابـــي هو طمأنة منـــتقدي الحركة لكنه بدلا من ذلك كشف النقاب عن الاختلافات الحـــادة في الآراء والغموض بشأن العلاقة بين الدين والدولة الذي لا يزال مصدر إزعاج ليس لجماعة الإخوان المسلمين فحسب وإنما أيضا للعديد من الأحزاب والحركات الإسلامية في منطقة الشرق الأوسط وشمـــال أفـــريقيا برمتها. بيد أن ذلك لا يمكن أن يكون سببا لإهمال فكـــرة تعمـــيق الحوار مع الإسلاميين السياسيين. على العكس، ربما أوحـــى ذلك بأهمية دفعهم نحو أن يكونوا أكثر وضوحا في الكشف عن آرائهم حول هذا الموضوع. غير أنه يبين بالفعل الحاجة إلى توخّي الحـــذر مـــن صـــناع القرار الغربيين الذين ينظرون إلى الإسلاميين الـــسياسيين علـــى أنهـــم قوى مضادة محتملة للأنظمة الاستبدادية. (Brown and Hamzawy 2008)

- **استخدام العنف**

لقـــد أدانت معظم الأحزاب السياسية التي انخرطت في العملية السياسية الرسمية اليوم استخدام العنف وسيلةً لإحداث تغيير سياسي محلـــي باستثناء حالتين بارزتين هما حركة حماس وحزب الله اللتين تحتفظان بجناحين عسكريين بالتوازي مع جناحيهما السياسيين وقد ظلتا في السنوات القليلة الماضية طرفا في صراعات داخلية من أجل

الـــسلطة. بيد أن ثمة قناعة قوية راسخة في صفوف الإسلاميين في جميع أنحاء المنطقة مفادها أن استخدام العنف مشروع عندما يكون مـــوجها ضد "محتل أجنبـــي" لا سيما في سياق الكفاح الفلسطيني للتحـــرر من الاحتلال الإسرائيلي. ولذلك بينما تتبنى جبهة العمل الإسلامي في الأردن موقفا واضحا إلى حد معقول ضد مبادلة قمع الدولـــة لهـــا بالعنف ثمة فصيل هام داخلها قريب جدا من حماس ويـــدعم أكثر أشكال المقاومة الفلسطينية تشددا في وجه إسرائيل .(Brown 2006)

ويسبب هذا معضلة حقيقية لصناع السياسة الغربيين. فبرفضهم الدخـــول في حوار مع أي من الجماعات التي لا تنبذ العنف نبذا تاما وفي كـــل الأحوال لا يبقى لهم الكثير من الخيارات لا سيما في ضوء الـــصراع المتواصـــل بـــين إســـرائيل من جهة وحركات المعارضة الفلـــسطينية واللبنانية من جهة أخرى. بيد أن القبول بإقامة علاقات مـــع الأحزاب السياسية الإسلامية التي تبدي استعدادها ضمنيا لدعم المقاومـــة المـــسلحة ومن بينها تلك التي توجّه ضد المدنيين الأبرياء يسبب إشكالا هو الآخر.

ربما كان مفتاح ذلك كله هو تطوير قنوات اتصال مع الأعضاء الأكثر اعتدالا داخل هذه الجماعات باعتبار ذلك وسيلة لإدارة نقاش بـــناء أكثـــر حول القضايا الصعبة في السياسة الخارجية دون إضفاء شـــرعية على آراء الطرف الأكثر تشددا في الطيف السياسي. كما يعزز فكرة التعجيل بإيجاد حل للنـــزاع الإسرائيلي الفلسطيني وليس أقـــل مـــن ذلك إزالة مصادر الشعور بالضيم في صفوف الإسلاميين والشعوب المسلمة على نطاق أوسع.

- **العلاقات الخارجية**

قلـيلة هي الأحزاب أو الحركات الإسلامية التي قدمت عرضا شـاملا بتفاصـيل مواقفها من العلاقات الخارجية. وثمة مخاوف لها مبرراتها من أن هذه الأحزاب قد تنسحب من الترتيبات الاقتصادية أو الـسياسية الـتي يعـتقد أنهـا أساسـية بالنسبة إلى المصالح الغربية الاستراتيجية في المنطقة في حال وصولها إلى السلطة. وفي الحقيقة لقد بين أعضاء بارزون في جماعة الإخوان المسلمين أنهم سيفضلون عرض اتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل التي تم توقيعها عام 1979 (والتي ما زال الجدل يثار حولها في مصر إلى يومنا هذا) للاستفتاء الشعبـي إذا حـصلت الحـركة علـى أغلبـية بـرلمانية - وهو أمر مستبعد - (Eltahawy 2007).

وتبرز الحوارات التي أجريت في إطار الحالات موضوع الدرس المعارضـة المنتـشرة على نطاق واسع بين مختلف الأحزاب السياسية للـسياسات الأمريكية والأوروبية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفـريقيا. وفي إجابتهم على استبيان أجراه معهد سياسة العلاقات العامة انـتقد ممـثلون عن كل من حزب العدالة والتنمية في المغرب وجبهة العمل الإسلامي في الأردن سياسة الكيل بمكيالين التي ينتهجها الغرب في تـناوله للإصـلاح الديمقراطي في المنطقة مسجلين بصورة خاصة تجاهـل وتقويض حكومة حماس التي وصلت إلى السلطة في يناير عام 2006 عبر صناديق الاقتراع في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

كما اعتبرت مبادرات مثل سياسة الجوار الأوروبـي والشراكة الأورو - متوسطية أدوات لتمكين الغرب من استغلال ثروات المنطقة لا بـرامج صممت بهدف تعزيز التنمية السياسية والاقتصادية. ومع ذلـك تعامل من استجاب للحوار معنا بروح إيجابية تحفيزية بتعبيرهم

عـــن أملهم في أن يروا تحسنا في العلاقات بين الأحزاب الإسلامية والحكـــومات الغـــربية وأشاروا إلى أنه من الأهمية بمكان إرساء سياســـة مبنـــية على حوار أكثر استراتيجية وخاصة حول قضايا التعاون الاقتصادي والتنموي. كما تم اقتراح دور أكثر إيجابية من جانـــب الاتحاد الأوروبـــي في تعزيز الإصلاح السياسي في الدول الدكـــتاتورية في مـــنطقة الـــشرق الأوســـط وشمال أفريقيا. (انظر Glennie and Mepham 2007 and Glennie 2007).

توصيات

تقديرا منه بأن ارتباطا كهذا سيحتاج إلى دراسة كل حالة على حـــدة وإلى تأصيل فهم دقيق للآليات السياسية والاجتماعية لمختلف بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يقترح تحليل معهد سياسة العلاقات العامة ما يلي:

1. حاجـــة صناع السياسة الغربيين إلى إعادة التفكير جوهريا في الاســـتراتيجية الـــسياسية للتعاطـــي مع الأحزاب والحركات الإسلامية.

رغـــم الـــتحولات الإيجابـــية الأخـــيرة في نبرة العلاقات بين الحكومات الغربية والإسلاميين لاسيما منذ انتخاب الرئيس أوباما لا يـــزال الطـــريق طـــويلا أمام إزالة سوء الفهم والعداوة القائمة بين الطرفين. وكما ناقشنا في الفصل السادس، لا يوجد إجماع بين الدول الأعـــضاء في الاتحاد الأوروبـــي من جهة وبين الاتحاد الأوروبـــي والولايات المتحدة من جهة أخرى حول مسألة التعاطي مع الحركات والأحـــزاب الـــسياسية المعارضة. وما يجعل الأمور أكثر تعقيدا هو حقـــيقة أن عـــددا قلـــيلا نسبيا من الحركات الإسلامية أعلنت عن

استعدادها للعمل مع المنظمات والحكومات الغربية إلى حد الآن ويعود ذلك في جزء منه إلى خشيتها من أن تتعرض لمزيد من التضييق من حكوماتها وفي الجزء الآخر إلى معارضتها الشديدة للسياسات الخارجية الغربية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

أن يتوخى صناع السياسة الغربيون الحذر في موقفهم من التعاطي مع الحركات الإسلامية السياسية المعتدلة فهذا أمر معقول ولا يدعو إلى الغرابة. فالحكومات الأوروبية والأمريكية الشمالية لديها مصالحُ سياسية واقتصادية وأمنية كبرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ويعتقدون أنها قد تتعرض للخطر إذَا فاز الإسلاميون بقدر أكبر من المشاركة السياسية في الدول الكبرى في المنطقة.

لقد تمّت خدمة هذه المصالح بصورة جيدة نسبيا في الماضي عن طريق سياسة تشجيع الأنظمة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على تعزيز المسار الديمقراطي والحكم الرشيد ومدّ هذه الأنظمة في الأثناء بالدعم الاقتصادي والسياسي وموافقتها ضمنيا على احتواء الجماعات الإسلامية المعارضة وقمعها. بيد أن موطن الضعف في هذه الاستراتيجية يكمن في فشل معظم هذه الأنظمة المتواصل في الوفاء بوعودها بإجراء إصلاح حقيقي لهياكلها السياسية غير الديمقراطية. لقد بات الرأي العام في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ينتقد بشدة سياسة المعايير المزدوجة الواضحة عند الغرب. كما أن هذه المقاربة لا تتلاءم مع المناخ السياسي المتغير في المنطقة كما تعرض ذلك أوتاواي وزملاؤها قائلين إن "الأحزاب الإسلامية برزت في غياب معارضة حقيقية تقريبا لتصبح المعارضة الرئيسة في معظم البلدان العربية. وتكمن المفارقة في أن إمكانية

الإصـــلاح الديمقراطـــي تـــتوقف الآن إلى حد كبير على الأحزاب والحركات الإسلامية" (Ottaway 2008: 24).

لا بـــد أن يواجه صناع السياسة الأوروبيون بشجاعة الحقيقة الصعبة وهي أنه إذا كان يراد إحراز تقدم بشأن أكثر النـــزاعات في المـــنطقة استعصاء على الحل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فـــلا بد من التحاور مع الحركات الإسلامية المعتدلة التي تناولها هذا التقرير بالدرس.

يبدو أن حكومة المملكة المتحدة بدأت تستوعب هذه الحقيقة المـــرّة مؤخّـــرا بعـــد فترة من الحذر الشديد شابَ سياستَها إزاء الأحـــزاب والحـــركات الإسلامية. حيث صرّح وزير خارجيتها الحالي ديفد مليباند في حديث له في مارس 2009 حول العلاقات بين الغرب والعالم الإسلامي بأن السلام والأمن لا يمكن تحقيقهما إلا بالتأكيد على إقامة أوسع التحالفات السياسية الممكنة وهو ما قد يشمل "جماعات لا نشترك معها في الأهداف ونستهجن قيمها ونعتبر وسائلها مريبة" (Miliband 2009). وبينما تبدو الولايات المـــتحدة أقل حماسة لفكرة التعاطي العلني المباشر مع الإسلاميين تحـــدث الرئيس أوباما عن الحاجة الملحة إلى إعادة تقويم العلاقات مـــع العالم الإسلامي وهو ما سيتضمن الحديث مع عدد من ممثلين عـــن أحزاب تختلف مبادؤها السياسية اختلافا جوهريا مع مبادئ الولايات المتحدة.

بيد أن تصريحات حسن النوايا هذه لن تؤديَ إلى تحول إيجابـــي في علاقـــات القـــوى الغربية بالأحزاب والحركات السياسية إلا إذا كانـــت مدعـــومة بالتزام ملموس وقابل للتقويم بهدف إتاحة الفرصة لتبادل الأفكار والخبرات.

2. ينبغـــي على صناع السياسة الغربيين وكذلك المؤسسات غـــير الحكومية في الغرب أن تبدأ العمل على إيجاد قنوات لتعزيز الحوار الجاد مع الإسلاميين.

لقـــد بيّنت المقاربة المنهجية لهذا البحث الدور الهام الذي يمكن أن يلعـــبه "المسار الثاني" أو الحوار غير الرسمي باعتباره الشكل الأقل خطراً من بين أشكال التعاطي مع الإسلاميين وبناء الثقة بينهم وبين صـــانعي الـــسياسة الغـــربيين. وبينما يبدي ممثلون عن الحكومات الأوروبـــية والأمـــريكية الشمالية في أغلب الأحيان عدم رغبتهم في التعاطي العلني مع أعضاء في الأحزاب الإسلامية فلن يتمَّ تجاوز حالة عدم الثقة المتبادلة بين الطرفين دون الدخول في عملية حوار. ومراكز البحث غير الحكومية أو المنظمات البحثية مثل معهد بحوث السياسة العامـــة مـــؤهلة جيدا للعب دور في رأب الصدع هنا وذلك بإتاحة الفرصـــة أمـــام ممـــثلين عن الحكومات الغربية من جهة والحركات الإســـلامية مـــن جهة أخرى للالتقاء على مستوى عالٍ ولكن أقل رسمـــية. وإذا تمـــت إدارتهـــا بمهارة فيمكن أن توفر هذه المنتديات للـــسياسيين والناشطين الإسلاميين فرصة التعبير عن مآخذهم حول السياسة الغربية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا كما ستمكّن صـــنّاع السياسة الغربيين من اختبار جديتهم بشأن القضايا التي تبقى فيها مواقفُهم غامضة ومتقلّبة أكثرَ ممّا ينبغي.

بعـــبارات سياســـية عملية ربما استوجب ذلك من المسؤولين الأوروبـــيين والأمـــريكيين الشماليين جهودا أكبر في سبيل تسهيل الـــتعاون وزيـــارات ممثلين عن الحركات الإسلامية وهو أمر تعرقله الأنظمـــة الاســـتبدادية باستمرار. ففي عام 2008 على سبيل المثال مـــنعت الحكومة المصرية الدكتور عبد المنعم أبو الفتوح العضو البارز

في الجناح الأكثر اعتدالا داخل جماعة الإخوان المسلمين من قبول دعوة وُجّهت له لحضور القمة الخامسة للمنتدى العالمي الأمريكي الإسلامي (Ismail 2008). وقد ضيّع ذلك الفرصة أمام إدراج أحد أصوات الإسلام السياسي المعتدل ضمن الجدول السياسي العالمي لمناقشة العلاقات بين الإسلاميين والغرب.

ومع أن المفوضية الأوروبية قد أقامت عددا من الدورات التدريبية حول الإسلام السياسي في الماضي فإن ذلك لم يكن متضمنا لحوار مع الإسلاميين أنفسهم فكان التركيز بدلا من ذلك على محاولات تقويم مدى ديمقراطية هذه الحركات والأحزاب. ولم يضف ذلك شيئا يذكر لتجاوز المعارضة الشديدة التي يبديها الكثير داخل الاتحاد الأوروبي لفكرة تعزيز التعاون مع حركات الإسلام السياسي المعتدل خشية أن يؤدي إيلاء هذه الحركات أهمية خاصة إلى الإضرار بعلاقاتهم مع الحكومات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. بيد أنهم بإقصاء الإسلاميين من الحوار السياسي يفوّت السياسيون الأوروبيون فرصا هامة لبداية بناء أواصر الثقة وتجاوز أجواء الكراهية وسوء الفهم التي طبعت العلاقات في الماضي.

ربما كانت إحدى الطرق التي يمكن أن يستهل بها تجاوز هذا التوتر هي إعادة صياغة عملية التعاطي مع الإسلاميين حتى يتم تشريك ممثلين عن الأحزاب والحركات السياسية باستمرار في المؤتمرات والندوات حول علاقات أوسعَ نطاقا بين أوروبا ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى جانب لاعبين آخرين غير حكوميين بمن فيهم معارضين سياسيين علمانيين. وسيبعث إدماج الإسلاميين دون إيلائهم معاملة خاصة برسالة واضحة مفادها أن الحكومات الغربية بصدد تغيير مقاربتها لفكرة الحوار معهم وستوفر

للطرفين بانتظام فرصا لمناقشة قضايا هامة تتعلق بالإصلاح السياسي. تعزيز حوار من هذا النوع هو وحده الذي سيساعد على إزالة الانطباعات السلبية التي يحملها صناع السياسة الغربيون والإسلاميون كل على حدة ويتيح نقاشا أكثر ثراء ونبلا لمعرفة أسباب وجود هذه الانطباعات.

3. ينبغي على الحوار بين صناع السياسة الغربيين والإسلاميين أن يهتم بشكل حاسم بالمبادئ السياسية والدينية معا للحركات والأحزاب الإسلامية.

عندما أصدرت جماعة الإخوان المسلمين المصرية أول بيان شامل لسياستها في أغسطس/آب عام 2007 ركز المحللون حصريا تقريبا على اقتراحها إنشاء مجلس علماء بسلطة استشارية ملزمة وألا تعتلي امرأة أو مسيحي قبطي منصب رئاسة الدولة. وقد كانت هذه الأفكار بلا شك تثير الكثير من الجدل. بيد أن حصر النقاش برمّته في تحليل المضمون الديني للبرنامج السياسي للإخوان يضيع فرصة هامة لمناقشة الأهداف السياسية للجماعة. فكما لاحظ ميكلدج وتوتسي يعكس هذا توجّها عاما من صنّاع السياسة الغربيين يرى الإسلام السياسي باعتباره "ظاهرة مختلفة إن لم تكن فريدة من نوعها وهذه الاستثنائية تتحدى التحليل السياسي المألوف (Mikhelidze and Tocci 2009: 151).

ينبغي أن تغير الحكومات الأوروبية والأمريكية الشمالية من موقفها هذا إن كانت جادة في دعمها لدمقرطة منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالنظر إلى أن العديد من الأحزاب والحركات السياسية تمثل اليوم أكبر بديل قابل للحياة للأنظمة الدكتاتورية القائمة وأحزاب المعارضة العلمانية على حد سواء. وربما كانت

الـــنقطة المناسبة للانطلاق في هذا الاتجاه هي البعد عن التركيز على "اختبار" القناعات الديمقراطية للحركات الإسلامية والتركيز بدلا من ذلك على تعزيز النقاش حول جملة من القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعـــية الـــتي تهـــم هذه الجماعات ويشاركهم في كثير منها نظراؤهم الغربيون. وهذا لا يعني كنس القضايا الصعبة تحت البساط غـــير أنـــه يقر بوجود قاعدة صلبة للتعاطي مع الإسلاميين لا يمكن بناؤها دون محاولة إيجاد أساس سياسي مشترك.

4. ينبغـــي علـــى القادة الغربيين أن يكونوا أكثرا إنصافا في التـــنديد بانـــتهاك الأنظمة الدكتاتورية لحقوق الإنسان في منطقة الـــشرق الأوسط وشمال أفريقيا بما فيها الانتهاكات الموجّهة ضدّ الإسلاميين.

في نهايـــة الأمـــر ســـيحتاج أي تغير في السياسة تجاه الأحزاب الإســـلامية السياسية المعتدلة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى أن يوضـــع في إطـــار إعادة النظر في العلاقات مع الأنظمة الحاكمة في المنطقة. لم يبد المسؤولون الغربيون فيما مضى استعدادا للتوجّه بالنقد الصريح فيما يتعلق بالعجز الديمقراطي في العديد من هذه الدول و لم يكونـــوا يـــريدون تعريض مصالحهم الاستراتيجية في المنطقة للخطر بإخضاع حلفاء رئيسين للرقابة.

ففي زيارة لمصر في بداية عام 2008 مثلا فشل الرئيس الأمريكي الـــسابق جـــورج بوش في التعليق على السجن التعسفي لأيمن نور (المرشـــح الرئاســـي عن المعارضة العلمانية) والعشرات من المنتمين لجماعـــة الإخـــوان المسلمين واختار بدلا من ذلك الثناء على نظام مبارك لما حققه من تقدم باتجاه "مزيد من الانفتاح السياسي". وبهذه المناســـبة عبر البرلمان الأوروبـــي عن إدانته للنظام السياسي المصري

القمعـــي مُـــصْدرا مشروع قرار يدعو مصر إلى "إنهاء جميع أشكال التعذيب لا سيما التتبعات القضائية وحبس الصحفيين وبصورة عامة النشطاء والمدافعين عن حقوق الإنسان" (Shahin 2008). بيد أن خلو البـــيان مـــن أيـــة إشارة إلى الإيقافات التعسفية بحق ممثلين للإخوان المـــسلمين قلل من شرعيته وكان يمكن أن يكتسيَ أهمية كبرى لولا ذلك.

هـــذا التضارب في الخطاب أضر بمصداقية الغرب ودفع بالعديد مـــن الجماعـــات السياسية ونشطاء المجتمع المدني في المنطقة إلى اتهام الشركاء الدوليين بغض الطرف عن انتهاكات الحكومات الاستبدادية لحقـــوق الإنسان. ويمكن أن يساعد تغير المقاربة الغربية في التخفيف مـــن حـــدة التوتـــرات بـــين الغرب والإسلاميين وينبغي أن تكون الحكـــومات الأوروبية والأمريكية الشمالية أكثر مرونة في التعبير عن مخاوفهـــا المعلنة وغير المعلنة. ومرة أخرى بينما لا يحتاج الإسلاميون إلى معاملـــة خاصـــة هنا يحتاج الزعماء الغربيون إلى أن يكونوا أكثر إنصافا في تنديدهم بالتجاوزات المتعلقة بحقوق الإنسان في المنطقة بما فـــيها تلـــك الموجّهة نحو السياسيين والنشطاء الإسلاميين الذين لا يمارسون العنف.

وبصورة أعم ينبغي أن يعمل صناع السياسة الغربيون أيضا مع حلفـــائهم في المنطقة لمعالجة قضايا حول تبني المعايير الحقوقية والأطر القانونـــية المعترف بها دوليا وتفعيلها. وفي هذا الإطار ستحتاج بعض الحكومات الغربية إلى إمعان التمحيص في التزامها بهذه المعايير. وكما بيّـــنّا آنفا فإن سياسة الولايات المتحدة حول الاعتقال خارج القانون واســـتخدامها المفـــرط للقوة ضدّ معتقلي غوانتنامو وأبو غريب قد أضعفت إلى حد كبير من قدرتها على أن تكون مثالا يقتدى به.

الـــولايات المتحدة في حاجة إلى أن تغلق الباب بشكل حاسم أمـــام هـــذه الممارسات وأن توقّع على كثير من المواثيق والمعاهدات والاتفاقيات الحقوقية الدولية التي امتنعت عن الانضمام إليها من قَبْل بما فيها تلك التي تتعلق بحقوق الطفل (التي صادقت عليها جميع الدول الأعـــضاء في الأمـــم المتحدة باستثناء الولايات المتحدة والصومال) والاتفاقـــية المـــتعلقة بإلغاء كافة أشكال التمييز ضد المرأة والاختفاء القسري والبروتوكول الأول من اتفاقية جنيف ونظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية (IPPR 2009). وعندها فقط يمكن للولايات المـــتحدة أن تبدأ في إعادة بناء الشرعية التي هي في أمس الحاجة إليها إذا أرادت أن يكـــون لهـــا تـــأثير إيجابـــي على قادة منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فيما يتصل بحماية حقوق الإنسان.

5. ينبغـــي أن تبديَ الحكومات الغربية قدرا أكبر من الثبات في موقفها الضاغط على الأنظمة الاستبدادية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في سبيل مزيد من الانفتاح السياسي.

في خطاب التنصيب وجّه أوباما رسالة شديدة اللهجة للأنظمة الاســـتبدادية حول العالم والتي تقوم على "الفساد والغشّ وإسكات المعارضين" وسيلة للاستمرار في الحكم منبّها هذه الأنظمة بأنها تعيش في المكـــان الخطـــأ من التاريخ. بيد أنه عبّر عن استعداده لأن يمد يد العون لكل الذين يرغبون في فكّ قبضتهم (BBC 2009a). كانت تلك رسالة قوية من شأنها تمهيد الطريق أمام تطور دراماتيكي في العلاقات بـــين الغرب وشعوب منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. بيد أن هـــذا التطور لن يتحقق إلا إذا كانت الحكومات الغربية جادّة بالفعل في الـــوفاء بوعـــودها بدعم الإصلاحيين وعمليات الإصلاح. وبينما تظـــل معالجـــة النظم الاستبدادية التي تعرقل التطور في المنطقة وتخلق

مناخا خصبا لاستقطاب الجهاديين مسؤولية زعماء المنطقة وشعوبها بالدرجة الأولى فمن الواضح أن لصناع السياسة الأوروبيين والأمريكيين الشماليين دورا بنّاء يمكن أن يلعبوه هنا.

عمليا يمكن إحداث قدر أكبر من التوازن بين المحافظة على علاقات التعاون مع الأنظمة الحاكمة حول مسائل الأمن العالمي والتنمية الاقتصادية والضغط عليها في الآن نفسه للتسريع بعملية الإصلاح السياسي التي كانت قد وعدت بها. فالعديد من الأنظمة في المنطقة تعتمد على الدعم السياسي والمعونات الاقتصادية الغربية وهذا ما يتيح للحكومات الغربية ممارسة أشكال من النفوذ ينبغي أن تكون أكثر إبداعا في استخدامه. فجعْلُ تقديم المعونات متوقفا على تطور عملية الإصلاح أمر لا ترغب الدول المانحة في الغالب في مناقشته. غير أن هذا المبدأ يشكل في الأصل أساس اتفاقيات التعاون بين الاتحاد الأوروبي ودول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي هي جزء من سياسة الجوار التي أقرها الاتحاد كما يوفر إطارا لمزيد من الحوار البنّاء حول هذه القضايا.

ينبغي التأكيد هنا على أن القوى الغربية ليست في حاجة إلى أن تعمل باتجاه زعزعة النظم والحكومات القائمة فحدود هذه المقاربة الخرقاء قد دل عليها بوضوح الفشل الذريع في كل من العراق وأفغانستان. ومع ذلك فإن "للعرب والمسلمين الحقّ في أن يتوقعوا من الولايات المتحدة وحلفائها في الحد الأدنى ألا يساندوا عمليا أولئك الذين ينتهكون حرياتهم" كما يلاحظ ديفد جاردنر (Gardner 2009: 18).

فرض ديمقراطية حقيقية بكيفية تؤدي إلى تغيير جوهري في الوضع السياسي الراهن للمنطقة سيكون عملا فوضويا. وستكون

الأحـــزاب والحركات الإسلامية هي المستفيدة من أي انفتاح في الـــنظم الــسياسية المقيدة للحريات وهو ما سيؤدي بلا شك إلى ورطة تؤرّق الحكومات الغربية. وسيكون من السذاجة الإيحاء بأن الاتفاق مع الحركات الإسلامية المعتدلة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حول أمهات القضايا السياسية أمر يسهل الوصول إليه.

بـــيد أن أية مقاربة تحاول تجاهل هذه التيارات السياسية لم يعد ممكـــنا الدفاع عنها لا أخلاقيا ولا استراتيجيا. فقد ظلت الحكومات الغـــربية عقـــوذا تتشدق بفكرة الحريات السياسية في الوقت الذي كانـــت تدعم فيه القادة المستبدين الذي تنقصهم الشرعية الديمقراطية الأمر الذي خلق مناخا لا يقود إلى الاستقرار أو التنمية وهما عنصران لا تـــستغني عنهما القوى الغربية لتحميَ مصالحها الهائلة في المنطقة لا ســـيما تلك التي تتعلق بمكافحة الإرهاب وأمن الطاقة. فإعادة توجيه الـــسياسة حسب الخطوط التي حددناها أعلاه تُعد هي أيضا حاجة ملحّـــة إذا كانـــت القوى الغربية تأمل في تحسين صورهّا الملطخة في أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وبالطبع فأي قرار بالدخول في حوار مع الحركات الإسلامية المعـــتدلة كلمـــا كـــان ذلك مناسبا وجنبا إلى جنب مع الجهات الـــسياسية الفاعلة لن يكون البلسم الشافي للمشكلات السياسية الـــتي تحـــدق بالـــسياسة الغربية الراهنة تجاه المنطقة. غير أن هذا ســـيكون مؤشرا على التزام أكثر صدقا بفكرة التعلم المتبادل مما كان جليا في السنوات الأخيرة وسيبعث برسالة قوية لأولئك الذين يزعمون أن "صراع الحضارات" بين الغرب والعالم الإسلامي هو نوع من الحتمية.

وفي وقـــت تكثـــر فيه الجدران - منها السياسي ومنها المادي الفعلي - التي تقسم الناس داخل المنطقة وتفصلهم عن شركائهم في الغـــرب فمن المؤكد أن الوقت قد حان لبدء بناء المزيد من الجسور الجديدة.

منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 الإرهابية تفجّر الاهتمام بالإسلام السياسي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. فحتى وقت قريب ركز المحللون على تلك الجهات الفاعلة التي تنتمي إلى الفئة الأكثر عنفاً في الطيف الإسلامي بما في ذلك القاعدة وطالبان وبعض الجهات الطائفية في العراق والأحزاب السياسية التي لها أجنحة عسكرية مثل حماس في الأراضي الفلسطينية المحتلة وحزب الله في لبنان. بيد أن ذلك قد حجب حقيقة أن السياسة المعاصرة في مختلف أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا توجهها مجموعة متنوعة من الحركات الإسلامية الرئيسة وتشكلها. ونعرف هذه الحركات بـ:

الجماعات التي تنخرط في العمل السياسي القانوني في بلدانها أو تسعى إلى الانخراط فيه والتي تتجنب علناً استخدام العنف لتحقيق أهدافها على الصعيد الوطني حتى وإن كانت تتعرّض للتّمييز والقمع. يشمل هذا التعريف جماعات مثل الإخوان المسلمين في مصر وحزب العدالة والتنمية في المغرب وجبهة العمل الإسلامي في الأردن.

وهذه الحركات الإسلامية غير العنيفة غالباً ما تمثل العنصر الأفضل تنظيماً والأكثر شعبية من بين القوى المعارضة للأنظمة القائمة في كل بلد من بلدان المنطقة. وعلى هذا النحو كان يتضاعف اهتمام صناع السياسة الغربيين بالدور الذي يمكن أن تلعبه هذه الحركات في تعزيز الديمقراطية في المنطقة. ومع ذلك يبدو أن المناقشات بهذا الشأن قد توقفت على مسألة إذا كان من المناسب التعاطي مع هذه الجماعات [illegible] منهجية ويكتسي طابعاً رسمياً بدل أن ينتهج كل بلد سياسته الخا[illegible]

ويرتبط هذا الموقف جزئياً بعدم استعداد له ما يبرره لإضفاء ال[illegible] ربما تتبنى مواقف معادية للديمقراطية بشأن حقوق المرأة والتعد[illegible] من المسائل الأخرى.



تصميم الغلاف: سامح خلف

ISBN 978-9953-87-609-2





الدار العربية للعلوم ناشرون
Arab Scientific Publishers, Inc.

مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTER FOR STUDIES